

استراتيجيه مقترحه لتطوير منصة الكترونية معتمدة على التمويل التشاركي لدعم
المشاريع الريادية وتعزيز الاستدامة المالية

**A Proposed Strategy for Developing an Electronic Platform Based on
Participatory Financing to Support Entrepreneurial Projects and Enhance
Financial Sustainability**

الطالبة/

امجاد يحيى القرشي

٢٤٢٠٠٠٩٤٨

المشرف

د / احمد راجح

1446هـ / 2025م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المستخلص

استراتيجيه مقترحه لتطوير منصة الكترونية معتمدة على التمويل التشاركي لدعم المشاريع الريادية وتعزيز الاستدامة المالية

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع استخدام التمويل التشاركي في المنصات الالكترونية بالمملكة العربية السعودية، والتعرف على الأهمية النسبية لدعم المشاريع الريادية بالمملكة العربية السعودية والكشف عن وجود تأثير للتمويل القائم على المكافآت على الاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع الأطراف المعنية بالتمويل التشاركي والمشاريع الريادية في المملكة العربية السعودية، والتي يمكن تقسيمها إلى فئات مختلفة مثل المستثمرين، والمشاريع الريادية، والخبراء، والمؤسسات الداعمة، واشتملت عينة الدراسة على (٣٨٤) مفردة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي كمنهج للدراسة، واعتمد على الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها جاء مستوى استخدام التمويل التشاركي في المنصات الالكترونية بالمملكة العربية السعودية بدرجة استجابة (عالية)، وجاء في الترتيب الأول (البعد الأول: التمويل التبرعي)، يليه في الترتيب الثاني (البعد الثالث: التمويل التشاركي المختلط)، بينما جاء في الترتيب الأخير (البعد الثاني: التمويل القائم على المكافآت) وجاءت جميع أبعاد المحور الأول بدرجة استجابة (عالية)، وإن الأهمية النسبية لدعم المشاريع الريادية بالمملكة العربية السعودية جاءت بدرجة استجابة (عالية)، بينما تبين وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للتمويل القائم على المكافآت على الاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية؛ حيث جاءت قيمة (R) (0.682a) بمستوى دلالة (0.000b)؛ وبذلك تم التحقق من خطأ الفرضية حيث أن يتيح هذا النوع من التمويل لرواد الأعمال الحصول على الدعم المالي من خلال تقديم مزايا ملموسة للمستثمرين، وهو ما يشجع على زيادة المشاركة من قبل الأفراد والمستثمرين، وبالتالي يوفر موارد مالية ضرورية لتطوير المشاريع.

وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها ضرورة تنظيم ورش عمل وندوات عبر الإنترنت؛ لتعزيز المعرفة حول التمويل التشاركي، وضرورة وضع آليات واضحة لمراقبة وتقييم المشاريع؛ مما يزيد من ثقة المستثمرين.

كلمات مفتاحية: استراتيجيه مقترحه، منصة الكترونية، التمويل التشاركي، المشاريع الريادية، الاستدامة المالية.

الشكر والتقدير

بمشاعر يغمرها الامتنان، وبلسان يعجز عن الوفاء بكل من وقف إلى جانبي، أبدأ كلمتي بشكر الله عز وجل على توفيقه وفضله، فما كان لهذا الجهد أن يكتمل لولا عونه ورعايته. لقد كانت رحلة البحث مليئة بالتحديات، لكنها أيضًا زاخرة بالدروس والدعم الذي تلقينته من أشخاص تركوا في نفسي أثرًا لا يُنسى.

أتقدم ببالغ التقدير إلى كل من أسهم بكلمة أو رأي أو دعم في هذه الرحلة العلمية، وأخص بالشكر أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل، وعلى وجه الخصوص **سعادة الدكتورة/ بثينة محمود** لما تكرمت به من وقت وجهد وإثراء علمي.

كما أرفع أسمى عبارات التقدير والعرفان لأستاذي المشرف، الأستاذ **الدكتور/ احمد راجح**، الذي لم يكن فقط مشرفًا على هذا العمل، بل كان مثلاً يُحتذى في العلم والأخلاق والحرص على التوجيه الدقيق، لقد تعلمت منه الكثير، وكان لعطائه الهادئ ودعمه الصادق بالغ الأثر في تشكيل هذه الرسالة.

فهرس المحتويات

ج.....	المستخلص
د.....	الشكر والتقدير
ه.....	فهرس المحتويات
ح.....	فهرس الجداول
ط.....	فهرس الأشكال
١.....	الفصل الأول: المقدمة والإطار النظري
١.....	١.١ مقدمة الدراسة
٤.....	٢.١ المنطلقات النظرية للدراسة:
٦.....	٣.١ المبحث الأول: المنصات الإلكترونية
٦.....	١.٣.١ مقدمة
٧.....	٢.٣.١ مفهوم المنصات الإلكترونية
٩.....	٣.٣.١ أهداف المنصات الإلكترونية
١٢.....	٤.٣.١ أهمية استخدام المنصات الإلكترونية
١٤.....	٥.٣.١ أنواع المنصات الإلكترونية
١٧.....	٦.٣.١ مزايا المنصات الإلكترونية
١٩.....	٧.٣.١ تحديات تطوير المنصات الإلكترونية في ريادة الأعمال الرقمية
٢٢.....	٨.٣.١ دور المنصات الإلكترونية في دعم المشاريع الريادية
٢٤.....	٤.١ المبحث الثاني: التمويل التشاركي
٢٤.....	١.٤.١ مقدمة
٢٥.....	٢.٤.١ مفهوم التمويل التشاركي
٢٧.....	٣.٤.١ خصائص التمويل التشاركي
٢٨.....	٤.٤.١ أهمية التمويل التشاركي
٣٠.....	٥.٤.١ مبادئ التمويل التشاركي
٣١.....	٦.٤.١ نماذج التمويل التشاركي
٣٤.....	٧.٤.١ مخاطر التمويل التشاركي
٣٨.....	٨.٤.١ أهمية التمويل التشاركي في تعزيز الاستدامة المالية

٤٠	٥.١ المبحث الثالث: المشاريع الريادية
٤٠	١.٥.١ مقدمة
٤١	٢.٥.١ مفهوم المشاريع الريادية
٤٢	٣.٥.١ خصائص المشاريع الريادية
٤٤	٤.٥.١ أهمية المشاريع الريادية
٤٦	٥.٥.١ أنواع المشاريع الريادية
٤٨	٦.٥.١ خصائص الشخص الريادي
٥١	٧.٥.١ العوامل المؤثرة في المشاريع الريادية
٥٣	٦.١ المبحث الرابع: الاستدامة المالية
٥٣	١.٦.١ مقدمة
٥٥	٢.٦.١ مفهوم الاستدامة المالية
٥٧	٣.٦.١ أهمية الاستدامة المالية
٦٠	٤.٦.١ مؤشرات الاستدامة المالية
٦٣	٥.٦.١ قواعد الاستدامة المالية
٦٤	٦.٦.١ متطلبات تفعيل الاستدامة المالية
٦٦	٧.٦.١ معوقات تنفيذ الاستدامة المالية
٦٨	٧.١ أسباب اختيار الموضوع:
٦٨	٨.١ مشكلة الدراسة:
٧٠	٩.١ أهمية الدراسة:
٧١	١٠.١ أهداف الدراسة:
٧١	١١.١ أسئلة الدراسة:
٧١	١٢.١ حدود الدراسة:
٧٢	١٣.١ مصطلحات الدراسة:
٧٣	١٤.١ فرضيات الدراسة:
٧٤	١٥.١ نموذج الدراسة:
٧٥	الفصل الثاني: الدراسات السابقة
٧٥	١.٢ الدراسات السابقة

١.١.٢ أولاً: الدراسات العربية	٧٥
٢.١.٢ ثانياً: الدراسات الأجنبية	٨٠
٢.٢ التعليق النقدي على الدراسات السابقة:	٨٣
٣.٢ الفجوة البحثية:	٨٣
الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة	٨٤
١.٣ تمهيد:	٨٤
٢.٣ منهج الدراسة:	٨٤
٣.٣ مجتمع وعينة الدراسة:	٨٤
٤.٣ أداة الدراسة وإجراءات التأكد من خصائصها السيكمترية:	٨٥
٥.٣ الأساليب الإحصائية:	٩٢
٦.٣ الخاتمة:	٩٣
الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها	٩٤
١.٤ تمهيد	٩٤
٢.٤ القسم الأول: أسئلة الدراسة	٩٤
٣.٤ القسم الثاني: فرضيات الدراسة:	١٠٥
الفصل الخامس: ملخص نتائج الدراسة والتوصيات والمقترحات	١١٠
١.٥ ملخص الدراسة:	١١٠
٢.٥ توصيات الدراسة:	١١٢
٣.٥ مقترحات الدراسة: عمل دراسات مستقبلية:	١١٢
قائمة المراجع	١١٣
أولاً المراجع العربية:	١١٣
ثانياً: المراجع الأجنبية:	١٢٥
الملاحق	١٢٩
ملحق (١) الاستبانة	١٢٩
Abstract	١٣٣

فهرس الجداول

الجدول رقم (١-٣) يوضح المعلومات الديموغرافية للاستبانة	٨٦
الجدول رقم (٢-٣) معاملات ارتباط بيرسون بين درجات كل عبارة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه العبارة في المحور الأول: التمويل التشاركي	٨٨
الجدول رقم (٣-٣) معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية لكل بُعد والمتوسط العام للمحور الأول	٨٩
الجدول رقم (٤-٣) معامل ثبات ألفا كرونباخ لأبعاد المحور الأول والمتوسط العام للمحور الأول بالاستبانة	٩٠
الجدول رقم (٥-٣) معاملات ارتباط بيرسون بين درجات كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الثاني الذي تنتمي إليه العبارة في المحور الثاني: الاستدامة المالية	٩٠
الجدول رقم (٦-٣) معامل ثبات ألفا كرونباخ لعبارات المحور الثاني والمتوسط العام للمحور	٩١
الجدول رقم (٧-٣) معاملات ارتباط بيرسون بين درجات كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الثالث الذي تنتمي إليه العبارة في المحور الثالث: نجاح المشاريع الريادية	٩١
الجدول رقم (٨-٣) معامل ثبات ألفا كرونباخ لعبارات المحور الثالث والمتوسط العام للمحور الثالث بالاستبانة	٩٢
جدول رقم (١-٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة للمحور الأول: التمويل التشاركي	٩٤
الجدول رقم (٢-٤) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة للبعد الأول: التمويل التبرعي	٩٥
الجدول رقم (٣-٤) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة للبعد الثاني: التمويل القائم على المكافآت	٩٧
الجدول رقم (٤-٤) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة للبعد الثالث: التمويل التشاركي المختلط	٩٩
الجدول رقم (٥-٤) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة لفقرات المحور الثالث: نجاح المشاريع الريادية	١٠١
الجدول رقم (٦-٤) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة لفقرات المحور الثاني: الاستدامة المالية	١٠٣
الجدول رقم (٧-٤) معامل ارتباط بيرسون (Pearson) بين استخدام التمويل التشاركي في المنصات الالكترونية ودعم المشاريع الريادية وتعزيز الاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية	١٠٤
الجدول رقم (٨-٤) نتائج "تحليل الانحدار" للأثر في التمويل التبرعي على الاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية	١٠٥

الجدول رقم (٩-٤) نتائج "تحليل الانحدار" للأثر في التمويل القائم على المكافآت على الاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية	١٠٦
الجدول رقم (١٠-٤) نتائج "تحليل الانحدار" للأثر في التمويل التشاركي المختلط على الاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية	١٠٦
الجدول رقم (١١-٤) نتائج "تحليل الانحدار" للأثر في التمويل التبرعي على نجاح المشاريع الريادية بالمملكة العربية السعودية	١٠٧
الجدول رقم (١٢-٤) نتائج "تحليل الانحدار" للأثر في التمويل القائم على المكافآت على نجاح المشاريع الريادية بالمملكة العربية السعودية	١٠٨
الجدول رقم (١٣-٤) نتائج "تحليل الانحدار" للأثر في التمويل التشاركي المختلط على نجاح المشاريع الريادية بالمملكة العربية السعودية	١٠٨

فهرس الأشكال

شكل (١-١) توضح أنواع المنصات الإلكترونية	١٧
شكل (٢-١) نموذج الدراسة	٧٤

الفصل الأول: المقدمة والإطار النظري

١.١ مقدمة الدراسة

في ظل السعي نحو التحسين المستمر وتحقيق التميز، أصبحت الاستدامة هدفًا تسعى إليه مختلف المنظمات، مما دفعها إلى البحث عن أساليب مبتكرة لدعم أنشطتها وتعزيز كفاءتها التشغيلية، وقد تزامن هذا التوجه مع تطور تكنولوجي هائل أحدثته الثورة الرقمية، والتي تجاوز تأثيرها حدود القطاعات التقليدية، لتعيد تشكيل النظم الاقتصادية والاجتماعية بطرق لم يسبق لها مثيل، وباتت التقنيات الرقمية عنصرًا جوهريًا في إعادة هيكلة العمليات الإدارية والتمويلية، مما أتاح فرصًا جديدة للنمو والتطور، وأسهم في ظهور استراتيجيات رقمية تدعم بيئات الأعمال وتمكنها من مواكبة التطورات العالمية.

وتعد قيادة الأعمال من الركائز الأساسية في دعم الاقتصادات الوطنية، ومن المواضيع ذات التأثير المهم في اقتصاديات الدول ونموها، كما تعتبر المحرك الحقيقي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا تزال أفضل أمل لأي دولة في الازدهار، ومع ذلك يظل التحدي الأكبر الذي يواجه رواد الأعمال هو الحصول على التمويل اللازم لتأسيس مشروعاتهم أو تطويرها، إذ يشكل نقص الموارد المالية عقبة رئيسة تحدّ من قدرتهم على تحقيق طموحاتهم التوسعية، ومن هنا، برزت الحاجة إلى إيجاد بدائل تمويلية أكثر مرونة وعدالة، وهو ما ساهمت التكنولوجيا الرقمية في تحقيقه من خلال إعادة تعريف أساليب جمع التمويل وتحريرها من القيود التقليدية التي تفرضها المؤسسات المالية والبنوك التجارية، مما أتاح فرصًا جديدة لدعم المشاريع الناشئة وتعزيز استدامتها (أبو أمونه، ٢٠١٨، ص. ٣٤٩).

وفي سياق التحول نحو الاقتصاد الرقمي، برزت المنصات الإلكترونية كأدوات استراتيجية لتعزيز بيئات الأعمال، حيث أصبحت تلعب دورًا محوريًا في تسهيل عمليات التمويل، وعرض الفرص الاستثمارية، وربط المستثمرين برواد الأعمال الراغبين في الحصول على الدعم المالي، وتمكن هذه المنصات المستثمرين من تقييم المشاريع وتمويلها وفق معايير شفافة، مما يزيد من موثوقية العملية التمويلية، ويحد من المخاطر المحتملة، كما أسهمت هذه المنصات في تحسين آليات التواصل بين رواد الأعمال وأصحاب رأس المال، مما أتاح بيئة أعمال أكثر تكاملاً وكفاءة (مرابط وعبدالهادي، ٢٠٢٤، ص. ٣١٦).

ومع تعاظم أهمية الرقمنة في مختلف القطاعات، لم يعد التحول الرقمي مقتصرًا على الجوانب التشغيلية أو الإدارية فحسب، بل أصبح يشمل جميع جوانب بيئة العمل، بما في ذلك تطوير استراتيجيات رقمية متكاملة تدعم الأنشطة الريادية وتضمن استمرارية المشروعات، وفي هذا الإطار، بات من الضروري توفير حلول مبتكرة تمكن المشاريع الناشئة من إدارة عملياتها، وتعزيز تنافسيتها في الأسواق الرقمية، وأصبحت المنصات الإلكترونية تلعب دورًا متناميًا في دعم قيادة الأعمال الرقمية، حيث توفر بيئة متكاملة تجمع بين الخدمات التمويلية والإدارية، مما يساعد على تحقيق النجاح المستدام للمؤسسات الريادية (محروس وحمامه، ٢٠٢٣، ص. ٣٩٦).

ومن ثم أصبحت الحلول الرقمية تلعب دورًا محوريًا في تسهيل الوصول إلى الموارد المالية والفرص الاستثمارية، ومن بين هذه الحلول، برز التمويل التشاركي المعتمد على المنصات الإلكترونية كأحد الاتجاهات الحديثة التي تتيح تمويل المشاريع وأفكار المبدعين ورواد الأعمال، وكان لتلك المنصات الفضل في تجاوز العقبات المالية التي تعترضهم، وذلك من خلال توفير قنوات دعم مرنة تتيح لهم تأمين الموارد المالية اللازمة دون الحاجة إلى اللجوء إلى المؤسسات التقليدية ذات الإجراءات المعقدة (الزميع، ٢٠١٩، ص. ٦٧). ويمثل التمويل التشاركي أحد أهم صيغ التمويل غير التقليدية، حيث يتيح الاستفادة من مساهمات الأفراد بشكل جماعي لتوفير رأس المال اللازم للمشاريع الناشئة، مما يعزز من فرص نجاحها واستدامتها، كما أنه يمثل نموذجًا تمويليًا رقميًا قائمًا على الإنترنت، يمكن رواد الأعمال من الحصول على الدعم المالي دون الارتباط بقيود المؤسسات الحكومية أو المستثمرين التقليديين، الذين قد يفرضون شروطًا تتعلق بالملكية الفكرية أو الاستراتيجية التجارية للمشروع (أبو أمونه، ٢٠١٨، ص. ٣٧٣-٣٧٤).

وتعد عمليات التمويل التشاركي بمثابة نقلة نوعية في مجال الاستثمارات، حيث باتت توفر بدائل مبتكرة لتمويل المشروعات عبر نماذج مثل الاكتتاب والاقتراض الإلكتروني المباشر من الجمهور، مستفيدة من التقنيات الحديثة لتسهيل هذه العمليات، ويتميز هذا النمط التمويلي بتكاليفه المنخفضة مقارنة بأساليب التمويل التقليدية، مما يجعله خيارًا جذابًا لأصحاب المشروعات الناشئة الذين يسعون للحصول على موارد مالية دون تكبد أعباء الديون المرتفعة أو الخضوع لشروط صارمة من قبل الجهات المانحة التقليدية (توكل، ٢٠٢٣، ص. ١٠٠).

ويعتمد التمويل التشاركي بشكل أساسي على المنصات الرقمية، حيث يربط بين رواد الأعمال والمستثمرين عبر الإنترنت، ويوفر نماذج تمويلية متنوعة تتناسب مع طبيعة المشروعات واحتياجاتها المالية، وتشمل هذه النماذج التمويل التبرعي، حيث يساهم الأفراد دون الحصول على مقابل مادي، والتمويل القائم على المكافآت، الذي يمنح المستثمرين مزايا غير مالية، بالإضافة إلى التمويل التشاركي المختلط، الذي يجمع بين عدة آليات دعم مالي، وتتم جميع هذه العمليات عبر الإنترنت من خلال مواقع إلكترونية ومنصات شبكات التواصل الاجتماعي، مما يلغي الحاجة إلى البنوك أو المستثمرين التقليديين، ويوفر بيئة تمويل أكثر انفتاحًا وسرعة وكفاءة (العاصي ومنصور، ٢٠٢٥، ص. ١٦٤٢).

وعلى مدار العقد الماضي أثبتت منصات التمويل التشاركي نفسها كلاعب جديد في مجال التمويل الريادي؛ حيث توفر للشركات الشابة والمبتكرة إمكانية جمع رأس المال من خلال إصدار الأوراق المالية ببساطة وبتكلفة منخفضة، بالإضافة إلى إمكانية الوصول إلى التمويل من خلال هذه الآلية الجديدة نسبيًا؛ حيث تعمل منصات التمويل الجماعي ضمن بيئة رقمية، مما يلغي الحاجة للتفاعل المباشر، وبالتالي يسهل على الباحثين عن التمويل سواء كانوا أفرادًا أو شركات الوصول إلى عدد كبير من المستثمرين المحتملين (Cicchiello, 2019, P. 299). وتمثل الاستفادة المالية للمشاريع المدعومة عبر التمويل التشاركي تمثل تحديًا أساسيًا؛ حيث تدعم منصات التمويل التشاركي اليوم الحملات التي تركز على الاستفادة بشكل متزايد،

مما يعكس الاهتمام المتزايد للمستثمرين بالمشاريع التي تتصدى للتحديات البيئية والاجتماعية، حيث يمكن لرواد الأعمال الذين يقدمون حلولاً مستدامة، لا سيما أولئك الذين ينقلون بشكل فعال عرض مقترحاتهم وتأثيرها، من اكتساب ميزة تنافسية على هذه المنصات، فإن مستثمري التمويل التشاركي يسعون في النهاية إلى تحقيق عائد على استثماراتهم، مما يجعل تقديم حالة تجارية مقنعة للمشاريع المستدامة أمراً بالغ الأهمية لجمع التبرعات والدعم بنجاح (Yáñez-Valdés & Guerrero, 2024, P. 2330).

ولا يقتصر دور منصات التمويل التشاركي على تأمين التمويل الأولي للمشروعات، بل يمتد ليشمل تقديم حلول مبتكرة تضمن استمراريته على المدى الطويل، وذلك لما للمشاريع الريادية من أهمية في ابتكار منتجات جديدة تسهم في تطوير المجتمعات وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً، وتعمل هذه المنصات على تشجيع الشباب على تأسيس مشروعاتهم الخاصة، فضلاً عن تقديم الدعم المالي والتسويق المستهدف، مما يسهم بدوره في تحقيق الاستدامة للمشاريع الريادية (الإمبابي، ٢٠٢٢، ص. ٤٠١).

كما يسهم التمويل التشاركي في تعزيز الاستدامة المالية للمؤسسات الناشئة، إذ يتيح لها الوصول إلى شبكة واسعة من الداعمين، سواء كانوا أفراداً، مستثمرين، أو مؤسسات، وتتمثل أهمية هذا النوع من التمويل في قدرته على حشد الموارد الاقتصادية، ودعم إنشاء المشروعات الإنتاجية، وزيادة فرص التشغيل، مما يقلل من التحديات التي قد تعيق تحقيق الاستدامة المالية، ويتيح التمويل التشاركي تطوير آليات مشاركة إيجابية تعزز استمرارية المشاريع وتدعم توسعها المستقبلي (مهداوي ومراد، ٢٠٢٢، ص. ٥٦٧-٥٦٨).

ويقوم هذا النموذج التمويلي على مبدأ إشراك المجتمع في دعم المشروعات، حيث تُعرض الأفكار الاستثمارية عبر منصات إلكترونية بطريقة واضحة ومقنعة، مع تحديد حجم التمويل المطلوب والمسار الذي سيتم اتباعه لجمع هذه الأموال، وبالتالي، لا يمكن النظر إلى منصات التمويل التشاركي كمصدر تمويلي فحسب، بل هي أيضاً فرصة لرواد الأعمال للحصول على رؤى وأفكار بناءة تسهم في تحسين مشروعاتهم وتعزز من تحقيق الشمول المالي (محسن وعبدالحמיד، ٢٠٢٣، ص. ٣٥٥).

وفي ظل التوجه نحو التحول الرقمي، يتمتع الاقتصاد السعودي بدرجة عالية من الاستقرار، وقد حرص صانعو السياسات في المملكة على تعزيز الاستدامة المالية من خلال تبني التقنيات الرقمية ومواكبة التطورات العالمية، وفي هذا الإطار، سعت المملكة إلى تطوير مصادر تمويل مستدامة، من بينها منصات التمويل التشاركي، بهدف دعم المشروعات الريادية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة (حسانين، ٢٠٢٣، ص. ٢٢٠).

وتعمل هذه المنصات، المرخصة من البنك المركزي السعودي، على ربط المستثمرين بالأعمال الناشئة والصغيرة ومتناهية الصغر، مما يسهم في توفير التمويل اللازم لنمو هذه المشاريع وخلق فرص استثمارية مستدامة، وتعتمد هذه المنصات على تصنيف ائتماني يحدد مستوى المخاطر لكل مشروع، مما يتيح للمستثمرين اتخاذ قرارات مبنية على أسس مالية واضحة، ومن خلال التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية وتكاملها مع الجهات الحكومية والخاصة، وتلعب هذه المنصات دوراً محورياً في تعزيز بيئة ريادة الأعمال

ودعم رؤية المملكة ٢٠٣٠ الهادفة إلى تنويع الاقتصاد وزيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي (شركة ثمار، ٢٠٢٣). وتشكل الاستدامة المالية أحد الركائز الأساسية لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، التي تهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، من خلال وضع خطط مالية متوسطة وطويلة المدى، كما تسعى الرؤية إلى إنشاء نظام مالي متوازن ومرن، قادر على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية المختلفة، إلى جانب تنفيذ إصلاحات مالية رئيسية تضمن الاستدامة الاقتصادية والانضباط المالي على المدى البعيد (الرفاعي وكنة، ٢٠٢٥، ص. ١٥٢).

مما سبق تناوله، يتضح أن التمويل التشاركي أحد الأدوات الفعالة في دعم المشروعات الريادية، مما يجعله خياراً واعداً لتحقيق الاستدامة المالية في مختلف الاقتصادات، وتماشياً مع رؤية المملكة ٢٠٣٠، التي تسعى إلى تنويع مصادر الدخل وتعزيز بيئة ريادة الأعمال، ولكن على الرغم من تزايد الاعتماد على التمويل التشاركي عالمياً، لا تزال هناك فجوة بحثية حول كيفية تطوير منصات إلكترونية متكاملة لهذا النوع من التمويل في المملكة العربية السعودية، لذا جاءت الدراسة الحالية لسد هذه الفجوة من خلال تقديم استراتيجيه مقترحه لتطوير منصة إلكترونية معتمدة على التمويل التشاركي لدعم المشاريع الريادية وتعزيز الاستدامة المالية.

٢.١ المنطلقات النظرية للدراسة:

ترتكز الدراسة الحالية على مجموعة من النظريات التي توفر تفسيراً علمياً لدور التمويل التشاركي في دعم المشاريع الريادية وتعزيز الاستدامة المالية، وتسهم هذه النظريات في بناء إطار معرفي متين لفهم كيفية تطوير منصة إلكترونية فعالة قائمة على التمويل التشاركي، بما يحقق الاستدامة المالية للمشاريع الناشئة. ومن أبرز هذه النظريات:

- **نظرية الموارد Resource- Based View:** تُعد نظرية الموارد من المنظورات الأساسية في تفسير آليات تحقيق الميزة التنافسية داخل المؤسسات، حيث تفترض أن القدرات الجوهرية والموارد المتاحة للمؤسسة تلعب دوراً حاسماً في تحديد استراتيجياتها وتعزيز استدامتها. فوفقاً لهذه النظرية، فإن قدرة المؤسسة على إدارة وتوظيف مواردها النادرة وغير القابلة للاستنساخ يُعزز من تفوقها التنافسي في الأسواق، وتشير الأدبيات إلى أن تحقيق ميزة تنافسية مستدامة يتطلب موارد ذات قيمة مرتفعة، يصعب تقليدها، وتدعم عمليات الابتكار والتطوير داخل المؤسسة (طالب والبناء، ٢٠١٢، ص. ١٨٩).

وفي سياق الدراسة الحالية، تسهم هذه النظرية في توضيح أهمية امتلاك المنصة الإلكترونية المقترحة لموارد تقنية وتنظيمية متقدمة، مما يعزز قدرتها على تقديم خدمات تمويل تشاركي ذات كفاءة واستدامة، وبالتالي دعم المشاريع الريادية بشكل فعال.

- **نظرية الفرص الريادية Entrepreneurial Opportunity Theory:** يؤكد جوزيف شومبيتر أن

ريادة الأعمال تعتمد على القدرة على خلق فرص جديدة من خلال الابتكار، حيث يساهم رواد الأعمال في تحويل الأسواق عبر تطوير منتجات وخدمات غير مسبقة، ووفقاً لهذا المنظور، فإن المؤسسات التي لا تمتلك القدرة على إعادة تشكيل نماذجها التشغيلية وابتكار أساليب إنتاج جديدة ستواجه تحديات في البقاء والاستمرار (بيكيرز، ٢٠١٩، ص. ٣٣). وقد تناولت الدراسات العربية هذه النظرية عند تحليل ديناميكيات المشاريع الناشئة، حيث تبين أن الابتكار يُعد المحرك الأساسي للنشاط الاستثماري، مما يؤدي إلى تغييرات دورية في حجم الاستثمارات وإمكانات تمويلها، مما يؤثر على دورات الأعمال بشكل مباشر (الصرن، ٢٠٠٤، ص. ٦٤٣).

وتُعد هذه النظرية حجر الأساس في تطوير المنصة الإلكترونية المقترحة، حيث تعزز أهمية توفير بيئة تتيح لرواد الأعمال اكتشاف واستغلال الفرص الاستثمارية عبر التمويل التشاركي، مما يساهم في تحفيز الابتكار وضمان استدامة المشاريع الريادية.

• **نظريات الشمول المالي Financial Inclusion Theories:** ويتفرع مفهوم الشمول المالي إلى عدة نظريات تفسر كيفية دمج الأفراد والمؤسسات في المنظومة المالية الرسمية، ومن أبرزها: نظرية المنفعة العامة للشمول المالي التي تفترض أن توسيع نطاق الشمول المالي يعود بالفائدة على المجتمع ككل، حيث تستفيد مختلف الفئات من الخدمات المالية، بغض النظر عن اختلافاتها الاقتصادية أو الاجتماعية، كما تشير إلى أن تدخل الحكومات لدعم تكاليف تقديم هذه الخدمات يُعزز انتشارها، مما يساهم في تحقيق الاستدامة المالية على نطاق واسع، بينما نظرية جذب المستبعدين طوعياً للشمول المالي فهي تركز على معالجة الأسباب التي تدفع بعض الأفراد أو المؤسسات إلى العزوف عن التعامل مع القنوات المالية الرسمية، وتقدم استراتيجيات لإعادة دمجهم في النظام المالي دون الحاجة إلى تدخل حكومي مباشر، وبدلاً من تقديم الدعم المالي، تعتمد هذه النظرية على تعزيز الثقة في المؤسسات المالية، وتحفيز المستبعدين على العودة للاستفادة من الخدمات المصرفية، في حين أن نظرية الفئات الأولى بالرعاية للشمول المالي تسلط الضوء على استهداف الفئات الأكثر احتياجاً للخدمات المالية، مثل أصحاب المشاريع الصغيرة والناشئة، لتقليل معدلات الاستبعاد المالي، وتفترض أن تخصيص موارد مالية وبرامج دعم لهذه الفئات يمكن أن يساهم بشكل مباشر في دمجهم في الاقتصاد الرسمي، مما يعزز فرصهم في الحصول على التمويل وتحقيق الاستدامة المالية (حسنين، ٢٠٢٣، ص. ٢٨١-٢٨٢).

مما سبق، توفر هذه النظريات إطاراً مناسباً لتطوير استراتيجية المنصة الإلكترونية المقترحة، حيث تساعد في تصميم آليات تمويل تشاركي تضمن دمج رواد الأعمال في المنظومة المالية الرسمية، مما يعزز من استدامة مشاريعهم ويضمن استمرار نموها في بيئة ريادة متكاملة.

٣.١ المبحث الأول: المنصات الإلكترونية

١.٣.١ مقدمة

تلعب المنصات الإلكترونية دورًا محوريًا في تعزيز الشفافية والكفاءة، حيث توفر أدوات لإدارة العمليات وتتبعها بشكل أكثر فعالية ومع تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، أصبحت هذه المنصات قادرة على تقديم رؤى عميقة تساعد في اتخاذ قرارات أكثر استنارة؛ وهو ما أشار إليه روابحية وعواسة ودودي (٢٠٢٤، ص ٢٦) بأن شهدت المنصات الرقمية تطورًا ملحوظًا منذ أواخر القرن العشرين؛ حيث كانت في البداية تقتصر على عرض المحتوى وربط المستهلكين بالمنتجات والخدمات، ومع بداية القرن الحادي والعشرين أحدثت التطورات التكنولوجية تحولًا جذريًا في دور هذه المنصات، مما جذب اهتمام الفاعلين الاقتصاديين من منتجين ومستهلكين، فقد ساهمت تكنولوجيا المعلومات في تقليل الحاجة إلى البنية التحتية المادية، وسهلت إنشاء وتوسيع نطاق المنصات الرقمية بتكاليف منخفضة، مما عزز من تأثيرها الشبكي.

وأصبح مصطلح "المنصة الرقمية" من أكثر المفاهيم شيوعًا في السنوات الأخيرة؛ حيث أصبحت جزءًا لا يتجزأ من مختلف القطاعات، مما أدى إلى زيادة عددها وتنوع خدماتها، فهناك منصات مخصصة للتعليم، وأخرى للصحة، بالإضافة إلى منصات للنقل والتجارة ومشاريع الخاصة بريادة الأعمال، ومع التغيرات السريعة في المشهد العالمي؛ أصبحت هذه المنصات عنصرًا حيويًا في تعزيز المرونة والسرعة والكفاءة، مما أسفر عن تحول كبير في نماذج الأعمال التقليدية (مركز الأهرامات للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٢٤).

حيث انتشر مفهوم المنصات الرقمية بشكل كبير في الآونة الأخيرة؛ حيث أصبح لديها جمهور متزايد يفضل المحتوى الذي تقدمه بسبب تنوعه في الشكل والمضمون، ومع ذلك لا يزال هناك لبس بينها وبين مفاهيم مشابهة مثل المواقع والبوابات الإلكترونية، لذا، فإن تحديد مفهوم المنصات الرقمية يعد خطوة أساسية للتمييز بينها وبين غيرها؛ حيث تختلف في التصميم، والقدرة على الاستيعاب، والخدمات المقدمة، ويساهم هذا التمييز في تعزيز الفهم العميق لدورها في التحول الرقمي وزيادة فعاليتها في الاستخدام (نسرين والجمعي، ٢٠٢٤، ص ٣٤٨).

وعليه يُعرف أن المنصات الرقمية ليست مجرد بيئة تفاعلية بين المستخدمين أو نموذج أعمال يتيح تحقيق دخل بتكاليف منخفضة، بل هي فضاء افتراضي يحدد الهوية الرقمية للمستخدم، وهذه الهوية تتشكل من خلال الشبكة الاجتماعية الافتراضية التي ينتمي إليها وطبيعة تفاعلاته مع الآخرين، وما يميز هذه المنصات هو سهولة الانضمام إليها واستخدامها، بالإضافة إلى المرونة في التعامل معها، وتُعتبر المنصات الرقمية نوعًا فريدًا من أدوات تكنولوجيا المعلومات (IT) التي تتميز بخصائص خاصة (محفوظ، ٢٠٢٢، ص ٩٠-٩٢).

تُسرع المنصات الإلكترونية العمليات الاقتصادية بشكل كبير، ويمكنها ضمان لامركزية عالية في عملية اتخاذ القرار من جانب العملاء والمصنعين، حيث يُولد اقتصاد من نوع جديد يعمل وفق مبادئ هيكلية جديدة، وتُوجّه المنصات الإلكترونية بشكل رئيسي نحو تقديم الخدمات، وقد أصبح إيجاد أشكال جديدة من التعاون بين الشركات والموظفين مهمة ملحة، تهدف إلى الحد من عدم تناسق المعلومات، وبناء نوع جديد من العلاقات بين أصحاب العمل والموظفين، قائم على المنصات الإلكترونية (Jaque et al., 2018, P.5).

كما تُعتبر المنصات الرقمية من أبرز الابتكارات الحديثة؛ حيث تقدم مجموعة متنوعة من الخدمات عبر الإنترنت، مثل التسوق الإلكتروني، والترفيه، والخدمات المصرفية الرقمية، والتواصل الاجتماعي، وتلعب هذه المنصات دورًا مهمًا في تسهيل الحياة اليومية وتلبية احتياجات المستخدمين في مجالات متعددة، كما أن تقييم هذه المنصات يُعد أمرًا حيويًا لضمان جودة المحتوى والخدمات المقدمة؛ حيث يعتمد على معايير متعددة تؤثر على فعاليتها وأمانها (تريكي، ٢٠٢٣، ص ٣٨٠).

وعلاوة على ذلك تُعد المنصات الرقمية بمختلف أشكالها وتطبيقاتها وسيلة شاملة للتواصل والتفاعل الاجتماعي؛ حيث أصبحت عنصرًا أساسيًا في المجتمعات المتقدمة، فهي تجذب المتابعين من جميع الفئات وتتيح تبادل الثقافات بين المناطق المختلفة والمجالات المتنوعة، مما يجعلها أداة فعالة للتواصل السريع وتبادل المعلومات والبيانات، وبالتالي تساهم في بناء عالم أكثر ترابطًا، كما تلعب دورًا حيويًا في دعم الاقتصاد الرقمي وتعزيز الابتكار في مختلف القطاعات (عبد التواب، ٢٠٢٤، ص ٣٤٠).

مما سبق يمكن استخلاص أن في عصر التكنولوجيا المتسارع، أصبحت المنصات الإلكترونية عنصرًا أساسيًا في حياتنا اليومية، حيث تعيد تشكيل الطريقة التي نفاعل بها مع العالم من حولنا سواء كانت منصات للتجارة الإلكترونية، أو تعليمية، أو ترفيهية، أو حتى اجتماعية، فإن هذه المنصات توفر مساحات افتراضية تتيح للمستخدمين الوصول إلى خدمات ومنتجات ومعلومات بسهولة وسرعة غير مسبوقة، تتميز المنصات الإلكترونية بقدرتها على تجاوز الحدود الجغرافية والزمنية، مما يجعلها أداة قوية لتعزيز التواصل والتعاون على مستوى عالمي كما أنها توفر فرصًا كبيرة للأفراد والشركات لتحقيق النمو والابتكار، من خلال توفير قنوات جديدة للتواصل مع العملاء وتقديم تجارب مخصصة تلبي احتياجاتهم المتغيرة.

٢.٣.١ مفهوم المنصات الإلكترونية

يعد مصطلح المنصات الإلكترونية من المصطلحات الحديثة نسبيًا وعلى الرغم من ذلك فقد تناولت أدبيات متعددة مفهوم المنصات الإلكترونية، وفيما يلي يستعرض الباحث أهم المفاهيم التي وردت في الأدبيات: عرفت الجامعة المستنصرية (٢٠٢١، ص ١٠) المنصات الإلكترونية أنها: "عبارة عن بوابة ويب تهتم بتقديم الخدمات التفاعلية التي تختلف وفق طبيعة ونشاط هذه المنصة إلى جانب المعلومات التي يتم تقديمها من خلالها أيضًا".

وعرف محفوظ (٢٠٢٢، ص.٩٠) المنصات الإلكترونية بأنها: "البيئة التفاعلية التي تقوم بتوظيف جميع التقنيات المختلفة المرتبطة بالويب كما تجمع المنصة الإلكترونية بين مميزات أنظمة المحتوى وبين شبكات التواصل الاجتماعي المختلفة".

كما عرف قيطون وعمر وطوال (٢٠٢٢، ص.٧٣) المنصات الإلكترونية على أنها: "عبارة عن مواقع وبوابات شاملة في مجال معين سواء تعليمية أو خدماتية أو تجارية حسب وظيفتها تعمل بواسطة شبكة الإنترنت وتطبيقات الويب ٢.٠ فيها مختلف نشاطات وتكون إما عامة أو خاصة لمجموعة معينة".

وعرّف "على وصلاح" (Aly & Salah, 2022, P.19) المنصات الإلكترونية بأنها: "مزيج متكامل من التقنيات المتقدمة والأنظمة المادية والرقمية، التي تهدف إلى تطوير نماذج الأعمال المبتكرة مما يؤدي إلى منتجات وخدمات ذكية، أي أنه بمثابة التوجه نحو استخدام التكنولوجيا والبيانات الرقمية في كافة قطاعات العمل".

كما عرف "جريبزي وبيريستيراس" (Gkrimpizi & Peristeras, 2022, P.1) المنصات الإلكترونية على أنها: "عملية تواصل قائمة على التقنيات والبيانات الرقمية بالإضافة إلى الاتصالات البينية التي تؤدي إلى أنشطة جديدة أو تغييرات في الأنشطة الحالية من أجل تحقيق الكفاءات التشغيلية".

وبالتالي عرف أمدور ومحمداتي وبوخناف (٢٠٢٣، ص.١٣) المنصات الإلكترونية بأنها: "نموذج أعمال قائم على استخدام تكنولوجيا، يسمح لعدة مشاركين من منتجين ومستهلكين بالاتصال من خلالها والتفاعل مع بعضهم البعض وخلق قيمة وتبادلها".

وعلاوة على ذلك عرف تريكي (٢٠٢٣، ص.٣٩) المنصات الإلكترونية على أنها: "أجهزة أو برامج تستخدم تطبيق أو خدمة ما تعمل وفق نظام التشغيل وتنسيق البرامج التي تستخدم مجموعة من التعليمات لمعالج معين".

وعرف بومامش وبوكفوس (٢٠٢٣، ص.٧) المنصات الإلكترونية على أنها: "عبارة عن نظام يسهل عملية التواصل لمجموعة من الناس لتحقيق أهداف معينة، قد تكون خدمات أو منتجات أو فعاليات أو تعليم أو غير ذلك".

وعرف عرفات (٢٠٢٤، ص.٦) المنصات الإلكترونية بأنها: "نموذج قائم على استخدام التكنولوجيا، يسمح لعدة مشاركين من منتجين ومستهلكين بالاتصال من خلاله، والتفاعل مع بعضهم البعض، لأغراض اجتماعية أو تعليمية، أو تجارية، أو بهدف التسلية، كما هو الحال في منصات الدراما".

كما عرف أبو النجا (٢٠٢٤، ص.١٢٠) المنصات الإلكترونية على أنها: "بوابة ويب تهتم بتقديم الخدمات التفاعلية التي تختلف وفق طبيعة ونشاط هذه المنصة إلى جانب المعلومات التي يتم تقديمها من خلالها أيضًا".

وعرف مركز الأهرامات للدراسات السياسية والاستراتيجية (٢٠٢٤) المنصات الإلكترونية على أنها: "البرامج والتكنولوجيا المستخدمة لتوحيد وتبسيط العمليات وأنظمة تكنولوجيا المعلومات".

وبالتالي عرف نسرين والجمعي (٢٠٢٤، ص.٣٤٨) المنصة الإلكترونية بأنها: "أسماء مختلفة لمساحة الكترونية مخصصة لميدان معين على شبكة الأنترنت، يمكن عليها بناء موقع لشخص أو مؤسسة أو منصة، تحمل اسم وعنوان يميز المنصة عن غيرها من منصات مواضيع أخرى تسبح في الفضاء الافتراضي تربط بينها طرق تسمى autoroute de l'information، ولها منصة بوابة تدخل وتخرج منها المعلومات المتداولة بفضل العنوان والاسم".

كما عرف عبد التواب (٢٠٢٤، ص.٣٥٦) المنصات الإلكترونية بأنها: "كنظم عبر الأنترنت تركز على المحتوى الرقمي وتقديم الخدمات، وتشمل تطبيقات ومواقع متنوعة توفر خدمات متعددة، مما يتيح للمستخدمين التفاعل مع المحتوى الرقمي وبناء مجتمعات افتراضية للتواصل وتبادل المعرفة والخبرات".

وعليه عرفت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات (٢٠٢٥، ص.٥) المنصات الإلكترونية بأنها: "عبارة عن منصة متاحة عبر التقنية ومسيرة بتوجهات الأعمال لإدارة، تحسين، وتقديم الخدمات الحكومية باستمرار عبر نقاط اتصال رقمية متعددة".

خلاصة ما سبق يمكن استخلاص تعريف المنصات الإلكترونية بأنها بيئات رقمية أو فضاءات افتراضية تعمل كوسيط بين مستخدمين أو جهات مختلفة، سواء أفراداً أو مؤسسات، لتسهيل التفاعل وتبادل الخدمات أو المنتجات أو المعلومات. تعتمد هذه المنصات على تقنيات الأنترنت والبرمجيات لإنشاء مساحات تفاعلية تتيح للمستخدمين التواصل، والتعاون، أو إتمام معاملات مختلفة بشكل سريع وفعال.

٣.٣.١ أهداف المنصات الإلكترونية

تسعى دول العالم إلى تعزيز ميزتها التنافسية من خلال تطوير بنيتها التحتية وتعزيز قدراتها الرقمية حيث يبرز دور المنصات الإلكترونية كأداة استراتيجية لتحقيق هذه الأهداف، حيث تسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية التي تُعد محركاً أساسياً لتمويل عمليات التنمية؛ وهو ما أكد عليه "علي وصلاح" (Aly & Salah, 2022, P.21) بأن تسعى دول العالم، سواء النامية أو المتقدمة، إلى تحقيق ميزة تنافسية عالية من خلال تحسين بنيتها التحتية وقدراتها الرقمية، وتتمثل أهمية الاعتماد على المنصات الإلكترونية في جذب الاستثمارات الأجنبية لتمويل عملية التنمية واستخدام التكنولوجيا الحديثة، ولذلك تتبنى الدول تحسين وتطوير عمليات التحول الرقمي لأنها أصبحت السمة المميزة للعصر، كما أن الاعتماد على تلك المنصات يساعد على تطوير العمل من خلال الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة بشكل كامل أو جزئي، والاستغناء عن الطرق التقليدية في العمل

كما تهدف المنصات الإلكترونية إلى تعزيز الاهتمام بتخصصات متعددة نظراً لقدرتها على ابتكار تقنيات ونماذج أعمال وظواهر علمية جديدة، وتُعدّ جزءاً من عمليات الرقمنة، ويزيد عدد الصناعات والشركات

التي قطعت شوطاً كبيراً في عملية الرقمنة أو في مراحلها الأولى، بينما لا تزال بعض الأسواق التقليدية الأخرى صامدة، ومع ذلك، ومع استمرار تطور التكنولوجيا وظهور احتياجات جديدة من المستخدمين، تتجه الشركات التقليدية نحو الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، من خلال توفي المنصات الإلكترونية (Lögda & Calissendorff, 2018, P.2).

وعليه تمتلك المنصات الرقمية العديد من الأهداف التي تزيد من الأعمال الرقمية كالتالي:

- تعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال الرقمية وتطوير المجتمعات الريادية الرقمية.
- تنمية المهارات الرقمية المحلية في مجال ريادة الأعمال الرقمية.
- زيادة مستوى اعتماد تطبيقات التقنيات الناشئة.
- دعم وتمكين استخدام التقنيات الحديثة في المشاريع الناشئة.
- توفير الخدمات والموارد التقنية اللازمة لتطوير مشاريع الأبحاث الرقمية.
- تحويل الأفكار والمشاريع الريادية إلى نماذج أعمال رقمية قابلة للتطبيق (مركز ريادة الأعمال الرقمية، ٢٠٢٥).

كما تعتبر المنصات الإلكترونية أداة حيوية لدعم مشاريع ريادة الأعمال؛ حيث تقدم قاعدة بيانات شاملة تحتوي على معلومات حول الشركات الناشئة، والمستثمرين، والجهات الداعمة، ومقدمي الخدمات، وتهدف هذه المنصات إلى (وكالة الأنباء الأردنية، ٢٠٢٢):

- تعزيز بيئة ريادة الأعمال من خلال تسهيل التواصل بين رواد الأعمال والممولين، وتوفير الأدوات والتدريبات اللازمة لتحقيق النمو والنجاح.
- كما تساهم في تحفيز الابتكار وزيادة رقمنة الاقتصاد، مما يساعد على خلق فرص استثمارية جديدة ودعم التنمية الاقتصادية.
- تتيح هذه المنصات تبادل المعرفة والخبرات، مما يعزز التعاون بين مختلف الفاعلين في مجال ريادة الأعمال.

وعلاوة على ذلك أصبحت المنصات الإلكترونية أداة حيوية لدعم ريادة الأعمال؛ حيث تقدم مجموعة متنوعة من الخدمات التي تساهم في نمو وتطور الشركات الناشئة ورواد الأعمال، ومن أبرز أهداف هذه المنصات:

- تقديم التدريب والتأهيل من خلال توفير برامج تعليمية متخصصة في المهارات التجارية والإدارة المالية.
- دعم رواد الأعمال من خلال تزويدهم بالأدوات والمعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات مدروسة تساهم في نمو أعمالهم.
- تحفيز الابتكار والتكنولوجيا من خلال تعزيز التحول الرقمي وتوفير موارد تعليمية متطورة.

- تسهيل الوصول إلى الأسواق عبر إنشاء شبكات تواصل بين رواد الأعمال والمستثمرين ومقدمي الخدمات.
- تعزيز الاستفادة الاقتصادية من خلال تمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة من التكيف مع التغيرات الاقتصادية وتحقيق نمو مستدام.
- تسهم هذه المنصات في دعم الاقتصاد الرقمي، مما يجعلها عنصراً أساسياً في تطوير بيئة ريادة الأعمال وزيادة فرص نجاح المشاريع الناشئة (هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات، ٢٠٢١).
- وعليه تعتبر المنصات الإلكترونية أداة لازمة لدعم ريادة الأعمال والمشاريع، وتساهم الأهداف في بناء بيئة ريادية متكاملة تدعم الابتكار وتوسع نطاق ريادة الأعمال كالتالي (الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، ٢٠٢٥):

- **تمكين رواد الأعمال:** مساعدة الأفراد في تحويل أفكارهم إلى مشاريع قابلة للتنفيذ من خلال توفير الموارد والأدوات الضرورية.
- **تقديم الدعم التدريبي:** توفير برامج تعليمية متخصصة تهدف إلى تنمية المهارات الريادية وتعزيز المعرفة بالممارسات الحديثة.
- **توفير التسهيلات لإنشاء المشاريع:** دعم رواد الأعمال في تأسيس مشاريعهم الرقمية من خلال تقديم الاستشارات والخدمات التقنية والإدارية.
- **الوصول إلى مصادر التمويل:** ربط رواد الأعمال بالمستثمرين وصناديق الاستثمار لتوفير السيولة اللازمة لنمو المشاريع.
- **تحفيز بيئة ريادة الأعمال:** دعم السياسات والتشريعات التي تسهل إنشاء الشركات الناشئة وتعزز مناخ الابتكار.
- **تعزيز الاقتصاد الرقمي:** دعم المشاريع الرقمية وتعزيز دورها في الاقتصاد العالمي لتحقيق التنمية المستدامة.

كما تساهم المنصات الرقمية في بعض الأهداف لتطوير أعمال الريادة الرقمية كالتالي:

- تعزيز ريادة الأعمال من خلال تحسين البنية التحتية الرقمية وقطاع الاتصالات، مما يسهل على الرياديين الوصول إلى التقنيات الحديثة.
- كما تركز هذه المنصات على تطوير المهارات الرقمية وتعزيز الكفاءات البشرية لدعم الاقتصاد الرقمي.
- تعمل على إزالة العقبات التي تعيق استخدام الخدمات المالية الرقمية، مما يسهل عمليات الدفع الإلكتروني والتحويلات المالية.
- كما توفر بيئة ملائمة لابتكار الحلول الإبداعية من خلال الخدمات الحكومية الرقمية، مما يساعد رواد الأعمال في تنفيذ مشاريعهم بكفاءة (وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، ٢٠٢٤، ص. ١٤).

مما سبق يمكن استنتاج أن تسعى المنصات الإلكترونية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية التي تجعلها أدوات فعّالة في العصر الرقمي أولاً، تهدف إلى تسهيل الوصول إلى الخدمات والمنتجات والمعلومات بسرعة وكفاءة، مما يوفر الوقت والجهد على المستخدمين ثانياً، تسهم في تعزيز التواصل بين الأفراد والمؤسسات، سواء عبر الحدود الجغرافية أو الثقافية، مما يعزز فرص التعاون وتبادل الخبرات ثالثاً، تهدف إلى تحسين تجربة المستخدم من خلال توفير واجهات سهلة الاستخدام وخدمات مخصصة تعتمد على تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى ذلك، تسعى المنصات الإلكترونية إلى تعزيز الشفافية والكفاءة في العمليات المختلفة، سواء كانت تجارية أو تعليمية أو اجتماعية أخيراً، تهدف إلى توفير فرص جديدة للأفراد والشركات، سواء من خلال توسيع نطاق الوصول إلى الأسواق أو تمكين الابتكار وريادة الأعمال.

٤.٣.١ أهمية استخدام المنصات الإلكترونية

ساهم التحول الرقمي في خلق بيئة ديناميكية ومثالية لريادة الأعمال، مما أدى إلى تمكين المبدعين وبروز جيل جديد من رواد الأعمال يتجاوز مفهوم الوظائف التقليدية وبفضل التقنيات الحديثة، أصبح هؤلاء الرواد قادرين على تطوير مشاريع مبتكرة تسهم بشكل فعّال في تعزيز الاقتصاد الرقمي، مما يفتح آفاقاً جديدة للنمو الاقتصادي والاجتماعي في عالم يتسم بالتغير السريع والابتكار المستمر؛ وهو ما تطرق إليه شهادة (٢٠٢٢، ص ٣٩٠) حيث أدى التحول الرقمي إلى خلق بيئة مثالية لريادة الأعمال، مما يسهم في اكتشاف المبدعين وتشكيل جيل جديد من رواد الأعمال بعيداً عن الوظائف التقليدية، كما تلعب التقنيات الحديثة دوراً مهماً في تعزيز الاقتصاد الرقمي من خلال تطوير أعمال ومنتجات وخدمات جديدة، مما يسهم في بناء اقتصاد ذكي، وتركز التقنيات الرقمية على إدماج جميع فئات المجتمع في النظام المالي من خلال التمويل الرقمي وابتكارات التكنولوجيا المالية، مما يجعل ريادة الأعمال الرقمية والتحول الرقمي من القضايا الحديثة والمتزايدة الأهمية

وعليه أصبحت المنصات الإلكترونية من العناصر الأساسية التي تدعم وتطور المشاريع الحديثة؛ حيث تلعب دوراً مهماً في:

- **تحسين الإدارة والتخطيط:** تقدم المنصات أدوات متطورة لتنظيم العمليات ومتابعة سير العمل بدقة وكفاءة.
- **تعزيز سرعة اتخاذ القرار:** توفر بيانات فورية ودقيقة، مما يساعد في اتخاذ قرارات مستنيرة بشكل أسرع.
- **رفع الكفاءة التشغيلية:** تساهم في تقليل التكاليف وزيادة الإنتاجية من خلال الأتمتة وإدارة الموارد بشكل فعال.
- **تعزيز الشفافية والمساءلة:** توفر آليات لمتابعة التقدم وتقديم الملاحظات، مما يعزز الثقة بين المؤسسات والمجتمع.

- دعم الابتكار والتطوير: تساعد في تبني أحدث التقنيات وتحفيز الابتكار في مختلف المجالات (صباح، ٢٠٢٤، ص. ١٧٢).

كما أشار "جاك وآخرون" (Jaque et al., 2018, P.4) إلى أنه تُتيح مجموعة واسعة من المنصات إمكانياتٍ لتنويع ليس فقط أشكال الأعمال، بل أيضًا أشكالًا جديدة من التواصل بين أصحاب العمل والعمال، ويتمثل التغيير النوعي الأهم في إمكانية العمل الحر، وتتمثل أهمية استخدام المنصات الإلكترونية في:

- الإمكانيات المرنة التي تُوفرها المنصات فيما يتعلق بتكييف وإعادة تنظيم العلاقات التقليدية بين أصحاب العمل والعمال
 - الخدمات عن بُعد، والتي قد تؤدي إلى نقل هذه الخدمات إلى الخارج وتغيير أسواق العمل المحلية
 - إمكانية زيادة المنافسة من خلال إزالة الحواجز، مما سيؤثر حتمًا على ظروف العمل والأجور
 - تُعزز آليات السمعة التي تستخدمها المنصات تطوير سوق العمل نفسه
 - يُمكن للمنصات تعزيز التمييز بين أنواع الأعمال حسب طابعها، للفصل بين الأعمال الإبداعية والماهرة والأعمال غير الماهرة
- وعليه أصبحت المنصات الرقمية جزءًا لا يتجزأ من العالم الرقمي؛ حيث تؤدي دورًا حيويًا في:

- تعزيز التعاون والتفاعل بين المستخدمين ومزودي الخدمات، مما يسهل تبادل المعلومات والخبرات بشكل أكثر فعالية.
- توسيع نطاق الخدمات ليشمل التراسل البسيط، المحتوى الرقمي، الإعلانات، المتاجر الإلكترونية، والمحافظ الرقمية.
- تمكين المشاريع الريادية من خلال توفير بيئة رقمية تسهل وصولهم إلى الأسواق والعملاء.
- تحفيز الابتكار والتطور من خلال تقديم حلول جديدة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة.
- دعم الاقتصاد الرقمي من خلال تحسين كفاءة العمليات التجارية وتيسير الوصول إلى الخدمات (مركز الأهرامات للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٢٤).

وبالتالي تظهر أهمية المنصات الرقمية من خلال النقاط التالية (نسرين والجمعي، ٢٠٢٤، ص. ٣٥٠):

- أتاحت فرصًا واسعة للفئات المبتكرة للتعبير عن آرائها ونقل أفكارها إلى الجماهير في جميع أنحاء العالم.
- ساهمت هذه المنصات في إزالة الحواجز الجغرافية واللغوية، مما جعل التواصل أسهل بين الثقافات المختلفة.
- أدت إلى ظهور جيل جديد من المستخدمين الرقميين الذين يؤمنون بأهمية التفاعل والتواصل والمشاركة في مواجهة التحديات التي تواجههم.
- تمكنت المنصات الرقمية من تجاوز الأزمات والأوبئة والحروب، مقدمة خدماتها لمستخدميها دون الحاجة إلى التنقل.

- وفرت هذه المنصات مساحة كافية لمستخدميها للتعبير عن آرائهم من خلال النقد والتعليق والمشاركة والتفاعل.

وعلاوة على ذلك ظهرت العديد من منصات التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت في العقد الأول من الألفية الثالثة، مما ساهم في جذب عدد كبير من المستخدمين والمشاركين، وقد اهتمت هذه المواقع بشكل خاص بإقامة علاقات بين الأفراد وتعزيزها، مما أتاح لهم تبادل الخبرات والمعارف، وأهمية هذه المنصات تكمن في (ماضي وبوشريط وسعادة، ٢٠٢٣، ص. ٣٩-٤٠):

١. تمكين المستخدم من التعرف على مشتركين وأعضاء آخرين يشاركونه اهتمامات ومصالح مشابهة، مما يعزز قدرته على تحقيق أهدافه ومصالحه.
٢. إمكانية التواصل مع عدة أعضاء في الوقت نفسه.
٣. نقل الأخبار والمعلومات بشكل سريع وفعال.
٤. توفير المعلومات والأخبار بتكلفة منخفضة وفي وقت قصير.
٥. استخدام منصات التواصل الاجتماعي في الأنشطة التسويقية والشرائية للسلع والمنتجات.

بناء على ما سبق يمكن التطرق إلى أن تُعد المنصات الإلكترونية من الأدوات الحيوية في العصر الرقمي، حيث تلعب دورًا محوريًا في تسهيل العمليات اليومية وتعزيز الكفاءة في مختلف المجالات أهميتها تكمن في قدرتها على تبسيط الوصول إلى الخدمات والمنتجات والمعلومات، مما يوفر الوقت والجهد على المستخدمين بالإضافة إلى ذلك، تُسهم هذه المنصات في تعزيز التواصل بين الأفراد والمؤسسات، مما يخلق فرصًا جديدة للتعاون وتبادل الخبرات كما أنها تُعد وسيلة فعالة لجذب الاستثمارات وتمويل المشاريع، خاصة في ظل التحول الرقمي الذي يشهده العالم.

٥.٣.١ أنواع المنصات الإلكترونية

توفر المنصات الإلكترونية فرصًا تجارية كبيرة، كما تمكّن من إنشاء أنظمة بيئية للأعمال تسهم في توليد القيمة يمكن أن تتخذ هذه الأنظمة أشكالًا متنوعة، بدءًا من الأسواق البسيطة التي تتفاعل فيها أطراف البيع والشراء، وصولًا إلى أنظمة أكثر تعقيدًا حيث يقوم المطورون بإنشاء تطبيقات وأدوات تخدم مستخدمين آخرين؛ وهو ما تطرق إليه "زوتشي وجريلو" (Zutshi & Grilo, 2019, P.2) حيث تُتيح المنصات الإلكترونية فرصًا تجارية واسعة، وتتيح إنشاء أنظمة بيئية للأعمال تُسهم في خلق القيمة، قد يكون ذلك على شكل سوق يتفاعل فيه البائعون والمشترون، أو أنظمة بيئية أكثر تعقيدًا، حيث يُنشئ المطورون تطبيقات وأدوات لمستخدمين آخرين، كما تتيح المنصة الرقمية التفاعل وتبادل المعلومات أو المنتجات أو التمويل بين مستخدميها، بهدف توفير قيمة لهم، وتُعرف المنصات التي يتفاعل فيها نوع واحد فقط من المستخدمين مع بعضهم البعض باسم المنصات أحادية الجانب، مثل فيسبوك أو يوتيوب، وغالبًا ما يُشار إليها بمنصات "من المستهلك إلى المستهلك" (C2C)، وعندما تتفاعل الشركات مع المستهلكين، تُعرف هذه المنصات

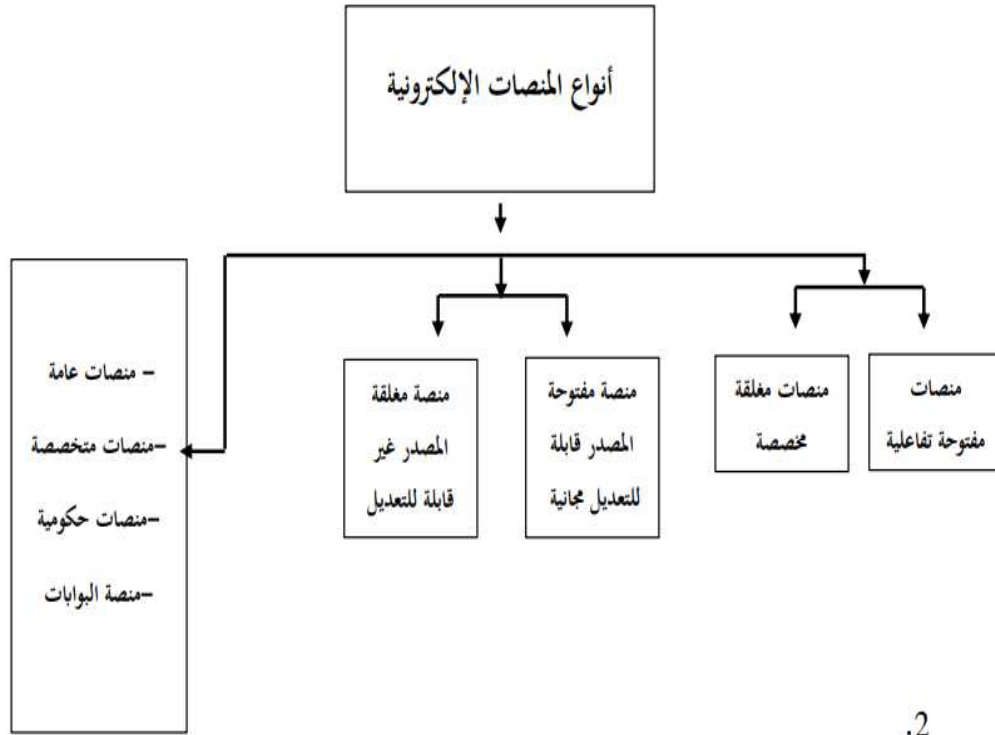
بمنصة "من شركة إلى مستهلك" (B2C)، بينما تُعرف هذه المنصات عند تفاعلها مع شركات أخرى بمنصة "من شركة إلى شركة" (B2B).

وهناك نوعان مختلفان من المنصات؛ المنصة الداخلية والمنصة الخارجية: تُوصف المنصة الداخلية بأنها: الشبكة التي يتم من خلالها نشر الأخبار حول تطوير منتجات جديدة وابتكار تدريجي حول مكونات أو تقنيات قابلة لإعادة الاستخدام، ونشير إلى هذه بالمنصات الداخلية، حيث يُمكن للشركة، سواءً بالعمل بمفردها أو مع الموردين، بناء مجموعة من المنتجات أو مجموعات من الميزات الجديدة ذات الصلة من خلال نشر هذه المكونات، بينما تُوصف المنصة الخارجية بأنها المواقع التي تهدف التي نشر أحدث التطورات حول المنتجات أو الخدمات أو التقنيات التي تُطورها شركة واحدة أو أكثر، والتي تُشكل أساساً يُمكن لعدد أكبر من الشركات من خلالها بناء المزيد من الابتكارات التكميلية، وربما توليد تأثيرات شبكية (Lögðal & Calissendorff, 2018, P.6).

حيث توجد أنواع متعددة من المنصات الإلكترونية، ومن أبرزها (الجامعة المستنصرية، ٢٠٢١، ص.٢-٣):

١. **المنصة العامة (البوابات الأفقية):** تُستخدم هذه المنصات من قبل جميع رواد الإنترنت، حيث تقدم معلومات عامة وتحتوي على روابط متعددة، ومن أهم هذه المنصات هي تلك التي تقدم خدمات الاتصال والبحث، وأشهرها بالطبع محرك البحث "جوجل".
 ٢. **المنصة المتخصصة (البوابات الرئيسية):** تستهدف هذه المنصات فئة محددة من مستخدمي الويب، ولا تكون موجهة للجميع، ومن الأمثلة البارزة على ذلك المنصات التي تقدم دورات تدريبية في مجالات معينة، أو المنصات الطبية، أو منصات العمل الحر.
 ٣. **المنصة الحكومية (البوابة القطاعية والخدمية):** تُعرف أيضاً باسم بوابات أو منصات المؤسسات، وتشمل مؤسسات وشركات القطاعين العام والخاص، وتهدف هذه المنصات إلى تقديم خدمات تفاعلية ومعلومات للزوار، ومن أبرز الأمثلة عليها منصة "أبشر".
 ٤. **منصة البوابات:** هي بوابة تعرض قائمة إرشادية ودليلاً إلكترونياً يضم جميع البوابات والمنصات الأخرى، بالإضافة إلى بعض المواقع على شبكة الإنترنت.
- كما توجد العديد من أنواع المنصات الرقمية التي تختلف في مجالاتها وتطبيقاتها، ومن أبرزها:
- **منصات التجارة الإلكترونية:** تشمل المواقع التي تتيح للأفراد والشركات عرض وبيع المنتجات والخدمات عبر الإنترنت، مثل أمازون، إيباي، وجوميا.
 - **منصات الشبكات الاجتماعية:** هي المواقع التي تتيح للمستخدمين التواصل والتفاعل مع بعضهم البعض عبر الإنترنت، مثل فيسبوك، تويتر، وإنستغرام.
 - **منصات التعليم الإلكتروني:** توفر هذه المواقع دورات تعليمية ودروساً عبر الإنترنت، مثل كورسيرا ويوديمي.

- **منصات الحجوزات الإلكترونية:** تتيح للمستخدمين حجز الفنادق والرحلات والمواعيد الطبية عبر الإنترنت.
- **منصات البث المباشر:** تتيح للمستخدمين بث مقاطع الفيديو والصوت مباشرة على الإنترنت، مثل يوتيوب وتويتش (تريكي، ٢٠٢٣، ص. ٤٧).
- وعليه تعتبر المنصات الرقمية عنصرًا حيويًا في الاقتصاد الرقمي المعاصر؛ حيث تتنوع أنواعها بناءً على وظائفها وآليات عملها، وعلى الرغم من وجود تصنيفات متعددة، إلا أنه لا يوجد توافق عالمي حول الطريقة المثلى لتقسيمها، مما يسبب بعض الالتباس في المفاهيم المرتبطة بها، ويمكن تصنيف المنصات الرقمية وفقًا لعدة معايير ذكرها بومامش وبوكفوس (٢٠٢٣، ص. ٧٠) كالتالي:
- **المنصات التشاركية:** التي تتيح للأفراد تبادل الخدمات والموارد، مثل منصات النقل المشترك والسكن التشاركي.
- **المنصات التجارية:** التي تسهل عمليات البيع والشراء، مثل التجارة الإلكترونية والتمويل الجماعي.
- **المنصات حسب الطلب:** التي تربط العملاء بمقدمي الخدمات بشكل مباشر وفوري.
- **المنصات الاقتصادية:** التي تدير نماذج أعمال رقمية تتعلق بالاقتصاد التشاركي أو التعاوني أو غيرها.
- وتوجد أنواع متعددة من المنصات الرقمية، والتي يمكن تصنيفها كما فسر قيطون وعمر وطوال (٢٠٢٢، ص. ٧٤-٧٦) كالتالي:
- **المنصة العامة:** تُعرف أيضًا بالبوابات الأفقية، وهي منصات تعرض معلومات عامة وتحتوي على روابط تشعبية تقود المستخدمين إلى مواقع أخرى، ومن أبرزها محرك البحث جوجل.
- **المنصة المتخصصة:** تُعتبر بوابة رئيسية موجهة لفئة معينة من مستخدمي الويب، مثل منصات تقديم الدورات التدريبية، وتقدم هذه المنصات معلومات متخصصة يتم إعدادها من قبل خبراء في المجال، مثل اختصاصيي المكتبات، وتستهدف فئات من الباحثين والدارسين المتخصصين، ومثال على ذلك هو البوابة الإلكترونية لجامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز في السعودية التي احتلت المركز الأول عربيًا وفقًا لموقع Speedrank بناءً على اختبار أداء جوجل.
- **المنصة الحكومية:** تُعرف أيضًا بالبوابات القطاعية والخدمية، وهي منصات تابعة للمؤسسات الحكومية تهدف إلى تقديم خدمات تفاعلية، مثل منصة أبشر وبوابة مصر الرقمية، ويوضح الشكل التالي المنصات الإلكترونية:



2.

شكل (١-١) توضح أنواع المنصات الإلكترونية

(المصدر: قيطون وعمر وطوال ٢٠٢٢، ص. ٧٤-٧٦)

وبالتعقيب على ما تم ذكره يمكن استخلاص أن تتنوع المنصات الإلكترونية لتشمل مجموعة واسعة من الأنواع التي تلبي احتياجات مختلفة في العالم الرقمي من بين هذه الأنواع منصات التجارة الإلكترونية، التي تتيح للبائعين والمشتريين التفاعل وتبادل السلع والخدمات، مثل أمازون وإيباي هناك أيضًا منصات التواصل الاجتماعي، مثل فيسبوك وتويتر، التي تركز على بناء الشبكات الاجتماعية وتبادل المحتوى بين المستخدمين بالإضافة إلى ذلك، توجد منصات التعليم الإلكتروني، مثل كورسيرا ويوديمي، التي توفر فرصًا للتعلم عن بُعد عبر دورات تدريبية ومواد تعليمية.

٦.٣.١ مزايا المنصات الإلكترونية

يُعد التحول الرقمي أحد أبرز المصطلحات التي أصبحت في صميم أولويات العصر الحديث، حيث يهدف إلى تطوير وتحسين كيانات مختلفة من خلال إدخال تغييرات جذرية في خصائصها وعملياتها ويعتمد هذا التحول بشكل أساسي على استخدام تقنيات متقدمة في مجال المعلومات، والحوسبة، والاتصالات؛ وهو ما أكد عليه "ميكاليف وبارميجاني" (Mikalef & Parmiggiani, 2022, P.3) فلقد برز التحول الرقمي كواحد من المصطلحات التي أصبحت من أولويات العصر الحالي، وتهدف إلى تحسين كيان ما من خلال إحداث تغييرات كبيرة في خصائصه من خلال استخدام مجموعة من تقنيات المعلومات والحوسبة والاتصالات والتواصل عبر المواقع الإلكترونية، وجدير بالذكر أن التقنيات الرقمية الناشئة هي أحد المحركات الرئيسية لإحداث تغييرات في كيفية عمل المؤسسات، فعلى مدى العقد الماضي، تسارعت وتيرة تطور هذه التقنيات

الرقمية الجديدة مثل الواقع الافتراضي، والطباعة ثلاثية الأبعاد، وإنترنت الأشياء، والحوسبة السحابية، والتعلم الآلي، وغير ذلك، مما يسهم في إحداث طفرة في عمل المؤسسات المالية.

حيث توفر المنصات الرقمية مجموعة من الفوائد التي تعزز فعالية العمليات وتحسن تجربة المستخدم، مما يجعلها جزءاً لا يتجزأ من عملية التحول الرقمي كالتالي:

- **زيادة كفاءة العمليات:** تعمل على تنظيم سير العمل وتعزيز الشفافية، مما يسهم في رفع مستوى الإنتاجية.
- **تحسين تجربة العملاء:** تقدم خدمات أكثر فعالية وتتيح تفاعلاً أفضل من خلال استخدام البيانات والتحليلات.
- **دعم اتخاذ القرار:** توفر قواعد بيانات دقيقة تسهم في تطوير الاستراتيجيات والمنتجات بما يتناسب مع احتياجات العملاء.
- **توسيع نطاق الوصول:** تتيح الوصول إلى مليارات المستخدمين عبر الإنترنت والهواتف المحمولة.
- **تحفيز الابتكار:** تدعم نماذج الأعمال الحديثة وتسهّل إطلاق المشاريع بتكاليف منخفضة.
- **ميزة تنافسية:** تعتمد على البيانات والتفاعلات لتحقيق أرباح مرتفعة وتحسين الكفاءة التشغيلية (مركز الأهرامات للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٢٤).

حيث أشار "لوبيجكو وبارتزاك" (Łobejko & Bartczak, 2021, P.4) إلى أنه هناك العديد من المزايا التي ترتبط بالمنصات الإلكترونية هي كما يلي:

- تعد أدوات رقمية تتيح إقامة وتقوية العلاقات بين مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة في السوق، بما في ذلك الشركات والمستهلكون، وحتى الكيانات الإدارية (الإدارات العامة)، من خلال تمكين هذه الكيانات من إجراء المعاملات والتفاعل مع بعضها البعض والتواصل فيما بينها باستخدام الإنترنت
- تتميز بإمكانية تنفيذ وظائف جديدة وتطوير منتجات وخدمات وتقنيات تكميلية
- تعتبر قواعد برمجية قابلة للتوسع، مما يعني إمكانية إضافة وحدات ووظائف جديدة إليها في أي وقت، أو جميع العناصر التقنية، بما في ذلك البرمجيات والأجهزة، بالإضافة إلى العمليات والمعايير التنظيمية

وتظهر مزايا المنصات الرقمية في مجموعة من العناصر، أبرزها (روابحية وعواسة ودادوي، ٢٠٢٤، ص ٢٩-٣٠):

- بيئة تفاعلية تتيح للمستخدمين التفاعل حول المحتوى الرقمي، من خلال استخدام تقنيات تفاعلية سواء في الوقت الحقيقي أو بشكل غير متزامن.
- تقديم محتوى رقمي متنوع وغني عبر عدة أساليب عرض، مما يعزز من جذب انتباه المستخدمين.

- تسهيل التواصل بين المستخدمين من خلال تقنيات تكنولوجياية متطورة.
- تقليل التكاليف المتعلقة بالبحث والتوزيع والرصد.
- تنظيم وتنسيق التطور التكنولوجي من خلال توحيد هياكل الإدارة المناسبة، مما يحقق عدة فوائد، منها:

١. تسهيل وتنوع طرق تقديم الخدمات والمنتجات.
 ٢. تسهيل معرفة آراء المستهلكين وتقييماتهم للمنصة.
 ٣. كما تستخدم المنصات الرقمية أساليب متنوعة لتقييم خدماتها، بما في ذلك استخدام استبيانات إلكترونية قصيرة.
- كما تتمتع المنصات الرقمية بعدد من المميزات البارزة، ومن أبرزها:

- **الوصول السهل والسريع:** يمكن للمستخدمين الوصول إلى الخدمات والمنتجات من أي مكان وفي أي وقت، مما يسهل عملية الاستخدام ويزيد من سرعتها.
- **توفير الوقت وتقليل التكاليف:** تتيح المنصات الرقمية للمستخدمين إنجاز المهام المختلفة بسرعة وكفاءة، مما يساعد في تقليل التكاليف.
- **التواصل والتفاعل:** توفر المنصات الرقمية وسيلة للتواصل والتفاعل بين الأفراد والشركات على مستوى عالمي.
- **المرونة والتحكم:** يمكن للمستخدمين تخصيص الخدمات والمنتجات بما يتناسب مع احتياجاتهم، مما يمنحهم تحكماً أكبر في تجربتهم (تريكي، ٢٠٢٣، ص ٤٩).

خلاصة ما سبق يمكن استقراء أن تتمتع المنصات الإلكترونية بالعديد من المزايا التي تجعلها أدوات أساسية في العصر الرقمي أولاً، توفر سهولة الوصول إلى الخدمات والمنتجات والمعلومات في أي وقت ومن أي مكان، مما يوفر الوقت والجهد على المستخدمين ثانياً، تتيح توفير التكاليف من خلال تقليل الحاجة إلى وسائل تقليدية قد تكون مكلفة، مثل الإيجارات أو العمالة الإضافية ثالثاً، تعزز الكفاءة من خلال أتمتة العمليات وتبسيطها، مما يقلل من الأخطاء البشرية ويزيد من الإنتاجية.

٧.٣.١ تحديات تطوير المنصات الإلكترونية في ريادة الأعمال الرقمية

يُعتبر الأمن السيبراني أحد أبرز التحديات التي تواجه تطوير المنصات الإلكترونية، حيث يلعب دوراً حاسماً في حماية البيئة الرقمية للمستخدمين والمؤسسات حيث يتم التصدي لهذا التحدي من خلال سياسات وإجراءات أمنية واضحة ومحددة، يتم توضيحها في المواد المنشورة والوثائق الرسمية؛ وهو ما تطرق إليه "سيما وآخرون" (Seemaa et al., 2018, P.125) بأن يعد الأمن السيبراني من أبرز تحديات تطوير المنصات الإلكترونية، ومن خلال سياسات منصوص عليها في المواد المنشورة التي تحاول حماية البيئة الإلكترونية للمستخدم أو المؤسسة، يجب أن يتم إدارة مجموعة من التقنيات المستخدمة للحفاظ على سلامة الشبكات

والبرامج والبيانات من الوصول غير المصرح به، ويكتسب هذا المجال أهمية متزايدة بسبب الاعتماد المتزايد على المنصات الإلكترونية مما يهدد بيانات الافراد للخطر.

حيث تواجه ريادة الأعمال الرقمية مجموعة من التحديات المتعلقة بتطوير المنصات الإلكترونية، مما يعيق تحقيق التكامل الرقمي ويسهل العمليات المالية والإدارية، ومن أبرز هذه التحديات (البراشدية، ٢٠٢١، ص.٩):

- عدم حصول مزودي خدمات الهاتف المحمول والبنوك على التراخيص اللازمة لإنشاء محافظ إلكترونية، مما يحد من إمكانية تسهيل تداول العمليات المالية عبر مختلف القطاعات الاقتصادية.
- غياب القوانين والتشريعات الخاصة بريادة الأعمال الرقمية، مما يؤدي إلى عدم وضوح الإطار القانوني الذي ينظم هذا المجال.
- صعوبة الحصول على الموافقات والتراخيص الضرورية للبنية التحتية، مما يؤخر تطوير الآليات والتطبيقات الإلكترونية المطلوبة.
- ضعف إدماج الجهات المعنية في عمليات التشغيل، مما يؤثر سلبًا على كفاءة وفعالية المنصات الإلكترونية.

كما أشار "جريمبزي وبيرسستراس" (Gkrimpizi & Peristeras, 2022, P.5) إلى أنه تتمثل أبرز معوقات تطوير المنصات الإلكترونية في:

- عدم وجود استراتيجية تنفيذية للتطبيق
- عدم وجود رؤية أو سياسة وخطة عمل واضحة
- نقص الإمكانيات المادية اللازمة لتوفير المعدات والأجهزة الحديثة
- عدم وجود التشريعات والمبادئ التوجيهية لإدارة المنصات
- نقص الخبرة في مجال التحول الرقمي
- انخفاض معدلات المهارات اللازمة لاستخدام التكنولوجيا
- نقص المعرفة الرقمية لدى الموظفين
- غياب القيادة الراغبة في التغيير
- الحاجة لدمج التكنولوجيا الرقمية في كافة المنصات
- الانتقال إلى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات
- وجود مخاطر تتعلق بأمن تكنولوجيا المعلومات

وعليه تواجه المنصات الإلكترونية في مجال ريادة الأعمال الرقمية مجموعة من التحديات التي تؤثر على كفاءتها واستدامتها، ومن أبرز هذه التحديات (الاسكوا، ٢٠٢١، ص. ٢١: ٢٣):

١. **البنية التحتية الرقمية:** تعاني من ضعف في شبكات الاتصالات وارتفاع تكاليف خدمات الإنترنت، مما يؤثر سلبًا على قدرة المستخدمين على الوصول إلى المنصة بسهولة.
٢. **التحديات التقنية:** تشمل قضايا مثل تأمين البيانات وضمان موثوقية العمليات المالية، بالإضافة إلى تطوير واجهات استخدام تفاعلية وسهلة لضمان تجربة مستخدم سلسة.
٣. **الإطار القانوني والتنظيمي:** يفتقر إلى وجود تشريعات واضحة تنظم التمويل التشاركي، مما قد يعيق انتشار المنصة ويقلل من ثقة المستخدمين بها.
٤. **الثقة والأمان:** يحتاج المستخدمون إلى ضمانات لحماية استثماراتهم، مما يتطلب وجود أنظمة تحقق قوية وآليات شفافة لإدارة المخاطر المالية.
٥. **التكامل مع أنظمة الدفع الإلكتروني:** يعد توفير حلول دفع آمنة وسهلة الاستخدام عاملاً حاسماً في نجاح المنصة، خاصة في ظل تفاوت انتشار الخدمات المالية الرقمية.
٦. **نشر الوعي وثقافة التمويل التشاركي:** قد يواجه رواد الأعمال والمستثمرون صعوبة في تبني مفهوم التمويل التشاركي، مما يستدعي جهوداً توعوية لتعزيز الثقة في هذا النموذج.

فعلى الرغم من الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها المنصات الرقمية في تعزيز التحول الرقمي ودعم الاقتصاد الرقمي، إلا أنها تواجه مجموعة من التحديات التي تعرقل نموها واستدامتها، ومن أبرز هذه التحديات (نسرين والجمعي، ٢٠٢٤، ص. ٣٥٣-٣٥٤):

١. **ضعف البنية التحتية الرقمية،** مما يؤثر سلبًا على كفاءة تشغيل المنصات وانتشارها.
٢. **غياب الأطر القانونية المنظمة،** مما يؤدي إلى عدم وضوح الحقوق والواجبات ويؤثر على استقرار المنصات الرقمية.
٣. **الصعوبات المالية والإدارية،** مثل القيود المفروضة على التمويل وحركة رؤوس الأموال، مما يعيق قدرة رواد الأعمال على تطوير منصاتهم.
٤. **نقص الوعي بثقافة المنصات الرقمية بين المستخدمين،** مما يقلل من الإقبال عليها ويحد من الاستفادة من خدماتها.
٥. **التحديات المتعلقة بالأمن الرقمي،** التي تؤثر على حماية البيانات والمعلومات وتضمن الثقة في التعاملات الرقمية.

مما سبق يمكن استخلاص أن تواجه ريادة الأعمال الرقمية مجموعة من التحديات التي تعيق تطوير المنصات الإلكترونية، ومن أبرزها ضعف البنية التحتية الرقمية، وغياب التشريعات المنظمة، وصعوبة الحصول على التراخيص، مما يؤثر سلبًا على التكامل الرقمي وكفاءة العمليات المالية والإدارية، كما تشمل التحديات التقنية تأمين البيانات وتحسين تجربة المستخدم، بالإضافة إلى ضعف الثقة في التمويل التشاركي

نتيجة لعدم وجود أطر قانونية واضحة، ولضمان نجاح هذه المنصات من الضروري تعزيز شبكات الاتصال، وتوفير حلول دفع آمنة، وزيادة الجهود التوعوية لتعزيز ثقة المستخدمين في النماذج الرقمية الحديثة.

٨.٣.١ دور المنصات الإلكترونية في دعم المشاريع الريادية

تُعد قيادة الأعمال الرقمية ركيزة أساسية في تعزيز الاقتصاد الرقمي وتحفيز الابتكار، حيث تلعب دوراً محورياً في دعم المشاريع الريادية عبر جميع مراحلها. بدءاً من مرحلة توليد الأفكار والبحث المتخصص، ومروراً بمراحل التطوير والنمو، ووصولاً إلى تحقيق الاستدامة وتحويل هذه المشاريع إلى فرص تجارية ناجحة؛ وهو ما أكد عليه وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات (٢٠٢١، ص.٤) بأن تعتبر قيادة الأعمال الرقمية عنصراً أساسياً في تعزيز الاقتصاد الرقمي وتحفيز الابتكار؛ حيث تدعم المشاريع الريادية في مختلف مراحلها، بدءاً من توليد الأفكار والبحث المتخصص، وصولاً إلى تطوير المشاريع واستدامتها حتى تتحول إلى فرص تجارية ناجحة، ومن أبرز العوامل التي تعزز الاقتصاد الرقمي القائم على قيادة الأعمال الرقمية هو تشجيع وتطوير نماذج الأعمال الرقمية الجديدة، وتأسيس الشركات الناشئة، مع توفير الحوافز لجذب الاستثمارات التقنية، وبالإضافة إلى ذلك يسهم هذا الاتجاه في خلق فرص عمل جديدة، وتوطين التقنيات، وتقليل المخاطر المستقبلية من خلال تطوير الكفاءات الرقمية والخدمات المبتكرة، مما يعزز استدامة الاقتصاد الرقمي.

فلقد أتاح تطور وسائل التواصل الاجتماعي على الإنترنت ظهور منصات تجمع بين الشركات والمستثمرين المحتملين، وخاصةً المستثمرين من الأفراد الذين يرغبون في تقديم مبلغ صغير نسبياً من المال للمساهمة في المشاريع الريادية، وقد نشأ هذا التطور لأن الإنترنت قد خفض تكاليف الوساطة بشكل كبير، بحيث أصبح بإمكان حتى رواد الأعمال الصغار الاعتماد على الجمهور في دعم المشاريع الريادية (Hervé & Schwienbacher, 2019, P.6).

وقد أشار "ليونسكي" (Leoński, 2022, P.2916) إلى أنه تُشكل منصة التمويل الجماعي حلاً رقمياً يُتيح مزود خدمة التمويل الجماعي عبر الإنترنت لمجموعة مفتوحة من المستفيدين، ويُستخدم لجمع التبرعات لصالح المشروعات الريادية، وتشمل أشهر منصات التمويل الجماعي العالمية (Kickstarter) و (Indiegogo) و (GoFundMe) و (Patreon) و (Casus)، وتعمل عشرات منصات التمويل الجماعي، ويزداد عددها باستمرار، مما يُثبت أن التمويل الجماعي يزداد شعبية بين الجهات التي تبحث عن تمويل، ومن أهم مزايا المنصات الإلكترونية التي تجعل لها بالغ الأثر في المساهمة في دعم المشاريع الريادية ما يلي:

- جمع الأموال بسرعة لتمويل المشروع.
- تسهيل تنفيذ أعمال المشروع.
- تمكين طرح منتج جديد في السوق.
- تطوير مفهوم المنتج.
- تأثير إيجابي على التسويق.

- اكتساب شركاء أعمال إضافيين.
- الحصول على موارد إضافية (غير مالية).
- إعداد وثائق المشروع بفعالية أكبر.

حيث أصبحت المنصات الإلكترونية من العوامل الحاسمة في نجاح المشاريع الريادية؛ حيث تفتح آفاقاً واسعة للنمو والتوسع في الأسواق المحلية والعالمية؛ حيث تقدم مجموعة من المزايا التي تساهم في انتشارها ونجاحها، ومن أبرز هذه المزايا (غندور وطايبي، ٢٠٢٢، ص. ١١٢٣):

١. **المرونة وسهولة الإدارة:** تتيح إمكانية تشغيل وإدارة المشاريع الرقمية من أي مكان، دون الحاجة إلى مقر فعلي، بشرط توفر اتصال قوي بالإنترنت.
٢. **الوصول إلى العملاء:** تساهم في توسيع قاعدة المستهلكين من خلال منصات التجارة الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي.
٣. **التسويق الرقمي الفعال:** تساعد في الترويج للمنتجات والخدمات بسرعة وكفاءة عبر الإنترنت، مما يعزز من القدرة التنافسية.
٤. **خفض التكاليف التشغيلية:** تقلل من الحاجة إلى البنية التحتية التقليدية، مما يمكن أصحاب المشاريع من تقليل النفقات.
٥. **تعزيز الإنتاجية وتحقيق الأرباح:** توفر أدوات إلكترونية تساهم في تحسين الأداء وزيادة العائدات المالية.

كما تعتبر المنصات الإلكترونية عنصراً أساسياً في تعزيز المشاريع الريادية؛ حيث تعمل على تعزيز التكامل الإقليمي العربي وتوفير البيانات والمعلومات عبر منصة موحدة، كما تساهم في ربط أصحاب الأفكار برواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يزيد من فرص التعاون والتطوير، وعلاوة على ذلك فإن مشاركة جميع الأطراف المعنية في دعم هذه المنصات يساهم في استدامتها وإثرائها، مما يضمن تقديم الدعم المستمر للمشاريع الريادية على المستويات الوطنية والإقليمية (الاسكوا، ٢٠١٩).

مما سبق يمكن استخلاص أن تلعب المنصات الإلكترونية دوراً محورياً في دعم المشاريع الريادية وتمكينها من النمو والنجاح فهي توفر بيئة مثالية لرواد الأعمال لعرض أفكارهم، وجذب المستثمرين، والوصول إلى العملاء المحتملين بسهولة وسرعة من خلال هذه المنصات، يمكن للرياديين الحصول على التمويل الجماعي، والاستفادة من الأدوات الرقمية التي تسهل إدارة المشاريع، مثل تحليل البيانات والتسويق الرقمي بالإضافة إلى ذلك، توفر المنصات الإلكترونية فرصاً للتعليم وتبادل الخبرات عبر الدورات التدريبية والمجتمعات الافتراضية، مما يساهم في تطوير المهارات وزيادة فرص النجاح.

٤.١ المبحث الثاني: التمويل التشاركي

١.٤.١ مقدمة

يلعب التمويل التشاركي دورًا محوريًا في تسهيل تدفق الأموال وتحقيق التوازن المالي، حيث تعمل كجسر يربط بين احتياجات المقترضين وفرص المستثمرين من خلال هذا الدور، تُسهم الوساطة المالية في تعزيز الكفاءة الاقتصادية، ودعم المشاريع، وتحفيز النمو، مما ينعكس إيجابيًا على الاقتصاد ككل؛ وهو ما أشار إليه غدار (٢٠٢١، ص. ٢٩٧) بأن يعتبر الربط بين العاملين في مجالي العجز والفائض المالي عنصرًا حيويًا لتعزيز النشاط الاقتصادي وزيادة مستوى الرفاه، وتلعب الوساطة المالية دورًا مركزيًا في ضخ الأموال وتحقيق التوازن المالي من خلال مؤسسات تقدم مجموعة متنوعة من المنتجات، ويتميز القطاع المصرفي بتطور مستمر من خلال ابتكار أساليب تمويل جديدة وتقديم خدمات متعددة، وتظهر أهمية الوساطة المالية وتأثيرها على الاقتصاد الكلي، مع التركيز على النماذج التقليدية والإسلامية، وعلى الرغم من أهمية التمويل التشاركي، إلا أن دوره لا يزال محدودًا في بعض الاقتصادات، لذلك يتطلب الأمر تطوير هذا النموذج لدعم التنمية الاقتصادية.

حيث ظهرت فكرة التمويل التشاركي في الأفق منذ عام ٢٠٠٣؛ حيث كان لها القدرة على تغيير قواعد الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الناشئة على مستوى العالم، وقد تم إنشاء العديد من المنصات الإلكترونية التي تهدف إلى تمويل مشاريع وأفكار المبدعين ورواد الأعمال، وقد ساهمت هذه المنصات في تخفيف الضغوط المالية عن صغار المستثمرين والمبدعين من خلال توفير الدعم المالي الضروري لبدء مشاريعهم، كما لعبت الأزمة المالية دورًا مهمًا في تعزيز الأدوات التي تهدف إلى تقليص الفجوة بين السوق المالي والاقتصاد الحقيقي، وساهمت الروابط بين التكنولوجيا والتمويل في ظهور تكنولوجيا التمويل (توكل، ٢٠٢٣، ص. ١٠٠).

فإن استخدم التمويل التشاركي منذ قرون لكن التطورات الحديثة جاءت بفضل الإنترنت والأنظمة المعلوماتية، وبدأ في القرن السابع عشر؛ حيث تم تنظيم رحلات بحرية محفوفة بالمخاطر من خلال مساهمات مالية، وفي القرن الثامن عشر تم توفير ائتمان غير مضمون للفئات المحتاجة بفضل مساهمات المدخرين الصغار، وخلال القرن التاسع عشر ساهم الآلاف في شراء أسهم لمشاريع البنية التحتية، أما في العصر الحديث، فقد تم جمع مبالغ كبيرة لتمويل مشاريع مجتمعية من خلال التبرعات العامة (صالح الدين وعبد الرؤوف، ٢٠٢٠، ص. ٥٢-٥٣).

ويشير تاريخ التمويل التشاركي إلى أن العديد من القطاعات، مثل الفنون والطب والاقتصاد وإدارة الأعمال قد اعتمدت على التمويل التشاركي كمصدر رئيسي لتمويل مشاريعها الناشئة، وهذا يشجع أيضًا على استكشاف خيارات التمويل التشاركي لتمويل مشاريعه من خلال المنصات الإلكترونية المتاحة في مختلف

الدول، وما حققته هذه المنصات من إسهامات تمويلية كبيرة يعد دليلاً واضحاً على فعالية التمويل التشاركي وفوائده، التي تشمل العوائد المالية الكبيرة (أحمد، ٢٠٢٣، ص. ١٢٨).

وعلاوة على ذلك يعتبر قطاع الشركات الناشئة عنصراً حيوياً في الاقتصاد نظراً لدوره في تعزيز الناتج المحلي وخلق فرص العمل على الرغم من التحديات التي يواجهها، ومع التقدم السريع في تكنولوجيا المعلومات ظهرت منصات التمويل التشاركي كابتكار مالي بارز؛ حيث تسهم في تمويل المشاريع الناشئة والمبتكرة التي تواجه صعوبات في الحصول على التمويل المناسب في مراحلها الأولى، وتعتبر هذه المنصات بديلاً فعالاً للقروض التقليدية، مما يوفر لرواد الأعمال فرصاً أكبر للنمو والابتكار (صلاح الدين وبدر الدين، ٢٠٢٤، ص. ٢٠).

كما أن يُمثل التمويل التشاركي طريقة تمويل بديلة عن الاقتراض التقليدي، وهو تمويل متاح للجميع، الأفراد والجهات الفاعلة الاقتصادية، حيث تُساهم مجموعة من الأشخاص، أو الجمهور، بمبالغ مالية صغيرة في مشاريع أو منتجات أو أفكار، هذه المشاريع أو المنتجات أو الأفكار مملوكة لجامعي التبرعات (مثل رواد الأعمال أو الأفراد)، الذين يسعون للحصول على المال لتحقيق مشاريعهم، ويبحث جامعو التبرعات عن مستثمرين مباشرة أو عبر منصة رقمية محددة، تُعرف بالوسطاء، يُمثل التمويل الجماعي ظاهرة حديثة قائمة على الويب ٢.٠، وتحظى باهتمام علمي متزايد (Bouncken et al., 2015, P.407).

استناداً على ما تم ذكره يمكن استخلاص أن يُعد التمويل التشاركي أحد أبرز الأدوات المالية الحديثة التي تعكس تطوراً كبيراً في عالم الاقتصاد الرقمي، حيث يجمع بين التكنولوجيا والابتكار المالي لخلق فرص تمويلية أكثر شمولاً ومرونة فيعتمد هذا النموذج على مشاركة مجموعة من الأفراد أو المؤسسات في تمويل مشاريع أو أفكار محددة، سواء كانت تجارية أو اجتماعية أو إبداعية، دون الحاجة إلى وساطة تقليدية من خلال منصات التمويل التشاركي، يمكن للرياديين وأصحاب الأفكار الوصول إلى مصادر تمويل متنوعة، بينما يحصل المستثمرون على فرص استثمارية جديدة تناسب اهتماماتهم وقدراتهم المالية.

٢.٤.١ مفهوم التمويل التشاركي

تعددت وتنوعت تعريفات الباحثين للتمويل التشاركي؛ وذلك تبعاً للوجهة التي انطلق منها أصحاب كل اتجاه ويعرض الباحث فيما يلي بعض هذه التعريفات:

عرف صندوق النقد العربي (٢٠١٩، ص. ٧) التمويل التشاركي أنه: "عملية تمويل جماعية وتعاونية من خلال منصة تجمع بين المستثمرين وأصحاب المشروعات الذين هم بحاجة لتمويل مشروعاتهم".

وعرّف "ميراندا" (Miranda, 2020, P.3) على أنه: "نوع من جمع التبرعات يتم فيه تقديم مساهمات صغيرة من قبل مجموعة كبيرة من الأشخاص، مما يساعد رواد الأعمال على تمويل مشاريعهم باستخدام موقع ويب أو أداة أخرى لجمع الأموال، بدلاً من الأدوار المهنية".

وعرف الشهراني (٢٠٢١، ص.١٥٧) التمويل التشاركي بأنه: "أسلوب تقوم به المصارف لتقديم التمويل المشروع معين، طلبه العميل دون تقاضي فائدة، وإنما يشارك المصرف في الناتج المحتمل، إن ربحاً أو خسارة في ضوء قواعد وأسس توزيعية متفق عليها بين الطرفين".

كما عرّف "ليونسكي" (Leoński, 2022, P.2917) التمويل التشاركي بأنه: "نوع من النشاط الذي يتم تنفيذه عبر الإنترنت، حيث يقترح فرد أو مؤسسة أو منظمة غير ربحية، بناءً على دعوة مفتوحة، القيام طوعية بمهمة وتوجيهها إلى عدد غير محدد ومجموعة غير متجانسة من الأشخاص بمستويات متفاوتة من المعرفة".

وبالتالي عرف أحمد (٢٠٢٣، ص.١٠١) التمويل التشاركي بأنه: "صيغة من صيغ التمويل، والتي تتم عن طريق حشد عدد من الجمهور عبر منصة إلكترونية على شبكة الإنترنت، بغرض الحصول على التمويل اللازم للمشاريع والأنشطة والمنتجات الجامعية من خلال عدة أساليب تتمثل في: التبرعات، المكافآت، الأسهم الاقراض، وذلك خلال فترة زمنية محددة".

كما عرّف "الصاوي وقاعود" (Essawi & Kaoud, 2023, P.65) على أنه: "وسيلة تُسهّلها الإنترنت، وتتيح للشركات والمؤسسات الأخرى جمع الأموال من خلال التبرعات أو الاستثمارات من عدد كبير من الأفراد".

وعلاوة على ذلك عرف سناني وبوعلاق (٢٠٢٤، ص.٣٣) التمويل التشاركي أنه: "يعبر عن عملية جماعية وتعاونية مبنية على الثقة وشبكة العلاقات بين الأفراد الذين يجمعون الأموال والموارد الأخرى سوياً، غالباً عبر الإنترنت بهدف دعم أفكار جديدة مقدمة من أفراد أو مؤسسات ناشئة".

كما عرف علي (٢٠٢٤، ص.٧٠) التمويل التشاركي بأنه: "عملية يقوم فيها الأفراد أو المجموعات بجمع الأموال والموارد الأخرى لتمويل المشاريع التي يبدؤها أشخاص أو منظمات أخرى بدون وسطاء ماليين تقليديين، وقد تشمل المشاريع الممولة من قبل الجماهير الأعمال الإبداعية والمنتجات والمنظمات غير الربحية ودعم المقاولاتية - ريادة الأعمال - والشركات، أو تبرعات لغرض معين على سبيل المثال، التمويل لدفع تكاليف إجراء عملية جراحية مثلاً".

وبالتالي عرف جمعية قضاء (٢٠٢٥، ص.٣٠٣) التمويل التشاركي على أنه: "القيام ببعض الإعلانات على شبكات التواصل الاجتماعي؛ للحصول على ممولين، مقابل الحصول على نسبة من الأرباح لمدة معينة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين صاحب الفكرة والممولين، أو على بعض المكافآت التي يمنحها صاحب الفكرة للممول".

كما عرفت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية (٢٠٢٥، ص. ٤) التمويل التشاركي بأنه: "طريقة تمويل يتم من خلالها جمع مبالغ صغيرة من الأموال من أعداد كبيرة من الأفراد أو الشركات) لتمويل أعمال أو مشاريع محددة".

مما سبق يمكن تعريف التمويل التشاركي بأنه أداة تمويلية ديمقراطية تعتمد على قوة الجمهور، مما يوفر فرصاً جديدة لتحقيق الأفكار والمشاريع التي قد تواجه صعوبات في الحصول على تمويل تقليدي.

٣.٤.١ خصائص التمويل التشاركي

يمتاز التمويل التشاركي بعدد من الخصائص التي تجعله نموذجاً مرناً وفعالاً لدعم المشاريع الناشئة والصغيرة، فهو يوفر خيارات متنوعة تلبي احتياجات مختلف القطاعات، ويساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يركز على دعم المشاريع الحقيقية ويشجع فئات جديدة على الانخراط في النظام التمويل بطرق ميسرة، ومن بين الخصائص الأخرى (الهرش، ٢٠٢١، ص. ٣٣-٣٤):

١. تنوع أدوات التمويل: يوفر خيارات نقدية وعينية، مما يمنح المؤسسات مرونة في اختيار الأنسب لاحتياجاتها.
 ٢. شمولية القطاعات: يمكن تطبيقه في مجالات الزراعة، التجارة، الصناعة، والخدمات، وفقاً لمتطلبات كل نشاط.
 ٣. أهداف تنموية: يساهم في تقليل معدلات البطالة، مكافحة الفقر، وتعزيز الابتكار والمشاريع الإنتاجية.
 ٤. دعم فئات جديدة: يسهل على رواد الأعمال والمشاريع الصغيرة الحصول على التمويل بآليات ميسرة.
 ٥. التركيز على المشاريع الحقيقية: يوجه التمويل نحو أنشطة اقتصادية فعلية، بعيداً عن المضاربات المالية.
 ٦. أبعاد اجتماعية: يساهم في تنمية المناطق النائية وتحفيز النشاط الاقتصادي خارج المدن الكبرى.
- كما أشار "بوكين وآخرون" (Bouncken et al., 2015, P.409) إلى أنه تتمثل خصائص التمويل التشاركي في:

- التمويل الجماعي هو دعوة مفتوحة، تُجرى عبر الإنترنت، لتوفير موارد مالية إما على شكل تبرعات أو مقابل مكافأة أو حقوق تصويت
- يشمل التمويل الجماعي أشكالاً من توفير رأس المال، حيث تُقدم الشركات الباحثة عن رأس المال نفسها علناً عبر منصات إلكترونية محددة لمجموعة كبيرة من مُقدمي رأس المال المُحتملين، بناءً على خطط أعمالها المُبتكرة، وتُتيح لهذه المجموعة فرصة المشاركة في تخصيص التمويل.
- التمويل الجماعي هو شكل من أشكال تمويل المشاريع والابتكارات بمدفوعات صغيرة.
- التمويل التشاركي يعد بمثابة دعوة مفتوحة، تُجرى عبر الإنترنت، لتوفير موارد مالية إما على شكل تبرعات أو مقابل مكافأة أو حقوق تصويت، وذلك لدعم مبادرات لأغراض مُحددة.
- وهو عملية قيام طرف واحد بطلب واستلام أموال وموارد أخرى من عدة أفراد لتمويل مشروع، مقابل عائد استثماري نقدي أو معنوي.

- يعد التمويل الجماعي هو نوع من جمع التبرعات للمشاريع الإبداعية، وللشركات أيضًا، وأهم ما يميزه هو انفتاحه، واستخدامه أساليب الويب ٢.٠ للتواصل، وكونه عادةً ما يتضمن مكافآت مادية أو معنوية.

خلاصة ما سبق يمكن استنتاج أن يتميز التمويل التشاركي بعدة خصائص تجعله نموذجًا فريدًا وجذابًا في عالم التمويل الحديث أولاً، يعتمد على اللامركزية، حيث لا يحتاج إلى وساطة مؤسسات مالية تقليدية، مما يجعله أكثر مرونة وسرعة في توفير التمويل ثانيًا، يتميز بالشمولية، حيث يتيح للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة الوصول إلى مصادر تمويل متنوعة، حتى لو كانت لديهم موارد محدودة ثالثًا، يعتمد على المشاركة الجماعية، حيث يجمع تمويلًا صغيرًا من عدد كبير من الأشخاص، مما يقلل من المخاطر على كل مشارك.

٤.٤.١ أهمية التمويل التشاركي

يلعب التمويل التشاركي دورًا مهمًا في تحفيز الابتكار، حيث يوفر منصة للمشاريع المبتكرة التي قد لا تجد طريقها في أنظمة التمويل التقليدية علاوة على ذلك، يعزز التواصل المباشر بين أصحاب المشاريع والممولين، مما يخلق علاقة ثقة وشفافية. كما يُسهل التمويل التشاركي في دعم المشاريع الاجتماعية؛ وهو ما أكد عليه "صاوي وقاعد" (Essawi, & Kaoud, 2023, P.67) بأن طرح التمويل الجماعي كأداة مبتكرة جديدة لتمويل الشركات الناشئة منذ حوالي عقد من الزمان، ويتضمن العديد من أساليب تعويض المانح، حسب المطلوب منه، مثل التبرعات، وقاعدة المكافآت، وقاعدة الأسهم، ويُعد التمويل الجماعي وسيلة لجمع الأموال لتمويل المشاريع والشركات، حيث يُمكن جامعي التبرعات من جمع الأموال من عدد كبير من الأشخاص عبر منصات إلكترونية، وقد أصبح التمويل الجماعي ظاهرة عالمية بارزة ذات آثار كبيرة على مختلف مجالات الأعمال والسياقات المجتمعية، ويُعترف باستخدام التمويل الجماعي كمحفز لريادة الأعمال المبتكرة، إذ يُمكن المشاريع والشركات من الحصول على تمويل من جمهور عالمي دون قيود جغرافية

فإن تطور التمويل الجماعي كشكل جديد من أشكال تمويل ريادة الأعمال، يتماشى مع احتياجات التمويل لبعض الشركات المبتكرة التي غالبًا ما تكون غير قادرة على الاستفادة من أشكال أخرى من التمويل، وقد تسارع تطوره بعد الأزمة المالية عام ٢٠٠٨، ربما بسبب جفاف مصادر التمويل التقليدي للشركات الصغيرة والمتوسطة، ويتمتع التمويل الجماعي بالقدرة على توفير التمويل للمشاريع في مراحلها المبكرة، وبالتالي سد بعض فجوات التمويل التي تعاني منها الشركات الصغيرة المبتكرة، من خلال التمويل الجماعي القائم على المكافآت، والتمويل الجماعي القائم على التبرعات، والتمويل الجماعي القائم على القروض، والتمويل الجماعي القائم على الأسهم (Hervé & Schwienbacher, 2019, PP.2-3).

وعليه لقد شهد استخدام التمويل التشاركي توسعًا كبيرًا ليشمل مجموعة متنوعة من المشاريع، مثل المشاريع الفنية والإبداعية، ودعم الاختراعات الجديدة، وتغطية النفقات الطبية، والسفر، ومشاريع تنمية المجتمع وغيرها، ويُعتبر مصدرًا ماليًا ميسرًا ومرنًا؛ حيث يمكن من خلال منصاته الحصول على الأموال

اللازمة لدعم المشاريع والابتكارات التي يسعى الأفراد والمؤسسات إلى تنفيذها بشكل عاجل، كما يتجلى دوره في إقبال العديد من القطاعات المختلفة عليه لتمويل مشاريعها وأفكارها الإبداعية (أحمد، ٢٠٢٣، ص.ص ١٢٧-١٢٨).

كما يقدم التمويل التشاركي إمكانيات هائلة خاصةً للمشاريع التجارية الإبداعية، وإلى جانب المزايا المالية الواضحة، يُقدم التمويل الجماعي عددًا من مزايا التسويق والتوزيع التي يفتقر إليها التمويل التقليدي، ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن منصات التمويل الجماعي لا تدعم جميعها أهدافًا ذات طابع تجاري، فالهدف الرئيسي لنجاح أي مشروع تمويل جماعي هو الوصول إلى مستوى التمويل المطلوب لتحقيق أهداف المشروع، في التمويل الجماعي، تلعب بوابات التمويل الجماعي الإلكترونية دورًا هامًا، حيث تتيح تمويل مشروع معين (Leoński, 2022, P.2916).

وعلاوة على ذلك يعتبر التمويل التشاركي وسيلة حديثة ومتطورة لدعم المشاريع الناشئة، ويتميز بعدة جوانب، منها:

- استخدام منصات إلكترونية لطلب التمويل والمساهمة في دعم المشاريع.
- تقديم حلول فعالة لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة بعيدًا عن القروض البنكية.
- الحاجة إلى تشريعات قانونية في بعض الدول لتنظيم هذا النظام.
- تعزيز فرص النمو الاقتصادي من خلال تسهيل أنشطة التمويل الحديثة.
- تمكين أصحاب المشاريع من الحصول على دعم مباشر من المستثمرين عبر الإنترنت (جنيدى، ٢٠٢٢، ص.ص ٢٥٨-٢٥٩).

وبالتالي يعتبر التمويل التشاركي من البدائل الحديثة للتمويل التقليدي؛ حيث يقدم مجموعة من المزايا، منها (صالح الدين وعبد الرؤوف، ٢٠٢٠، ص.٥٣):

- إلغاء الحاجة إلى الوسطاء الماليين مثل البنوك.
 - إتاحة الفرصة لعدد كبير من الأفراد للمشاركة في الاستثمار بمبالغ متنوعة.
 - عدم الاقتصار على تحقيق الأرباح، بل يشمل أيضًا دعم المشاريع الناشئة والأهداف الاجتماعية.
 - استخدام الإنترنت كوسيلة لربط منظمي المشاريع بالمستثمرين لتحقيق الأهداف التمويلية المرجوة.
- وعليه تزايدت أهمية التمويل التشاركي كبديل فعال لتمويل المشروعات المتناهية الصغر، وذلك لعدة أسباب تجعل الحاجة إليه ملحة، منها:
- تخفيف الأعباء المالية على أصحاب المشروعات؛ حيث يساهم في تقليل تكاليف الفوائد المصرفية التي قد تصل إلى ٣٠٪ في التمويل التقليدي.
 - تحقيق الشفافية والارتباط بالنشاط الاقتصادي الحقيقي، مما يقلل من احتمالية استغلال القروض لأغراض غير إنتاجية.

- توسيع نطاق الشمول المالي من خلال توفير التمويل لفئات تفضل الابتعاد عن التعامل مع البنوك التقليدية بسبب الفوائد الربوية.
- تعزيز فرص التمويل للمؤسسات الناشئة والصغيرة التي تواجه صعوبة في تقديم الضمانات المطلوبة في القطاع المصرفي التقليدي.
- المساهمة في دعم المشروعات وتطويرها عبر توفير تمويل يتناسب مع احتياجاتها، مما يعزز النمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل جديدة (الهرش، ٢٠٢١، ص. ٢٩).

خلاصة ما سبق يمكن استخلاص أن يُعد التمويل التشاركي أداة مالية مبتكرة تلعب دورًا حيويًا في دعم الأفكار والمشاريع التي قد تواجه صعوبات في الحصول على تمويل تقليدي فتكمن أهميته في كونه بوابة مفتوحة للرياديين وأصحاب الأفكار الإبداعية، حيث يوفر لهم فرصة لجمع الأموال من خلال مشاركة الجمهور، دون الحاجة إلى الاعتماد الكلي على البنوك أو المستثمرين الكبار بالإضافة إلى ذلك، يسهم التمويل التشاركي في تعزيز الشمول المالي، حيث يتيح للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة الوصول إلى مصادر تمويل متنوعة، مما يدعم النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة.

٥.٤.١ مبادئ التمويل التشاركي

يعد التمويل الجماعي، كأحد القنوات المبتكرة لجمع التبرعات، إلى استثمار بمثابة قوة الجماهير لدعم مشاريع متنوعة قد تواجه صعوبات في الحصول على تمويل عبر الطرق التقليدية يعمل هذا النموذج على تبسيط عملية جمع التبرعات من خلال الاعتماد على مبدأ الشفافية؛ وهو ما تطرق إليه "تشاو وشنور" (Zhao & Shneor, 2020, P.145) بأن يهدف التمويل الجماعي، كقناة مبتكرة لجمع التبرعات، إلى استغلال قوة الجماهير لدعم أنواع مختلفة من المشاريع التي قد يصعب تمويلها بالطرق التقليدية، وقد بسّط التمويل الجماعي عملية جمع التبرعات على أساس من الشفافية في وضوح المعلومات، والتواصل التفاعلي بين المستفيدين والمانحين، حيث أنه لا بد من التواصل الفعال بينهم، من أجل الموثوقية، ويعد إتاحة المعلومات أمام المستفيدين من أهم أسس التمويل التشاركي

حيث تخضع عملية التمويل التشاركي للمشروعات لمجموعة من الضوابط والمبادئ، وأهمها الالتزام بالسلامة الشرعية لهذه المشروعات، وهو ما يمثل جوهر الاختلاف بين التمويل في النظام الإسلامي والأنظمة الأخرى، وفسر أحلام وموارد (٢٠٢٢، ص. ٦٥٦: ٦٥٨) المبادئ كالتالي:

- **منع الاكتناز** يعتبر الاقتصاد الإسلامي الاكتناز محرماً لأنه يعيق حركة تداول الأموال، ويحولها إلى سلعة تُطلب لذاتها بدلاً من أن تكون وسيلة للتبادل، وهذا الأمر يقلل من حركة السلع والخدمات، مما يؤدي إلى انخفاض في الإنفاق والاستثمار، وزيادة في معدلات البطالة وتراجع في التنمية، كما أن الاكتناز يضعف القدرة الشرائية، مما قد يؤدي إلى ركود اقتصادي، وقد تضطر الدولة في هذه الحالة إلى إصدار المزيد من النقود، مما يزيد من مخاطر التضخم.

- **نظام المشاركة** لذا، يُعتبر تطبيق نظام المشاركة ليس مجرد بديل إسلامي للنظام الربوي، بل هو يتفوق عليه بشكل كبير؛ حيث يهدف إلى تحقيق الربح الخاص بالإضافة إلى تحقيق عوائد اجتماعية تسهم في التنمية الشاملة.

يعتمد التمويل التشاركي على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تضمن الشفافية والكفاءة، بالإضافة إلى حماية المستثمرين والمقترضين، ومن أبرز هذه المبادئ التي ذكرتها هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية (٢٠٢٥، ص. ١٣):

١. **الأهلية المالية:** يجب أن يتمتع مشغل المنصة بملاءة مالية كافية تتيح له إنشاء وإدارة المنصة بكفاءة، فضلاً عن القدرة على التعامل مع المخاطر المالية المرتبطة بعملياته.
٢. **الأمانة والنزاهة:** ينبغي أن يكون سجل مشغل المنصة خالياً من العقوبات أو المخالفات التي قد تضر بالمستثمرين، مما يضمن بيئة تمويل موثوقة وعادلة.
٣. **القدرة والكفاءة:** يتعين على مشغل المنصة أن يمتلك الموارد البشرية المؤهلة والخبرة الفنية اللازمة لضمان تشغيل بيئة تكنولوجية بكفاءة وموثوقية.
٤. **الامتثال:** يجب على مشغل المنصة الالتزام بجميع القوانين والأنظمة التنظيمية المعمول بها، خاصة تلك المتعلقة بمتطلبات تشغيل منصات التمويل الجماعي، قبل الحصول على الترخيص لمزاولة هذه الخدمة.

تبين باستقراء ما سبق أن يعتمد التمويل التشاركي على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تجعله نموذجاً فريداً وفعالاً في عالم التمويل الحديث أولاً، الشفافية، حيث يتم عرض تفاصيل المشروع بشكل واضح ومفصل، مما يسمح للممولين بفهم أهدافه ومراحل تنفيذه ثانياً، المشاركة الجماعية، التي تعتمد على تجميع تمويل صغير من عدد كبير من الأفراد، مما يقلل من المخاطر على كل مشارك ثالثاً، اللامركزية، حيث لا يحتاج المشروع إلى الاعتماد على مؤسسات مالية تقليدية، مما يجعله أكثر مرونة وسرعة.

٦.٤.١ نماذج التمويل التشاركي

مع تزايد انتشار منصات التمويل التشاركي، تنوعت أهدافها والمشاريع التي تدعمها، بالإضافة إلى أساليب عملها. يمكن تصنيفها إلى (مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية، ٢٠٢٠، ص. ١٥):

- **التمويل التبرعي:** تعتمد هذه المنصات على جمع التبرعات والهبات من المتبرعين دون الحاجة لتوقيع أي عقود، بهدف المشاركة في الأعمال الخيرية والإنسانية لدعم جهود الإغاثة في حالات الكوارث والمجاعات، وتمويل برامج التعليم وغيرها، وتُعتبر منصتا "Giving Just" و "GoFundMe" من أبرز المنصات في هذا المجال على مستوى العالم؛ حيث جمعتا تمويلًا قدره ٢.٩ مليار دولار في عام ٢٠١٥.

حيث يُستخدم هذا النوع من الدعم لتمويل المشاريع التعليمية والثقافية والإبداعية، وغالبًا ما يقترح أصحاب هذه الأفكار تقديم بعض المكافآت أو الهدايا الرمزية للممولين، أو حتى مجرد تقديم كلمة شكر من قبل صاحب الحملة للأفراد الداعمين، وفي بعض الأحيان يكون الهدف من هذا التمويل هو شراء المنتج المعروض مسبقًا؛ حيث يتم دفع الأموال مقدمًا للحصول على المنتج بعد تصنيعه أو تنفيذه، ومن أبرز الأمثلة على ذلك هو موقع Kickstarter (جمعية قضاء، ٢٠٢٥، ص. ٣١٦).

فهذا النوع من التمويل الجماعي شائع في المنظمات غير الربحية، حيث يدعم المستثمرون قضية أو شركة محددة، لكنهم لا يحصلون على عائد مباشر مقابل تبرعاتهم أو أي نوع من المكافآت، وفي الغالب، يستثمر الممولون في هذا النوع لدعم قضية يؤمنون بها، ويؤمن الممولون بالمكافأة المعنوية، ولا يلتزم رواد الأعمال بأي التزامات تجاه المستثمرين (Miranda, 2020, P.6).

كما تستحق ظاهرة الدعم الاجتماعي دراسةً أكثر تعمقًا، لأن نجاحها يعتمد بشدة على القدرة على بناء مجموعة مميزة أو دائمة من الأشخاص الذين يشاركونهم معتقداتهم، وهم على استعداد لدعم المؤسسات الخارجية أو الأفراد، في الغالب، تستخدم المنظمات غير الحكومية هذا النوع من النماذج لجذب التبرعات لمشاريع محددة عبر الإنترنت، وجمع الأموال من الممولين لقضية نبيلة، ويُحدّث مُنشئ المشروع كل معلومة عن المشروع، ويحافظ على المساءلة والشفافية تجاه المانحين (Wangchuk, P.2021, P.58).

• **التمويل القائم على المكافآت:** تُعرف هذه المنصات بمنصات المنح؛ حيث تعتمد على جمع التمويل الجماعي القائم على المكافآت، ويقوم الأفراد بتمويل مشروعات ناشئة مقابل الحصول على مكافآت مثل هدايا رمزية أو نسخ مبكرة من المنتج، ومن بين أشهر هذه المنصات نجد Kickstarter وIndiegogo، وتنقسم هذه المنصات إلى نوعين:

– **التمويل الكامل أو لا شيء (AON):** يحصل صاحب المشروع على التمويل فقط إذا تم جمع المبلغ المستهدف بالكامل، وفي حال عدم تحقيق ذلك، يتم رد الأموال إلى الممولين.

– **التمويل المرن (KIA):** يتيح لصاحب المشروع الاحتفاظ بأي مبلغ تم جمعه، حتى وإن لم يصل إلى الهدف المطلوب، وتتمتع منصات AON بشعبية أكبر بين الممولين، حيث تعكس قبولًا أوسع للمشروع.

ويتمثل هذا النموذج في دعوة مستخدمي الإنترنت للمساهمة في دعم مشروع معين معروض على منصة، مقابل الحصول على مكافآت محددة، ويمكن أن تتخذ هذه المكافآت أشكالًا متنوعة؛ حيث قد يتوقع أصحاب المشاريع الحصول على تعويض مادي أو مكافآت غير ملموسة مثل الشكر أو الدعوات، وبالتالي قد تشمل المشاركة أيضًا حصة من الأرباح المحققة وعائد مالي، ويُعتبر هذا النوع من التمويل مناسبًا بشكل خاص للمشاريع الفنية والثقافية (صخري، ٢٠٢٢، ص. ٣٢٥).

ففي التمويل الجماعي القائم على المكافآت، لا يتوقع الممولون عوائد مالية، بل يتوقعون الحصول على المنتجات التي يستثمرون فيها، ويُعتبر الممولون عملاء أوليين، مما يتيح لهم الوصول إلى المنتجات قبل

أي شخص آخر، بسعر أفضل أو بفائدة معينة، ويختار الممولون هذا النوع من التمويل في الحالات التي يصعب فيها التحقق من التدفق النقدي، مثل مشاريع الموسيقى والأفلام والكتب (Miranda, 2020, P.6).

وعليه بفضل التطور السريع لتقنيات الإنترنت وازدهار التجارة الإلكترونية، أصبح التمويل الجماعي القائم على المكافآت نجمًا جديدًا في تجارة التجزئة عبر الإنترنت، وله أهمية بالغة في جمع التمويل مقابل مكافآت إضافية، وتتمثل مكافآت المساهمين في الغالب في عينات من المنتجات، أو حقوق شراء مبكرة لمنتج أو خدمة، أو حتى تكريمًا شرفيًا (Hadačová & Maličká, 2022, P.46).

• **التمويل التشاركي المختلط:** هو نهج يجمع بين مصادر تمويل متنوعة لدعم مشاريع التنمية المستدامة، خصوصًا في الدول النامية، ويهدف إلى تحقيق أقصى استفادة من الصناديق العامة المحدودة من خلال دمجها مع أدوات تمويل أخرى، ويُعتبر التمويل الاجتماعي الإسلامي، مثل الزكاة والأوقاف والتمويل متناهي الصغر من أبرز مصادر التمويل التشاركي المختلط، وتستهدف هذه الأدوات الفئات ذات الدخل المنخفض، مما يساهم في تحسين مستوى المعيشة وتلبية الاحتياجات الأساسية، كما يعزز تمويل المشاريع التي تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية (جامعة حمد بن خليفة، ٢٠٢٥).

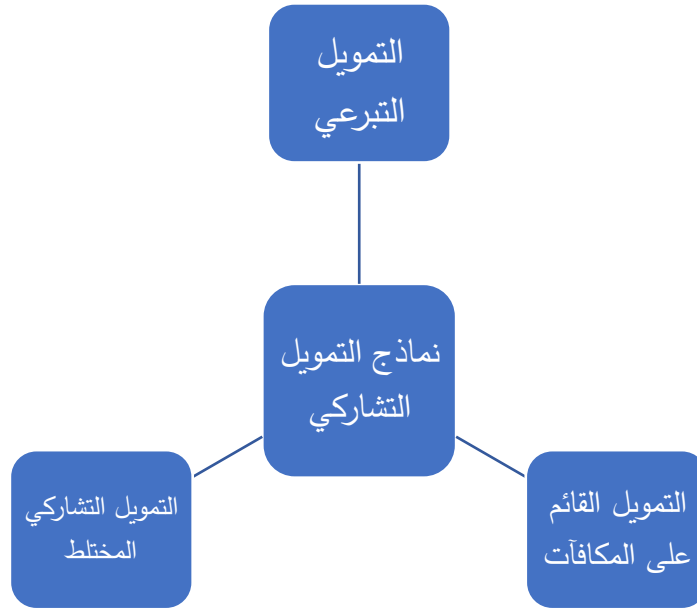
حيث يعتبر سد الفجوة أمام مستثمري القطاع الخاص في الأسواق الناشئة أمرًا حيويًا لمواجهة التحديات العالمية، لذا يتم استخدام التمويل المختلط لتقليل مخاطر الاستثمارات الرائدة ذات التأثير الكبير، وتقدم المؤسسات أكثر من أداة متنوعة لجذب الموارد بما في ذلك منصات الاستثمار المشترك والشراكات بين القطاعين العام والخاص، كما تساهم في تطوير البنية التحتية المتوافقة وتعزيز الاستثمارات المستدامة، وتلعب المؤسسة دورًا مهمًا في إعداد التقارير المتعلقة بالتنمية والمناخ (مؤسسة التمويل الدولية، ٢٠٢٣، ص.ص ٧-١٨).

مما سبق يمكن التوصل إلى أن يُعد التمويل التشاركي من الأدوات المالية المبتكرة التي تتعدد أشكاله ونماذجها لتلبي احتياجات متنوعة من أبرز هذه النماذج ما يلي:

١. التمويل التبرعي: حيث يقوم الأفراد بالتبرع بأموالهم دون توقع أي عائد مادي، وغالبًا ما يُستخدم لدعم المشاريع الاجتماعية أو الخيرية.

٢. أما التمويل القائم على المكافآت، فيعتمد على تقديم مكافآت غير مالية للممولين، مثل منتجات أو خدمات مرتبطة بالمشروع، مما يشجع الأفراد على المشاركة في تمويل الأفكار الإبداعية أو التجارية.

٣. وهناك أيضًا التمويل التشاركي المختلط، الذي يجمع بين أكثر من نموذج، مثل التبرعات والمكافآت أو حتى الاستثمار، مما يوفر مرونة أكبر في تلبية احتياجات المشاريع المعقدة أو متعددة الأهداف.



شكل رقم (١) يوضح نماذج التمويل التشاركي (المصدر: إعداد الباحثة).

٧.٤.١ مخاطر التمويل التشاركي

يُعتبر التمويل الجماعي، رغم كونه أداة استثمارية حديثة ومبتكرة، محفوفًا بعدد من المخاطر، خاصةً بسبب اعتماده الكبير على الإنترنت والمنصات الإلكترونية فمن بين هذه المخاطر الكامنة خطر الاحتيال، حيث قد تظهر مشاريع وهمية تهدف إلى استغلال الممولين دون تقديم نتائج فعلية؛ وهو ما تطرق إليه "صاوي وقاود" (Essawi & Kaoud, 2023, P.66) بأنه التمويل الجماعي، على الرغم من كونه وسيلة استثمار معاصرة، إلا أنه لا يزال محفوفًا بالمخاطر، نظرًا لاعتماده على الإنترنت والمنصات الإلكترونية، وينطوي على مخاطر كامنة، مثل الاحتيال، على الرغم من أن حجم السوق في بعض الدول، صغير نسبيًا مقارنةً بسوق القروض العالمية، إلا أن معدل النمو السريع لهذه الأسواق الناشئة يشير إلى أن التمويل الجماعي على وشك أن يصبح خيارًا استثماريًا أكثر استخدامًا للجمهور، وبالتالي، تُمثل حماية المستثمرين مصدر قلق كبير في هذا الإطار، ويجب إيلاؤها اهتمامًا بالغًا.

حيث يتيح التمويل الجماعي للشركات الصغيرة والمتوسطة جمع رأس المال من المستثمرين عبر منصة إلكترونية يديرها وسيط خارجي، ومن أهم مزايا هذه العملية أنها تتيح الوصول إلى رأس المال للشركات التي تواجه صعوبة في جمع الأموال من الجمهور أو اقتراض الأموال من القطاع المالي التقليدي، ومع ذلك، تُشير هذه العملية العديد من التحديات، بما في ذلك خطر الخسارة المالية للمستثمرين الأفراد غير المستعدين للمخاطر (Wangchuk, 2021, P.59). كما تتطلب المخاطر في التمويل التشاركي إدارة فعالة ونظم رقابية متطورة لضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية مع تقليل الخسائر المحتملة، ويمكن تحديد المخاطر المرتبطة بالتمويل التشاركي من خلال عدة نقاط رئيسية، منها (الشهراني، ٢٠٢١، ص. ٢٣٤):

- تقاسم الأرباح والخسائر: يعتمد التمويل التشاركي على مبدأ "الغنم بالغرم"، مما يعني أن المستثمرين

- والممولين يواجهون مخاطر عالية للخسارة في حال كان أداء المشروع ضعيفاً أو في حالة فشله.
 - **ارتفاع المخاطر الائتمانية:** تشمل هذه المخاطر التأخير في السداد أو عدم الوفاء بالالتزامات المالية، خاصة في ظل غياب الضمانات الكافية التي تحمي الممولين.
 - **المخاطر الأخلاقية وسوء اختيار العملاء:** قد تؤدي قلة كفاءة التقييم والمتابعة إلى تمويل مشروعات غير مجدية أو التعامل مع مستثمرين غير ملتزمين، مما يزيد من احتمالات التعثر المالي.
 - **القيود المؤسسية والتنظيمية:** تشمل هذه القيود نظم الضرائب والمحاسبة والرقابة التي قد لا تتماشى مع آليات التمويل التشاركي، مما يعيق انتشاره واعتماده بشكل واسع.
 - **عدم الاستقرار المالي:** تعتمد العديد من المؤسسات المالية على الحسابات الجارية كمصدر رئيسي للتمويل، وفي حال تعرضها لصدمات مالية، قد تواجه صعوبة في تحقيق التوازن بين الأصول والالتزامات.
- فعلى الرغم من أن التمويل التشاركي يُعتبر وسيلة مبتكرة لدعم الشركات الناشئة، إلا أنه يحمل مجموعة من المخاطر والتحديات التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار، ومن أبرز هذه المخاطر (صويلحي، ٢٠٢٤، ص.٦٣٤):
- **عدم تحقيق الهدف التمويلي:** قد تفشل الشركات الناشئة في جمع المبلغ المطلوب، مما يؤثر سلباً على خططها المستقبلية، ويعود ذلك إلى عدم تحديد هدف تمويلي واقعي أو ضعف في تسويق الحملة.
 - **عدم الوفاء بالوعد:** إذا لم تتمكن الشركة من تنفيذ ما وعدت به الداعمين، فإن ذلك قد يؤدي إلى فقدان الثقة والمصداقية، مما يؤثر سلباً على قدرتها على جمع التمويل في المستقبل.
 - **صعوبة إدارة الداعمين:** التعامل مع عدد كبير من الممولين يمكن أن يكون تحدياً كبيراً؛ حيث يتطلب الأمر تقديم تحديثات مستمرة لهم، والرد على استفساراتهم، وحل أي مشكلات قد تواجههم.
 - **التعقيدات القانونية والتنظيمية:** تختلف اللوائح القانونية المتعلقة بالتمويل التشاركي من بلد لآخر، مما يستلزم من الشركات الناشئة التأكد من الامتثال لهذه القوانين لتفادي المشكلات القانونية التي قد تعيق نجاح حملتها.
- وعلى الرغم من الفوائد العديدة التي يقدمها التمويل التشاركي، إلا أنه يحمل مجموعة من المخاطر التي قد تؤثر على كل من المقترضين والمستثمرين، ومن أبرز هذه المخاطر:
- **الإفراط في الاستدانة:** العديد من منصات التمويل التشاركي لا تعير اهتماماً كافياً لتقييم قدرة المقترضين على السداد، مما قد يؤدي إلى تراكم الديون بشكل غير مستدام، كما أن هذه المنصات تسعى لتسهيل الحصول على القروض لتحقيق أرباحها، بغض النظر عن جودة هذه القروض، مما يخلق تضارباً في المصالح.

- ارتفاع تكلفة الاقتراض: قد يكون التمويل التشاركي أكثر تكلفة مما يتوقعه المقترضون؛ حيث يتطلب تنفيذ حملة ناجحة موارد مالية وبشرية كبيرة، وبالإضافة إلى ذلك رغم أن هذا النوع من التمويل قد يكون مفيداً على المدى القصير، إلا أنه لا يضمن دعماً طويلاً الأجل.
 - مخاطر الحماية الضعيفة: يفتقر المقترضون عبر منصات التمويل التشاركي إلى بعض المزايا المتاحة في القروض التقليدية، مثل فترات السماح أو إمكانية السداد المبكر، مما يزيد من التحديات التي قد تواجههم في إدارة ديونهم (صندوق النقد العربي، ٢٠١٩، ص. ٢٧-٢٨).
 - وعليه للتمويل التشاركي العديد من المخاطر على المشاريع الإدارية تتمثل في عدة نقاط كالتالي (هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، ٢٠٢٥، ص. ١٤):
 - عدم تقديم معلومات شاملة حول أداء المشروع قد يؤدي إلى ضعف الكفاءة التشغيلية ويهدد استمرارية المشروع، كما أن ارتفاع تكاليف تمويل المشروع نتيجة الظروف الاقتصادية غير المستقرة يشكل تحدياً إضافياً.
 - عدم الإفصاح عن المخاطر المرتبطة بالمشروع يزيد من تعقيد الوضع، بالإضافة إلى الدخول في استثمارات ناشئة ذات مخاطر عالية مما يزيد من احتمالية الخسارة.
 - هناك أيضاً مخاطر تتعلق بعدم المعاملة العادلة والمساواة مقارنة ببقية المستثمرين في المشروع، فضلاً عن خطر التعرض للاحتيال، كما يفتقر الكثيرون إلى الوعي الكافي بشأن هذا النوع من الاستثمار.
 - مخاطر سيبرانية تتعلق باحتمالية الاختراق وفشل المنصة، بالإضافة إلى وجود حالات تضارب في المصالح وسوء التصرف من قبل مشغل المنصة.
 - عدم توفير المعلومات اللازمة لمتابعة حالة المشروع في جميع الأوقات على المنصة يعد من العوامل السلبية التي تؤثر على الشفافية والثقة.
- خلاصة ما تقدم يمكن استخلاص أن على الرغم من الفوائد العديدة التي يوفرها التمويل التشاركي، إلا أنه لا يخلو من بعض المخاطر التي يجب أخذها في الاعتبار أولاً، مخاطر عدم تحقيق الأهداف، حيث قد يفشل المشروع في جمع المبلغ المطلوب أو في تنفيذ ما وعد به، مما قد يؤدي إلى خسارة الأموال أو عدم تحقيق العوائد المتوقعة ثانياً، مخاطر الاحتيال، حيث قد تظهر مشاريع وهمية تهدف إلى استغلال الممولين دون تقديم أي نتائج فعلية ثالثاً، مخاطر قانونية، خاصة في النماذج التي تتضمن استثمارات، حيث قد تكون هناك قوانين تنظيمية معقدة تختلف من دولة إلى أخرى.

٨.٤.١ دور التمويل التشاركي في دعم المشاريع الريادية

تُعد عمليات التمويل التشاركي تحولاً جذرياً في عالم الاستثمارات، حيث أتاحت طرقاً مبتكرة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة فتعتمد هذه العمليات على آليات مثل الاكتتاب الجماعي والاقتراض الإلكتروني، والتي تسمح بجمع الأموال مباشرة من الجمهور عبر استخدام التقنيات الحديثة والمنصات

الرقمية؛ وهو ما أكد عليه توكل (٢٠٢٣، ص.٩٩) بأن تعتبر عمليات التمويل التشاركي تحولاً جذرياً في عالم الاستثمارات؛ حيث تم ابتكار طرق جديدة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال الاكتتاب والاقتراض الإلكتروني من الجمهور باستخدام التقنيات الحديثة مثل البلوك تشين، وهذا يأتي كبديل للمؤسسات التقليدية التي كانت تعتمد على الاكتتاب العام والخاص أو الاقتراض من المؤسسات المالية التقليدية، والتي كانت تُعتبر الوسيلة الوحيدة للحصول على الدعم والتمويل اللازم لبدء المشاريع الناشئة، ويُعد التمويل التشاركي آلية مبتكرة وإبداعية لدعم مشاريع ريادة الأعمال، مما يعكس أهميته المتزايدة في هذا المجال.

كما يعتبر التمويل التشاركي الإلكتروني من الأدوات الحديثة البارزة التي تدعم المشاريع الريادية؛ حيث يتيح لرواد الأعمال الحصول على التمويل المطلوب من خلال منصات إلكترونية، دون الحاجة إلى الاعتماد على البنوك التقليدية أو المستثمرين الكبار، ويتميز بتوفير مصادر تمويل مرنة، مما يساعد في تقليل التكاليف المالية للمشاريع الناشئة، خاصة في مراحلها الأولى، كما يساهم في تسهيل عمليات الإنتاج والتوسع، نظراً لاعتماده على الجهد الجماعي للأفراد، مما يقلل من القيود المفروضة من قبل الجهات الممولة التقليدية، ويعزز التمويل التشاركي الابتكار؛ حيث يمكن رواد الأعمال من الحفاظ على حقوقهم الفكرية والتجارية مع توفير الدعم المالي اللازم لتطوير مشاريعهم (أبو أمونه، ٢٠١٨، ص.٣٧٣-٣٧٤).

وبالتالي تُعتبر برامج التمويل الموجه من العوامل الأساسية التي تدعم المشاريع الريادية؛ حيث تلعب دوراً كبيراً في تحويل نتائج الأبحاث العلمية والتقنية إلى مشاريع قابلة للتطبيق والاستثمار، ويهدف هذا التمويل إلى إنشاء روابط بين المنتجات البحثية والمؤسسات في القطاعين الحكومي والخاص، مما يعزز فرص تحويل الأفكار الابتكارية إلى مشاريع ناجحة، كما يساهم في تنسيق الجهود الوطنية لإيجاد حلول للتحديات التي يواجهها رواد الأعمال، من خلال توفير الموارد المالية الضرورية لضمان استدامة المشاريع الريادية وتعزيز دورها في الاقتصاد الرقمي (وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، ٢٠٢١، ص.٩).

وعليه بدأ رواد الأعمال بالاعتماد على التمويل الجماعي لتمويل استثماراتهم، حيث يتمتع التمويل الجماعي بالقدرة على تعزيز الابتكار من خلال توفير مصادر جديدة لرأس المال للشركات القائمة على الابتكار، وبالتالي تقليل فجوة التمويل للشركات الناشئة المبتكرة، كما يوفر التمويل الجماعي وسيلة للجمهور للمشاركة في عملية الابتكار من خلال تقديم التغذية الراجعة لرائد الأعمال، ويمكن أن تتخذ هذه التغذية الراجعة أشكالاً مختلفة، بما في ذلك تقديم أفكار حول تطوير المنتج أثناء الحملة وبعدها (بروح التمويل الجماعي)، وتوفير معلومات قيمة حول الطلب المستقبلي على المنتج الجديد (Hervé & Schwienbacher, 2019, P.1).

وعلاوة على ذلك يُعد التمويل الجماعي من أسرع الطرق البديلة نمواً لتمويل مبادرات الأعمال الجديدة في السوق الحديثة، ويرتبط تطور التمويل الجماعي ارتباطاً وثيقاً بتطور تكنولوجيا المعلومات وشبكات الحاسوب، ويتيح التمويل الجماعي استخدام الإنترنت لتمويل أنواع مختلفة من المشاريع، مثل المشاريع التجارية والثقافية والاجتماعية والرياضية والخيرية، ويكتسب هذا النوع من التمويل أهمية خاصة لمن لديهم

فكرة جذابة ومبتكرة، لكنهم لا يملكون الموارد المالية اللازمة لتنفيذها، وبالتالي يوفر التمويل الجماعي إمكانيات هائلة للمشاريع الريادية (Leoński, 2022, P.2915).

مما سبق يمكن استقراء أن يلعب التمويل التشاركي دوراً محورياً في دعم المشاريع الريادية وتمكينها من النمو والنجاح فهو يوفر لرواد الأعمال فرصة لجمع التمويل من خلال مشاركة الجمهور، دون الحاجة إلى الاعتماد على المصادر التقليدية مثل البنوك أو المستثمرين الكبار فمن خلال المنصات الإلكترونية، يمكن للرياديين عرض أفكارهم ومشاريعهم بشكل مباشر على جمهور واسع، مما يزيد من فرص جذب التمويل والدعم بالإضافة إلى ذلك، يسهم التمويل التشاركي في تعزيز الشفافية والثقة بين أصحاب المشاريع والممولين، حيث يتم عرض تفاصيل المشروع وأهدافه بشكل واضح.

٨.٤.١ أهمية التمويل التشاركي في تعزيز الاستدامة المالية

يُعد التمويل التشاركي أداة فعالة في تعزيز الاستدامة المالية، حيث يوفر آلية تمويلية مرنة ومبتكرة تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتي غالباً ما تواجه صعوبات في الحصول على تمويل تقليدي؛ وهو ما أكد عليه أحلام وموارد (٢٠٢٢، ص.٦٥٤) بأن يُعتبر التمويل التشاركي من القنوات الواعدة لدعم التنمية المستدامة؛ حيث يلعب دوراً مهماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي من خلال تقليل الفقر، وخلق فرص العمل، وتعزيز الأمن المالي والاجتماعي، كما يُساهم في تحقيق العدالة الاقتصادية من خلال توفير خيارات تمويلية مرنة تدعم المشاريع الصغيرة والناشئة، مما يسهم في جذب الاستثمارات واستقطاب الموارد المالية، وتُعتبر المنصات الإلكترونية الحديثة من أبرز الأدوات التي تعزز هذا النموذج؛ حيث توفر بيئة استثمارية مبتكرة تُساعد في تعزيز الاستدامة المالية للمشاريع الريادية.

كما يُعد التمويل أمراً بالغ الأهمية للاقتصاد، إذ لا يقتصر دوره على اختيار فرص الاستثمار وتخصيص الموارد فحسب، بل يشمل أيضاً تمويل الابتكار، وتُعد وظيفة اختيار أفضل المشاريع بالغة الأهمية للاقتصاد، إذ يُعد الابتكار مصدراً هاماً للنمو، وتُساهم الشركات الريادية وشركات التكنولوجيا الفائقة، وخاصة تلك المدعومة مالياً من مصادر خاصة مثل صناديق رأس المال الاستثماري، إسهاماً كبيراً في تعزيز الاستدامة المالية، ولذلك، تُشارك المؤسسات المالية في تطوير الابتكار ليس فقط من خلال تقديم الدعم المالي، بل أيضاً من خلال التخفيف من حدة الاختيار غير السليم للمشاريع (Hervé & Schwiendbacher, 2019, P.2).

وبالتالي تحتاج المنظمات إلى البحث عن طرق بديلة لإدارة ودعم أنشطتها، لذلك، من الضروري فهم كيفية توجه المنظمات نحو ممارسات مستدامة من حيث التكنولوجيا ونماذج الأعمال والتمويل على نحو أفضل، في هذا السياق، يُمثل التمويل الجماعي مصدراً متنامياً للتمويل البديل لمجموعة متنوعة من المشاريع الربحية وغير الربحية، مما يؤثر على كيفية الحصول من، ولطالما اتسمت عملية التمويل الجماعي نفسها بالتفاعل الناجح بين منظمة، ومجموعة متنوعة من حملات المؤسسين الذين يسعون للحصول على دعم مالي لأفكارهم ومشاريعهم، وبالتالي، غالباً ما يعتمد نجاح التمويل الجماعي على رغبة شخص في دعم

آخرين لقضايا أو منتجات أو خدمات لم تُنفذ بعد، وبالتالي برز التمويل الجماعي كمصدر تمويل شائع بشكل متزايد للمشاريع الريادية التي تسعى للحصول على رأس المال بشكل مستدام (Testa et al., 2019, P.2).

وعليه يعتبر التمويل التشاركي من الحلول التمويلية الحديثة البارزة التي تعزز استدامة المشاريع الناشئة؛ حيث يقدم بدائل مرنة وفعالة مقارنة بالتمويل التقليدي، ويسهم التمويل التشاركي في توفير بيئة استثمارية داعمة للمشاريع الريادية، مما يعزز فرص نجاحها واستمراريتها في السوق، وتبرز أهميته في عدة جوانب منها (توكل، ٢٠٢٣، ص.١٠٠):

- **انخفاض تكلفة التمويل:** يتم جمع الأموال مباشرة من المستثمرين المهتمين، مما يلغي الحاجة إلى وسطاء ماليين.
- **مرونة الاستثمار:** توفر منصات التمويل التشاركي فرصًا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي غالبًا ما تواجه تحديات في الحصول على التمويل التقليدي.
- **دعم الابتكار:** يجذب هذا النوع من التمويل المستثمرين نحو المشاريع ذات الأفكار الإبداعية، مما يعزز من ريادة الأعمال والقدرة التنافسية.
- **توسيع قاعدة المستثمرين:** يتيح لرواد الأعمال الوصول إلى عدد كبير من المستثمرين المحتملين على مستوى العالم.
- **تعزيز الاستدامة المالية:** يوفر تمويلًا مستدامًا يساعد الشركات الناشئة على النمو والتوسع دون الاعتماد على الديون التقليدية.

مما سبق يمكن التطرق إلى أن يلعب التمويل التشاركي دورًا محوريًا في تعزيز التنمية المستدامة من خلال تقليص الفقر، وتوفير فرص العمل، وتعزيز الاستقرار المالي، كما يسهم في تحقيق العدالة الاقتصادية من خلال تقديم خيارات تمويلية مرنة للمشاريع الناشئة، وتوفير المنصات الإلكترونية بيئة استثمارية مبتكرة تدعم استدامة المشاريع الريادية؛ حيث يتميز التمويل التشاركي بتكاليفه المنخفضة ومرونة الاستثمار ودعمه للابتكار، وعلاوة على ذلك يساهم في توسيع قاعدة المستثمرين وتعزيز الاستدامة المالية، مما يجعله بديلاً فعالاً للتمويل التقليدي ويساعد في نمو الاقتصاد الرقمي.

٥.١ المبحث الثالث: المشاريع الريادية

١.٥.١ مقدمة

تُعد المشاريع الريادية من الدعائم الأساسية للاقتصاد على مستوى العالم، حيث تلعب دورًا محوريًا في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل لذلك، تسعى معظم الدول حاليًا إلى دعم رواد الأعمال وأصحاب الأفكار المبتكرة من خلال مجموعة واسعة من البرامج؛ وهو ما أكد عليه العكاوي ومقدام (٢٠١٨، ص. ٣٨٠) بأن تعتبر المشاريع الريادية من الركائز الأساسية للاقتصاد في جميع أنحاء العالم، كما تسعى معظم الدول اليوم إلى دعم رواد الأعمال وأصحاب الأفكار المبتكرة من خلال مجموعة متنوعة من البرامج والمؤسسات والهيئات، ويعود ذلك إلى الأهمية الكبيرة التي تحملها هذه المشاريع في تعزيز النمو الاقتصادي والاستثماري للدول.

ففي ظل التطور الذي يشهده العالم أجمع، أدى ذلك إلى لجوء المؤسسات إلى تطبيق التوجه الريادي، بهدف تكوين الأفراد ومساعدتهم على النمو والتطور عن طريق تطوير مهارات ريادة الأعمال اللازمة لمواجهة التحديات المختلفة؛ وبذلك فإن التوجه الريادي لا يُسهم فقط في تطوير مبادئ الريادة لدى الأفراد بل يدعم عملية اللحاق بالتطور السائد في المجتمع ودفع عجلة التنمية والتطور، Widokarti & Ginting, (2020, P.177).

وعليه تُعد ريادة الأعمال نموذجًا ناجحًا في الوقت الحالي، نظرًا لامتلاكها خصائص تتوافق مع متطلبات قدرات القرن الحادي والعشرين، في السابق، كانت ريادة الأعمال عملية بيع وشراء، ثم تحولت ريادة الأعمال إلى عملية ابتكار منتجات، وغرس روح ريادة الأعمال لدى الموظفين، للبدء في مشاريعهم الخاصة (Hag et al., 2024, P.2418).

كما تساهم الاستراتيجيات الريادية في تعزيز فرص التفكير في الأهداف الإبداعية والغايات المبتكرة، مما يضيف طابع الريادة للمشاريع، وتتميز هذه الاستراتيجيات بقدرتها على تحقيق التوازن بين التنافس والتنافس، بالإضافة إلى توفير قيمة مضافة لاستكشاف واستغلال الفرص المناسبة بشكل مثالي، مما يخدم المشاريع بشكل عام والمشاريع الريادية بشكل خاص، يعتمد هذا النهج على إشراك الشركات التي تتبنى هذه المشاريع، مما يساعدها على مواجهة التحديات والتغيرات المستمرة، وبناء أفكار جديدة تتيح لها التميز في بيئة تنافسية سريعة (النواجي وعربيات، ٢٠٢٤، ص. ١٨).

كما تعني الريادة التميز في مجال معين، بالإضافة إلى إدارتها لشيء جديد أو ابتكار شيء يُلبى احتياجات السوق ويحقق رواجًا، ويمكن أن تتجلى الريادة في إنشاء مشروع جديد، أو تنظيم فعالية مبتكرة، أو إدارة الموارد لتقديم منتج جديد، أو تطوير مشروع مبتكر، لذلك، فإن الريادة لا تقتصر على إقامة مشروع جديد فحسب، بل تشمل أيضًا نشاطات المدراء في المنظمات التي تهدف إلى تقديم سلع وخدمات جديدة أو

إنشاء خطوط إنتاج جديدة، لضمان استمرارية هذه الأنشطة الجديدة، كما ينبغي على المدراء إدارة مواردهم المحدودة بطرق تختلف عن الأساليب التقليدية المتبعة من قبل الآخرين (الدوري والحيت، ٢٠١٧، ص.١٠).

وعليه تُعد مشاريع الأعمال الريادية القوة الدافعة الأساسية للسياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تقليل معدلات الفقر والبطالة، وذلك من خلال الفرص الوظيفية الجديدة التي تقدمها هذه المشاريع المبتكرة، مما يساعد في التخفيف من تأثير الأزمات المالية والاقتصادية المتكررة (قصص وآخرون، ٢٠١٥، ص.٢٩).

وأصبحت ريادة الأعمال من العوامل الأساسية والضرورية لتحقيق معدلات تنمية مرضية للدول النامية أو التي تشهد نمواً، ولتحقيق هذا الهدف، تزايدت أهمية التركيز على المشروعات الريادية؛ حيث تُعتبر من أبرز محاور تعزيز التنمية الاقتصادية والتقليل من حدة مشكلة البطالة التي تُعاني منها معظم دول العالم، وخاصة الدول النامية التي تواجه تحديات كبيرة في هذا المجال (أبو عجيبة وصبيح، ٢٠٢٣، ص. ٥٦٢).

ويمكن القول إن النقاش حول المشاريع الريادية قد تجاوز مرحلة الجدل بشأن أهميتها ودورها في تعزيز اقتصاديات الدول ودعمها، خاصة في ظل التحول الكبير من اقتصاد رأس المال إلى اقتصاد المعرفة، ويهدف هذا التحول إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي تسعى جميع الشعوب للوصول إليه لضمان الأمن الاقتصادي والسياسي، وتعتبر المشاريع الريادية وسيلة فعّالة لمعالجة أحد أبرز التحديات التي تُعيق تحقيق هذا الأمن، وهو مشكلة البطالة (سلطان، ٢٠١٦، ص.١٠٣).

خلاصة ما سبق يمكن استنتاج أن تُعد المشاريع الريادية محركاً رئيسياً للتطور الاقتصادي والاجتماعي في العالم الحديث، حيث تمثل حلقة الوصل بين الأفكار المبتكرة وتحويلها إلى واقع ملموس فتعتمد هذه المشاريع على رؤية رواد الأعمال وقدرتهم على تحديد الفرص وتحويل التحديات إلى إنجازات، مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز النمو الاقتصادي ففي ظل التغيرات السريعة التي يشهدها العالم، أصبحت المشاريع الريادية عنصراً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة ومواجهة التحديات المعاصرة. بفضل دورها في تعزيز الابتكار والمنافسة، تُساهم هذه المشاريع في بناء اقتصادات أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع المستقبل.

٢.٥.١ مفهوم المشاريع الريادية

تتعدد مفاهيم المشاريع الريادية التي تساعد على شرح مقتضاه، وتتمثل أبرز تلك المفاهيم في كلاً من:

ووضح قصص وآخرون (٢٠١٥، ص.٣٧) تعريف المشاريع الريادية بأنها: "هي المشاريع التي تكون مختلفة عن المؤلف بغض النظر عن حجمها وقطاعها وتقوم على إنتاج منتج أو خدمة أو فكرة، أو أسلوب جديد، غير موجود أصلاً ولم يكن متوفراً من فرصة تتصف بالتفرد والإبداع والابتكار".

ووصف عبده (٢٠١٥، ص.٢٨٦) تعريف المشاريع الريادية بأنها: "مشاريع تشمل عملية بدء عمل تجاري جديد أو غير مسبوق، وتنظيم الموارد الضرورية له مع افتراض المخاطر والمنافع المرتبطة به".

كما عرف "رأيت وهيت" (Wright & Hitt, 2017, P.200) المشاريع الريادية على أنها: "المشاريع القائمة على نهج تكامل مبادئ ريادة الأعمال ومبادئ الإدارة الاستراتيجية؛ بهدف التكامل بينهم لسعى نحو تحديد الفرص واستغلالها بشكل استراتيجي يدعم عمليات انشاء ميزة تنافسية للمؤسسة".

في حين عرف عكور وعبد النصور (٢٠٢٠، ص.١٨٠) مفهوم المشاريع الريادية بأنها: "الأعمال التي يقوم بها الأفراد الرياديين؛ لتنفيذ فكرة معينة، سواء كانت هذه الفكرة منتج أو خدمة".

كما عرف هنداي (٢٠٢٣، ص.٣٣٧) مفهوم المشاريع الريادية بأنها: "تنفيذ فكرة مبتكرة على أرض الواقع، أي أن تقوم بتنفيذ مشروع لم ينفذه أي شخص من قبل".

وقد ذكر " أليسون" (ALLISON, 2023, P.141) المشاريع الريادية على أنها: "نظام تكامل وجهات النظر الريادية والاستراتيجية لتصميم وتنفيذ أفكار ريادية تهدف الى زيادة قدرة المؤسسة التنافسية، أثناء حدوث اضطرابات، حيث أنها تعتمد على دمج الوظائف الاستراتيجية مع إجراءات ريادة الأعمال؛ وبالتالي، فإنها تتضمن الانخراط في البحث عن الفرص والمزايا التنافسية بشكل متزامن".

وبالتعقيب على ما سبق يمكن استنتاج تعريف المشاريع الريادية بأنها مشاريع تقوم على أفكار مبتكرة ومبدعة، يطلقها رواد أعمال بهدف إنشاء قيمة جديدة أو تحسين قيمة موجودة في السوق حيث تتميز هذه المشاريع بقدرتها على تحديد الفرص وتحويلها إلى منتجات أو خدمات قابلة للتطبيق، غالبًا مع تحمل مستوى عالٍ من المخاطرة وتعتمد المشاريع الريادية على الإبداع والابتكار.

٣.٥.١ خصائص المشاريع الريادية

يُحظى موضوع المشاريع الريادية باهتمام واسع ومستمر من قبل العديد من الجهات الحكومية، وذلك نظرًا للدور الحيوي الذي تلعبه هذه المشاريع في تعزيز اقتصاديات العديد من دول العالم وتُعتبر المشاريع الريادية من أبرز محركات النمو الاقتصادي؛ وهو ما أشار إليه جودي وبن غزال (٢٠٢٠، ص.١٤) بأن يستقطب موضوع المشاريع الريادية اهتماماً كبيراً ومستداماً من قبل العديد من الجهات الحكومية؛ حيث أثبتت المشاريع الريادية دورها الحيوي في اقتصاديات العديد من دول العالم، كونها تعد من أبرز مُحركات النمو الاقتصادي، كما تساهم هذه المشاريع في تحقيق مجموعة من الأهداف، منها تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة الدخل والنمو الاقتصادي في المجتمع، بالإضافة إلى تقديم خدمات ومنتجات مبتكرة والمساهمة في تطوير الصناعات.

وتستند المشاريع والأفكار الريادية إلى مجموعة من المفاهيم الأساسية مثل الإبداع، المخاطرة، والنمو، فالمشاريع الريادية الناجحة تعتمد على قيم وأسس معينة تساعد في تحقيق الأهداف المنشودة والنجاح في الأفكار المبتكرة لأصحاب المشاريع، كما أن هناك صفات فردية يتمتع بها رواد الأعمال في المشاريع الحديثة، فقد فشلت العديد من المشاريع الجديدة بسبب افتقارها لعنصر الإبداع، واعتمادها على الرتابة والتقليد للمشاريع الموجودة في السوق، لذلك، يجب على الرياديين تطوير أنفسهم ومواصلة البحث العلمي والإبداع

في أي فكرة أو مشروع يعملون عليه لضمان النجاح وتحقيق الأهداف المرجوة (أبو سل والهابل، ٢٠١٨، ص.ص ٥٠-٥١).

وتشمل الخصائص الريادية مجموعة من الصفات الشخصية البارزة، مثل: المبادرة، حب المخاطرة، تحمل المسؤولية، الإبداع، السعي نحو الشهرة، والاستقلالية، كما تلعب هذه الخصائص دورًا مهمًا في تشكيل التوجهات الإيجابية نحو تأسيس مشاريع ريادية (عبده، ٢٠١٥، ص. ٢٨٦).

كما أشار "المطيري" (Almutairi, 2014, P.30) إلى أنه يُعرّف المشروع بأنه "مشروع فردي أو تعاوني يُخطّط له بعناية لتحقيق هدف معين، كما أنه بمثابة وحدة تنظيمية مخصصة لتحقيق هدف، وعادة ما يكون ذلك الإنجاز الناجح لمنتج تطويري في الوقت المحدد، وفي حدود الميزانية، وبالتوافق مع مواصفات الأداء المحددة مسبقًا، كما أنه تنظيم مؤقت يتم إنشاؤه لغرض تقديم منتج أو أكثر من منتجات الأعمال وفقًا لحالة عمل متفق عليها، وبالتالي يتسم المشروع بالخصائص التالية:

- نطاق دقيق بأهداف محددة
 - مهام مترابطة بمدة محددة
 - تواريخ بداية ونهاية محددة
 - احتياجات وقيود محددة للموارد
- وتتسم المشاريع الريادية بالآتي:

- الثقافة الريادية: تُعبر الثقافة الريادية عن البيئة التنظيمية التي تُشجع على الابتكار والمبادرة بين جميع الأفراد، وأن تتبنى المؤسسة ثقافة تقبل الفشل باعتباره جزء من عملية التعلم وتجربة افكار جديدة عن طريق تحفيز التفكير الإبداعي للموظفين (Poi, 2020, P.60).
- القيادة الريادية: ينبغي أن تعمل القيادة الريادية على توجيه المؤسسات نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية (Soomro et al, 2019, P.32).
- العقل الريادي: يُمثل العقل الريادي مجموعة من الصفات والسلوكيات التي تجعل الأفراد قادرين على التفكير بشكل مُبتكر ولديهم القدرة على استغلال (Nooh, 2022, P.180)

تبين باستقراء ما سبق أن تتميز المشاريع الريادية بعدة خصائص تجعلها فريدة ومؤثرة في الاقتصاد والمجتمع أولاً، الابتكار، حيث تعتمد هذه المشاريع على أفكار جديدة أو تحسينات مبتكرة لمنتجات أو خدمات موجودة ثانيًا، المخاطرة، حيث يكون رواد الأعمال على استعداد لتحمل مخاطر عالية لتحقيق أهدافهم ثالثًا، المرونة، حيث تتميز هذه المشاريع بقدرتها على التكيف مع التغيرات السريعة في السوق أو البيئة الاقتصادية.

٤.٥.١ أهمية المشاريع الريادية

تعمل المشاريع الريادية على تمكين الأفراد وتحفيز روح المبادرة لديهم، مما يساهم في بناء مجتمعات أكثر ديناميكية وقدرة على التكيف مع التحديات المستقبلية. بفضل دورها في تعزيز الابتكار وخلق فرص اقتصادية جديدة؛ وهو ما أكد عليه الفليت وبحر (٢٠٢١، ص.٢٠٥) بأن تُعد المشاريع الريادية من المواضيع التي حظيت باهتمام واسع في مجال التنمية، حيث تُظهر تأثيرًا إيجابيًا على المدى القصير من خلال قدرتها على توفير فرص العمل وزيادة الناتج، وعلى المدى الطويل، تساهم هذه المشاريع في تعزيز الرفاهية المجتمعية وتحسين ظروف الحياة، مما يحفز المجتمع على بناء رأس المال من خلال المبادرات التنموية.

كما تعتبر المشاريع الريادية من الركائز الأساسية للاقتصاد في جميع أنحاء العالم، تسعى معظم الدول اليوم إلى دعم رواد الأعمال وأصحاب الأفكار المبتكرة من خلال مجموعة متنوعة من البرامج والمؤسسات والهيئات، ويعود ذلك إلى الأهمية الكبيرة التي تحملها هذه المشاريع في تعزيز النمو الاقتصادي والاستثماري للدولة (ثابت، ٢٠١٦، ص.٢).

حيث تساهم المشاريع الريادية في تعزيز الاقتصاد الفلسطيني من خلال توفير فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، ويُعتبر التمويل الإسلامي الخيار الأمثل لتمويل هذه المشاريع بمختلف أنواعها، حيث يستند إلى مبادئ سامية تهدف إلى تطوير المجتمع وتحسين الوضع الاقتصادي، وليس مجرد تحقيق الأرباح (العبادلة وآخرون، ٢٠٢٣، ص.٩٩).

وتتمتع المشاريع الريادية بالعديد من الفوائد، سواء على مستوى المشروع الفردي أو على مستوى المجتمع بشكل عام، تساهم هذه المشاريع في تعزيز مفهوم المبادرات الفردية بين أفراد المجتمع، مما يؤدي إلى تحقيق فكرة التوظيف الذاتي (المشاريع الخاصة) بشكل عام، وخاصة بين الشباب العاطلين عن العمل (أبو عجيلة وصبيح، ٢٠٢٣، ص.٥٧٤).

حيث تعد المشاريع هي طريقة للتأثير الهادف على المنظمة بهدف نقلها إلى حالة جديدة نوعيًا من خلال جميع التدابير والإجراءات التنظيمية التي تهدف إلى تنفيذ خطة المشروع في فترة زمنية محدودة، ضمن الموارد الحقيقية، وقد تتطلب إدارة المشاريع إنشاء هياكل إدارية جديدة بعد مراعاة الأهداف المحددة للمشروع، ومجموعة الظروف الداخلية والخارجية، وكذلك العامل البشري، الذي يلعب دورًا مهمًا في جميع العمليات المتعلقة بحياة المؤسسة (Meir Khanova et al., 2023, P.6).

وأشار "دالشار" (Dalcher, 2019, PP.1-2) إلى أن المشاريع الريادية تخدم العديد من الأغراض، وتمثل مسارًا يبدأ من النشأة إلى اكتمال المشروع، ومن خلال تقسيم المشروع إلى مراحل يمكن للشخص الريادي التحكم في الأنشطة وتوجيهها بطريقة منظمة ومنهجية، وبالتالي إكمال المشروع بنجاح، كما تساعد على

تخصيص الموارد، وتوافر الأفراد الرئيسيين، وتكامل الأنشطة، ودعم اتخاذ القرارات في الوقت المناسب، والحد من المخاطر وتوفير آليات الرقابة والحوكمة، وتتمثل أهمية هذا النهج في:

- وضع الرؤية الاستراتيجية للمشروع
- تقسيم العمل إلى أجزاء يمكن التحكم فيها
- تحديد المهام
- توفير إطار للتنسيق والإدارة
- مراقبة تمويل المشروع
- تحديد ملفات تعريف الموارد الصحيحة
- تشجيع التقييم المنهجي للخيارات والفرص
- توفير منظور لحل المشكلات

فلا شك أن المشاريع الريادية في عصرنا الحالي تُعتبر واحدة من أبرز الوسائل لتحقيق التنمية المستدامة؛ حيث تُعد مصدراً غنياً لإنشاء المشاريع وتعزيز ثقافة العمل الحر في المجتمعات، فهي تُحقق فوائد كبيرة لكل من الأفراد والمجتمع بشكل عام، ويمكن توضيح أهمية المشاريع الريادية، كما وضح علام (٢٠٢٣، ص.٩٥) من خلال النقاط التالية:

- تساهم في زيادة الدخل وتنوع مصادره، من خلال إنشاء أنشطة اقتصادية متنوعة وتوفير فرص عمل جديدة عبر إقامة مشاريع ريادية.
- تلعب دوراً مهماً في تقليل معدلات البطالة، وتساعد في مواجهة الفقر والمشكلات الاجتماعية المرتبطة به.
- تفتح أسواقاً جديدة للمنتجات والخدمات، مما يؤدي إلى تحقيق أسعار تنافسية.
- تسهم في إنشاء مشاريع جديدة، مما يرفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لمختلف فئات المجتمع ويزيد من رفاهيتهم.
- تُعتبر محركاً أساسياً لتغيير ثقافة العمل والوظيفة في المجتمع، من خلال تغيير مفاهيم العمل لدى العديد من الفئات، وتوجيههم نحو خلق بيئة جديدة للأعمال تعزز ثقافة التوظيف الذاتي والعمل الحر.

وتتميز أفكار هذه المشاريع الريادية بالإبداع، ويعتمد نجاحها على الشخص الريادي الذي يمتلك موهبة شخصية ومهارات فريدة، بالإضافة إلى قدرته على اكتشاف الفرص وتحويلها إلى مشاريع تُحقق أرباحاً وتتمتع بإمكانية النمو، رغم المخاطر والمجازفات التي قد تواجهه في ظل ظروف عدم اليقين، كما تُعد المشاريع الريادية من الركائز الأساسية في اقتصاديات الدول، سواء المتقدمة أو النامية، لما تقدمه من فوائد، كما أكد عبد الحميد والجزار (٢٠٢٠، ص.٤) مثل:

- تحقيق استقلالية الأفراد وعدم الاعتماد على الآخرين.

- توفير فرص للنمو وتحقيق الإنجازات.
- المساهمة في خدمة المجتمع وتعزيز التصنيع.

ففي ظل التغيرات المستمرة، أصبحت المشاريع الريادية أكثر من مجرد مفهوم يتردد في الأذهان، فالمنظمات التي تسعى لتحقيق النجاح في المستقبل يجب أن تكون قادرة على التكيف مع التغيرات السريعة في السوق والتكنولوجيا، وتبرز أهمية الاستراتيجيات الريادية كأداة أساسية تساعد المنظمات على الوصول إلى النجاح المنشود، فهي توفر إطار عمل يمكن المنظمات من تحديد الفرص والمخاطر المستقبلية، وكيفية وضع وتطوير خطط للاستفادة من هذه الفرص وتقادي المخاطر المرتبطة بها (النواحي وعربيات، ٢٠٢٤، ص.٢٣-٢٤).

كما يلعب المشروع الريادي دوراً مهماً عند استخدامه لتكنولوجيا الاتصال والإعلام، وعند تقديمه لبرامج مثل التسويق الإلكتروني، مثلما أشار جودي وبن غزال (٢٠٢٠، ص.٢٣) فمن أهميته:

- يساهم المشروع الريادي في تغيير ثقافة رواد الأعمال من خلال تشجيعهم على إقامة مشاريع خاصة تعتمد على التكنولوجيا.
- يعزز بناء وتنمية المجتمع المعرفي. ك
- يعمل المشروع على تغيير أساليب تفكير رواد الأعمال، مما يجعلهم مبادرين يمتلكون الإرادة والقدرة على تحويل الأفكار والاختراعات إلى مشاريع تجارية ناجحة.
- يساهم في تنمية مهارات الرواد وتطوير معارفهم العلمية.
- يعزز من كفاءة الرواد في التعامل مع التطورات الحديثة في مجالات التكنولوجيا والتسويق الإلكتروني والتجارة الإلكترونية.

مما سبق يمكن استنتاج أن تُعد المشاريع الريادية عنصراً أساسياً في تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي، حيث تلعب دوراً محورياً في خلق فرص عمل جديدة ودعم الابتكار حيث تساهم هذه المشاريع في تحفيز المنافسة وزيادة الإنتاجية، مما يعزز من كفاءة الأسواق ويحسن جودة المنتجات والخدمات بالإضافة إلى ذلك، تُساهم المشاريع الريادية في تنويع الاقتصاد من خلال تقديم حلول مبتكرة لمشكلات معاصرة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية.

٥.٥.١ أنواع المشاريع الريادية

تتنوع المشاريع الريادية لتلبي احتياجات مختلفة، مما يجعلها محركات قوية للنمو الاقتصادي والاجتماعي؛ حيث تُصنّف المشاريع الريادية إلى عدة فئات رئيسية، مثلما أوضح فرحات وحلس (٢٠١٨، ص.٣٠) ومنها:

- **المشاريع الريادية الصناعية:** وتشمل الصناعات الاستهلاكية الصغيرة والمهن والحرف الصناعية
- **المشاريع الريادية التجارية:** مثل تجارة الجملة والتجزئة، بالإضافة إلى السماسرة والوكلاء.

- المجالات الريادية الخدماتية: وتتضمن المكاتب الخدماتية التخصصية، والعمل الحر عن بُعد، والأعمال البرمجية.
- المشاريع الريادية النسوية: التي تُسهم بشكل ملحوظ في تعزيز الاقتصاد النسائي والتنمية المستدامة، مثل المشغولات اليدوية، وأعمال الزينة، وإعداد الأكلات الخاصة حسب الطلب.
- المشاريع الريادية الزراعية: التي تتعلق بحياة الأراضي والمحاصيل الزراعية المملوكة للسكان المحليين.
- المشاريع الريادية التحويلية: مثل مشاريع البناء والحرف المهنية التي يتميز أصحابها بمهارات خاصة.
- المشاريع الابتكارية: يزداد الاهتمام في الوقت الراهن بمجال المشاريع الريادية بالابتكار والتكنولوجيا، حيث تُعتبر هذه العوامل الأساسية لتحقيق القدرة التنافسية للمؤسسات، مما يتيح لها التكيف مع التحولات الاقتصادية (عادل وبلحسين، ٢٠٢١، ص.١٣).

كما أشار "باغادير وبازل" (Bagader & Basel, 2022, PP.1-2) إلى أنه يمكن تصنيف المشاريع وفقاً للاستراتيجيات المستخدمة إلى الأقسام التالية:

- مشروعات قائمة على استراتيجيات التكامل: هناك نوعان من التكامل في إدارة المشاريع، التكامل الرأسي والأفقي، يشير التكامل الرأسي إلى مزيج من التكامل الأمامي والخلفي، حيث توفر تكتيكات التكامل الرأسي للشركة نفوذاً على الموزعين والموردين، في حين يستلزم التكامل الأفقي تأسيس ملكية أو سيطرة على المنافسين، ويشار إلى الإجراءات الرأسية والأفقية للشركات باسم استراتيجيات التكامل بشكل عام
- مشروعات قائمة على الاستراتيجيات المكثفة: والتي تتمثل في اختراق السوق وتطويره وتطوير المنتج، وتتطلب تلك الاستراتيجيات الكثير من الجهد لتعزيز الموقف التنافسي للشركة
- مشروعات قائمة على استراتيجيات التنوع: تنقسم استراتيجيات التنوع إلى فئتين: التنوع المتصل والتنوع غير المتصل، وتكون المشروعات متصلة إذا كانت سلاسل القيمة الخاصة بها تتوافق مع استراتيجيات الأعمال التجارية المتعددة ذات القيمة التنافسية؛ بينما تكون غير متصلة إذا كانت سلاسل القيمة الخاصة بها متنوعة
- مشروعات قائمة على الاستراتيجيات الدفاعية: يمكن للمنظمات استخدام تكتيكات دفاعية في المشروعات الخاصة بها مثل النقص، أو سحب الاستثمارات، أو التصفية.

وبالتعقيب على ما تم تناوله يمكن التطرق إلى أن تتنوع المشاريع الريادية لتشمل عدة أنواع، كل منها يلبي احتياجات مختلفة ويسهم في تعزيز الاقتصاد بطرق متنوعة. أولاً، المشاريع التجارية، التي تهدف إلى تحقيق الربح من خلال تقديم منتجات أو خدمات مبتكرة في السوق. ثانياً، المشاريع الاجتماعية، التي تركز على تحقيق أثر إيجابي في المجتمع، مثل تحسين التعليم أو الصحة أو البيئة، دون أن يكون الربح هو

الهدف الرئيسي. ثالثاً، المشاريع التكنولوجية، التي تعتمد على الابتكار التقني لتطوير حلول جديدة، مثل تطبيقات الذكاء الاصطناعي أو إنترنت الأشياء.

٦.٥.١ خصائص الشخص الريادي

يشهد العالم حالياً تحولات سريعة ومتلاحقة في مختلف مجالات الحياة، خاصة في المجالات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية في ظل هذه التغيرات المتسارعة، تبرز الحاجة إلى قادة رياديين يتمتعون بالقدرة على التكيف مع هذه التحولات؛ وهو ما تطرق إليه الدلو والشرفا (٢٠١٨، ص. ١٥) بأن يشهد العالم اليوم تغيرات سريعة في مجالات الحياة المتنوعة، لا سيما في السياسة والاقتصاد والتكنولوجيا، وهذا يبرز أهمية وجود قادة رياديين قادرين على التكيف مع هذه التغيرات، بحيث تتمثل استجاباتهم في إنشاء مشاريع جديدة وتوفير فرص عمل تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي.

كما يعد الشخص الريادي شخص يقوم بتحويل فكرة أو منتج إلى شركة، وهي عملية تُعرف بريادة الأعمال، ويتميز رواد الأعمال بشغفهم الكبير ورؤيتهم الواضحة، حيث يضحون بالكثير من أجل تحقيق أهدافهم، يدخل هؤلاء السوق بدافع حبهم لما يقومون به، ويؤمنون بأن منتجاتهم ستحدث تأثيراً إيجابياً، مع أمل في تحقيق الأرباح من جهودهم، الخطوات التي يتخذها رواد الأعمال تسهم في تعزيز الاقتصاد؛ إذ يقومون بإنشاء شركات توظف الأفراد وتقدم منتجات وخدمات يشتريها المستهلكون (هنداوي، ٢٠٢٣، ص. ٣٣٧-٣٣٨).

وبالتالي يعتبر نجاح المشاريع الريادية مرتبطاً بشكل كبير بالشخص الريادي، مما يجعله محط اهتمام كبير من قبل الهيئات الحكومية، يعود ذلك إلى الصفات الفريدة التي يتمتع بها، مثل كونه مبادراً، ومستعداً لتحمل المخاطر، وذو تفكير إيجابي، وقادراً على التعلم من التجارب، هذه المميزات دفعت صانعي القرار السياسي إلى التركيز على رائد الأعمال، نظراً للدور الحيوي الذي يلعبه، فهو يُعتبر عنصراً أساسياً لتحقيق العديد من الفوائد، من بينها المساهمة في تقليل معدلات البطالة من خلال المشاريع الريادية التي يقوم بتأسيسها (جودي وبن غزال، ٢٠٢٠، ص. ١٤).

وعليه يقوم الشخص الريادي بتأسيس مشروع جديد، ويتحمل الجزء الأكبر من المخاطر ويستفيد من معظم المكافآت، غالباً ما يُعتبر رائد الأعمال مبتكراً ومصدراً للأفكار الجديدة والسلع والخدمات، بالإضافة إلى كونه مسؤولاً عن الإجراءات التجارية، يلعب الأشخاص الريادية دوراً حيوياً في أي اقتصاد؛ حيث يستخدمون مهاراتهم ومبادراتهم لتوقع الاحتياجات وتقديم أفكار مبتكرة إلى السوق، يُكافأ رواد الأعمال الذين يحققون نجاحاً في مواجهة مخاطر الشركات الناشئة بالأرباح والشهرة وفرص النمو المستدام (بلال، ٢٠٢٢، ص. ١٦٥).

ويسعى الشخص الريادي لتحقيق ذاته من خلال إنجاز مشروعه الخاص، الذي يلبي رغباته وطموحاته المستقبلية، دون الاعتماد على انتظار فرصة عمل في القطاعين العام أو الخاص، والتي قد تكون ذات عوائد مالية محدودة (دباب وصالحي، ٢٠٢٢، ص ١٦٧).

وعلاوة على ذلك يُعتبر العامل الأهم في نجاح أي مشروع ريادي هو شخصية الريادي نفسه، على الرغم من أهمية عوامل أخرى مثل الشهادة العلمية والمهنة، فيتميز الريادي بقدرته الفريدة على إدارة المشروع الذي يسعى إلى تحقيق نجاحه، تحتاج الأعمال التي يديرها إلى مجموعة من الصفات والخصائص المتميزة التي تمكنه من دفع مشروعه نحو النجاح والتقدم، خاصة في المراحل الأولى من المشروع، ويؤكد العديد من الخبراء على ضرورة توافر هذه الصفات في الريادي، حيث تميزه عن الآخرين وتساهم بشكل كبير في نجاح عمله (العكاوي ومقدام، ٢٠١٨، ص ٤٢).

كما يتبنى الشخص الريادي أيضًا الأفكار والابتكارات الجديدة بشكل نشط، ويبحث باستمرار عن الفرص للاستثمار فيها وتعظيم فوائدها، يتمتع بروح المغامرة وقدرة كبيرة على التخطيط؛ حيث يسعى جاهداً لإضافة قيمة لمنتجاته وتطويرها بهدف تحقيق نمو مستدام وأرباح مستمرة، ويمتلك القدرة على إحداث تحول في عجلة التنمية الاقتصادية؛ حيث يُعتبر حجر الزاوية بفضل قدراته الإبداعية العالية التي تجعله شخصاً مبادراً في إنشاء المشاريع الريادية، وهذا يساهم بشكل مباشر في تعزيز وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية (التبيني والعون، ٢٠٢٠، ص ٣٢-٣٣).

ويمتلك الريادي القدرة على الابتكار والتميز من خلال إدارة الموارد بشكل فعال، يستغل المخاطر كفرص لتحقيق الإنجازات والنجاحات، ويعمل على إنتاج أفكار ومنتجات جديدة تعزز من التنافسية لمنظمته وتمنحه التميز والتفرد في عالم الأعمال، أما خصائص الريادي، فهي مجموعة من الصفات والسلوكيات التي تشير إلى تميز الفرد في مجال الريادة، وتشمل: القدرة على التحكم في الذات، اتخاذ القرارات، تحقيق الإنجازات، إدارة الوقت بفعالية، والثقة بالنفس (الدوري والحيت، ٢٠١٧، ص ١).

ففي السنوات الأخيرة، زاد الاهتمام بدراسة الريادة ورواد الأعمال بشكل ملحوظ، وقد تبين أن القائمين على إدارة الأعمال الريادية يتشاركون في مجموعة من الخصائص السلوكية والسمات المتنوعة، فالشخص الريادي ليس شخصاً عادياً، بل يتمتع بصفات تميزه عن الآخرين؛ حيث يخرج عن المألوف ويطرح أفكاراً جديدة تساهم في تطوير مسيرته المهنية وتعزيز المشروع الذي يديره (أبو سل والهابل، ٢٠١٨، ص ٥١).

وترتبط فكرة الشخص الريادي كمبتكر ارتباطاً وثيقاً بجوزيف شومبيتر، الذي يرى أن الابتكار هو الدور الرئيسي للشخص الريادي، لا يقتصر الابتكار على اختراع أشياء جديدة، بل يشمل تطوير أفكار جديدة وإنشاء شركات مبتكرة تركز على النمو، قد يتضمن ذلك استخدام موارد جديدة لتطوير تقنيات أو منتجات عالية الجودة، أو اكتشاف معلومات تسهل إنشاء منتجات جديدة، كما يشمل فتح أسواق جديدة أو الوصول إلى مصادر جديدة للإمداد، يدفع ذلك الشخص الريادي للتخلي عن الطرق التقليدية وابتكار شيء جديد، مما يعني أنه يمتلك حلاً وقدرات لتحقيقه (باتلر، ٢٠٢١، ص ٤٠-٤١).

ويكمن جوهر الشخص الريادي في سعيه المستمر نحو التغيير واستجابته له، واستغلاله كفرصة، كما يتمتع هذا الريادي بمجموعة من المهارات التقنية، بالإضافة إلى مهارات إدارة الأعمال والريادة الشخصية، كما أشار فرقة البحث إدارة الأعمال المقاولاتية والتنمية المحلية المستدامة (٢٠١٩، ص. ١٥) من خصائص الشخص الريادي ما يأتي:

- لديه القدرة على تحديد الفرص المناسبة.
- الشعور الدائم بالرغبة في تحقيق الإنجازات.
- اتخاذ إجراءات استباقية، وتحمل المخاطر.
- كما يتطلب الأمر الإبداع والابتكار.
- القدرة على انتهاز الفرص.
- الحصول على الدعم الخارجي لتعزيز قدراته ومعارفه.

تلعب خصائص سمات الأفراد دورًا مهمًا في توجيه سلوكهم وتأثيره على أدائهم، فأصبحت سمات الشخص الريادي ذات مكانة بارزة في الأدبيات الإدارية والتعليمية، لأنها تؤثر في سلوكياته وأدائه في بدء العمل الريادي أو إدارة المنظمات بأسلوب ريادي، كما تلعب هذه السمات دورًا كبيرًا في تشكيل الأشخاص الرياديين وتعزيز الأداء الريادي في المجتمع، كما أكد علام (٢٠٢٣، ص. ٩٧) فمن خصائص الشخص الريادي ما يلي:

- **الاستقلالية وتحمل المسؤولية:** تتمثل في سعي الريادي لامتلاك زمام المبادرة في الأعمال وتنفيذ المهام، واتخاذ القرارات بنفسه بعيدًا عن تأثيرات المحيطين، وتحمل مسؤولياته.
- **الميل إلى المخاطرة:** يتميز الريادي بقدرته على تحمل المخاطر المحسوبة، والعمل في ظروف تتسم بعدم اليقين، كما أنه يستثمر الفرص الضائعة ويتحمل المخاطر المدروسة التي تساعد على تحقيق النجاح.
- **الإبداع:** هو القدرة على تطوير أفكار أو أشياء فريدة، مع إضافة لمسة جمالية.

كما أشار "مورسيه" (Mishra, 2020, P.20) إلى أنه تتمثل خصائص الشخص الريادي التي تُسهم في تحسين الأداء العام للمؤسسة في النقاط التالية:

- **إدارة التغيير:** يتمتع الريادي بالقدرة على التعامل بفعالية مع التغييرات، مما يضمن استجابة سريعة للتحديات والفرص الجديدة في بيئة العمل.
- **التكيف البيئي:** القدرة المؤسسة على التكيف مع التغيرات البيئية، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، مما يساهم في استدامة الأعمال.
- **التوجه نحو النتائج:** حيث يركز القائد على تحقيق نتائج ملموسة، مما يزيد من كفاءة العمليات ويعزز القدرة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

- التنسيق: يعمل الريادي على تحسين التنسيق بين الفرق المختلفة، مما يعزز التعاون ويضمن تحقيق الأهداف المشتركة بشكل أكثر فعالية.
- تطوير الفريق: يشجع الشخص الريادي على تطوير المهارات الفردية والجماعية، مما يعزز من أداء الفرق ويزيد من قدرتها على الابتكار والتكيف.

واستنادًا على ما تم ذكره يمكن استخلاص أن يتميز الشخص الريادي بعدة خصائص تجعله قادرًا على تحويل الأفكار إلى مشاريع ناجحة ومؤثرة أولاً، الإبداع والابتكار، حيث يمتلك القدرة على تقديم أفكار جديدة أو تحسين الحلول الموجودة ثانيًا، المبادرة، حيث يكون دائماً على استعداد لاتخاذ الخطوة الأولى وتحمل المسؤولية ثالثاً، القدرة على تحمل المخاطر، حيث لا يخشى الفشل ويعتبره فرصة للتعلم والنمو.

٧.٥.١ العوامل المؤثرة في المشاريع الريادية.

أصبحت ريادة الأعمال عنصراً أساسياً في المشهد الإداري الحديث الناجح؛ حيث تؤثر بشكل عميق على تفكير المديرين واستراتيجيات الشركات وسياساتها (عبد أبو السعود وساري، ٢٠١٧، ص ٢٠). حيث تفرض التغيرات في البيئة الجديدة اتجاهات جديدة وتحديات كبيرة على الصعيد الاقتصادي، مما يستدعي ضرورة مراقبة الأدوات الاستراتيجية، فقد أصبح التكيف مع البيئة المحيطة أحد العوامل الأساسية لنجاح أو فشل النظام، وتتيح النقطة الاستراتيجية اختيار الخيارات الملائمة للتكيف مع هذه التغيرات وتحقيق نمو مستدام للمشاريع الرائدة، لذلك، أصبح الحصول على المعلومات أمراً ملحاً في الوقت الراهن، حيث أصبحت المعلومات مورداً حيوياً يُستخدم كسلاح قوي (هنداوي، ٢٠٢٣، ص ٣٤٧).

كما أن العوامل التنظيمية من العوامل التي تؤثر بشكل كبير على المشاريع الريادية؛ حيث تُعتبر المنظمة ظاهرة اجتماعية إنسانية تهدف إلى الربط بين الموارد والعوامل والعناصر الموقفية، بالإضافة إلى البيئة الداخلية والخارجية، لذلك، يمكن اعتبار أن استراتيجية الشركة التي تركز على الابتكار، إلى جانب الثقافة وأسلوب القيادة والإدارة، والعمل بروح الفريق، فهي تُعد من أبرز العوامل التي تعزز النشاطات الريادية (إسماعيل، ٢٠١٥، ص ٣٤٣).

وتؤثر العوامل الخارجية أيضاً على المشاريع الريادية؛ حيث يُعتبر تصنيف العوامل المرتبطة بالسياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي أمراً أساسياً لفهم الجوانب التي يجب أن تتضمنها السياسات الرامية إلى تعزيز إنشاء الأعمال واستدامتها، يختلف النشاط الريادي من دولة إلى أخرى، ويعود ذلك إلى الخصائص الاقتصادية وآليات الدعم والتشجيع، مثل تفعيل قانون حقوق الملكية الفكرية، والضرائب، والمحفزات الاقتصادية، بالإضافة إلى التطور المالي (اليزيدي، ٢٠٢٤، ص ٦٠).

كما تعتبر المشاريع الريادية من العناصر الأساسية في الاقتصاد الحديث؛ حيث تلعب دوراً محورياً في إحداث التغيير من خلال استغلال الموارد وعناصر الإنتاج المتاحة، و يُعد الأداء من العوامل الرئيسية التي تُستخدم لتقييم نجاح أو فشل المشاريع، نظراً لديناميكيته وقدرته على التكيف مع الظروف المتغيرة في بيئة

العمل، ويتم قياس أداء المشاريع من خلال تحديد نقاط القوة وتعزيزها، بالإضافة إلى التعرف على نقاط الضعف ومعالجتها، ويتم ذلك من خلال مقارنة الأهداف المخطط لها مع ما تم تحقيقه فعلياً (النواحي وعربيات، ٢٠٢٤، ص.٣٢).

وبالتالي تظهر العوامل التنظيمية من خلال قدرة المنظمات الريادية على المساهمة بشكل إيجابي في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تنظيم المشاريع الريادية، وتعتبر العوامل الخارجية من أكثر العوامل تأثيراً في الاتجاه نحو المشاريع الريادية؛ حيث أن معظم هذه العوامل تكون خارج نطاق قدرة الشخص الريادي وإرادته (ثابت والهابيل، ٢٠١٦، ص.٢١).

ويعتبر نجاح المشاريع الريادية ومساهمتها الفعالة في تعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، عاملاً مهماً في إبراز الأفكار الإبداعية والجديدة، كما تفتح هذه المشاريع آفاقاً جديدة تُعتبر أساساً لتأسيس الأعمال والشركات الكبرى، مما يسهل وصولها إلى الأسواق العالمية، يعتمد هذا النجاح على الأداء الفعال للأصول الفكرية المتاحة، بالإضافة إلى تميز الفرق العاملة بالقدرات والخبرات والكفاءات التي تتجاوز حدود الفرد الواحد، فهذه الفرق تمتلك القدرة على المبادرة والابتكار، فضلاً عن تحمل المخاطر والبحث عن الفرص واستثمارها بطرق صحيحة (الصواوية وأبو قاعود، ٢٠١٨، ص.٢).

حيث أشار "يان" (Yan, 2019, P.178) إلى أنه تتمثل العوامل التي يجب مراعاتها في المشاريع الريادية

- تغيير نظرة المديرين التنفيذيين: يجب على المديرين تغيير رؤيتهم تجاه التغييرات التنظيمية الإيجابية وتبنيها
- تحديد الموارد المالية: يتعين تخصيص ميزانيات بحثية متميزة لدعم الابتكار
- تعزيز روح المخاطرة: من الضروري تشجيع الأفراد والموظفين على اتخاذ المخاطر والشجاعة في طرح أفكار جديدة.
- تشجيع الإبداع: يجب تحفيز الأفراد على تقديم أفكار إبداعية، من خلال منح مكافآت خاصة مثل المكافآت البحثية والتعليمية.
- إضافة خصائص ريادية: ينبغي تضمين خصائص ريادة الأعمال في ورقة التقييم السنوية للموظفين، مما يُعزز من أهمية هذا الفكر.

خلاصة ما سبق يمكن التوصل إلى أن تتأثر المشاريع الريادية بالعديد من العوامل التي يمكن أن تسهم في نجاحها أو فشلها. أولاً، البيئة الاقتصادية، حيث تلعب الظروف الاقتصادية مثل النمو أو الركود دوراً كبيراً في تحديد فرص نجاح المشروع. ثانياً، التشريعات والسياسات الحكومية، التي يمكن أن تدعم أو تعيق تطور المشاريع الريادية من خلال القوانين والأنظمة. ثالثاً، التكنولوجيا، حيث توفر الأدوات والابتكارات التقنية فرصاً جديدة لتحسين العمليات وتقديم منتجات أو خدمات مبتكرة.

٦.١ المبحث الرابع: الاستدامة المالية

١.٦.١ مقدمة

أصبح من المعتاد بين المؤسسات الكبرى على مستوى العالم نشر معلومات متعلقة بتقارير الاستدامة، والتي تتضمن تقييماً للأداء البيئي والاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى أي مؤشرات أخرى غير مالية تعكس تأثير المؤسسة على المجتمع والبيئة؛ وهو ما أشار إليه غلاب (٢٠٢٢، ص. ٨١) بأنه نظراً للتغيرات التي شهدتها العالم في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، تواجه مؤسسات الأعمال ضغوطاً متزايدة للإبلاغ عن الاستدامة والتحقق منها، فقد أصبح من الشائع بين المؤسسات الكبيرة في جميع أنحاء العالم نشر معلومات تتعلق بتقارير الاستدامة، والتي تشمل الأداء البيئي والاقتصادي والاجتماعي، أو أي أداء غير مالي مشابه، بالإضافة إلى ذلك، هناك عدد متزايد من المؤسسات التي تتبنى فكرة التحقق والمراجعة المستقلة لتلك المعلومات.

وعليه تم إدخال مفهوم الاستدامة في المالية العامة في منتصف الثمانينات؛ حيث تم استخدامه في دراسات لقياس مؤشرات الاستدامة في السياسات المالية للدول المتقدمة، أصبح هذا الموضوع مثار جدل، لأنه يعكس التحديات المستقبلية التي قد تواجه التنمية الاقتصادية للدول، تعود هذه التحديات إلى ارتفاع العجز والدين نتيجة الإفراط في الإنفاق العام، النفقات المفرطة في الجوانب الاستهلاكية والاستثمارية تؤدي إلى زيادة العجز والدين، سيضطر الأجيال الحالية والمقبلة لتحمل تبعات هذه الديون، مما قد يؤثر سلباً على رفاهيتها (علي وسماقي، ٢٠٢٤، ص. ٧٠).

فإن استمرار النجاحات التنموية في المشاريع الريادية التي تحققها الدول يعتمد بشكل كبير على قدرتها على توفير الموارد اللازمة لهذه القنوات التنموية لأطول فترة ممكنة، لذلك، تسعى الدول جاهدة للبحث عن وسائل لتعزيز قدرتها المالية لتغطية النفقات الحالية والمستقبلية، وهو ما يُعرف اليوم بالاستدامة المالية، كما تتبع كل دولة نهجاً خاصاً لتحقيق الاستدامة المالية، مُستندة إلى موقعها الجغرافي ومواردها الاقتصادية، ومع ذلك، هناك مبادئ عامة تصلح لكل الدول وتساهم في تحقيق الاستدامة المالية (الجابري، ٢٠٢٣، ص. ٣٦٩).

وقد دفعت الأزمات الاقتصادية ولاسيما الديون والعجز في المالية الحكومية المنظمات إلى تنفيذ سياسات الاستدامة المالية؛ من أجل تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق الصحة المالية وضمان الإنصاف بين الأجيال، ولا سيما في الحكومات المحلية التي شاركت في سياق انخفاض الإيرادات العامة التي تليها انخفاضات في الإنفاق العام، ويمكن تعريف الاستدامة المالية بأنها القدرة على الوفاء بتقديم الخدمات والالتزامات المالية في الحاضر وفي المستقبل، وتطبيق السياسات الحالية والحفاظ عليها في المستقبل دون التسبب في ارتفاع الديون بشكل مستمر (Navarro-Galera, et al, 2016, p.2)

وبالتالي تُعد السياسة المالية من أبرز السياسات الاقتصادية في جميع الدول، بغض النظر عن اختلاف فلسفاتها الاقتصادية، يعود ذلك إلى تأثيرها الكبير على الاقتصاد الكلي، ففي الآونة الأخيرة، زاد الاهتمام بتحليل نتائج السياسة المالية وتقييم تأثيرها على الوضع المالي؛ حيث أصبحت العديد من القضايا في هذا المجال محط اهتمام كبير في الدراسات الاقتصادية والمالية الحديثة، وأبرزها الاستدامة المالية، ويعود ذلك إلى العلاقة الوثيقة بين عناصر المالية العامة وأداء الاقتصاد الكلي، فضلاً عن التحديات الكبيرة التي تواجه الأوضاع المالية للدول (عصماني وأوكيل، ٢٠٢٠، ص. ٣٢١).

بدأت العديد من المناقشات حول التمويل والاستدامة في العقد الماضي من القرن الـ ٢٠، وقد ركزت على العلاقة بين التمويل والاستدامة على قضايا تشكيل السياسات المالية وتصميم التدابير المالية ودعم التنمية المستدامة، وكان المناقشان الاقتصاديتين تتعلقان بالأطر التمويلية الوطنية التي من شأنها أن تدمج الموارد والإجراءات اللازمة لتحقيق الأولويات الوطنية الاستراتيجية المتعلقة بالاستدامة، كما تم التأكيد على الدور البارز للمؤسسات المالية من أجل التنمية المستدامة؛ لزيادة الوصول إلى الخدمات المصرفية وتحسين المعرفة المالية التي لها دور إيجابي على مستوى الاستدامة المالية للفئات الفقيرة من السكان (Zabolotnyy, & Wasilewski, 2019, p.2).

ففي ظل سُح الموارد والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في بيئة الأعمال، أصبحت الاستدامة المالية ضرورة ملحة للمؤسسات غير الربحية لتحقيق أهدافها وتصحيح مسارها ومعالجة أي انحرافات، وهذا يتطلب تقديم الدعم لها؛ لتحسين نتائج العمليات والإجراءات المرتبطة بها، وتعزيز قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الحالية والمستقبلية، مما ينعكس بشكل إيجابي على تلك المؤسسات والمجتمع بشكل عام (الشبيبي، ٢٠٢٢، ص. ٦١).

وحظي موضوع الاستدامة المالية باهتمام كبير؛ حيث يُبرز العلاقة الوثيقة بين المالية العامة وأداء الاقتصاد الكلي، كما يُركز على الإجراءات التي اتخذتها الحكومات؛ لتقليل الاعتماد على الموارد الناضبة والمساعدات الخارجية، مع تعزيز تنوع مصادر الدخل وزيادة الاعتماد على الموارد الذاتية بهدف تقليص العجز في الميزانية وتحقيق الاستدامة المالية، كما تشير الاستدامة المالية إلى الحالة التي تتمكن فيها الحكومة من الاستمرار في سياسات الإنفاق والإيرادات الحالية على المدى الطويل دون المساس بملاءتها المالية أو التعرض لمخاطر الإفلاس أو عدم الوفاء بالتزاماتها المالية المستقبلية (راضي وآخرون، ٢٠١٨، ص. ١٧).

وعليه تكتسب الاستدامة المالية أهميتها العملية كونها وسيلة لفهم وتحليل قدرة المؤسسة على الاستمرار في تنفيذ سياسات الإنفاق العام والإيرادات العامة على المدى الطويل، دون التأثير على الملاءة المالية أو التعرض لمخاطر الإعسار المالي، كما أنها تساهم في ضمان الوفاء بالتزامات المالية المستقبلية، مما يقلل من مخاطر ضعف الاستدامة المالية وزيادة عجز الموازنة العامة، الذي يتم تمويله من خلال الدين المحلي والخارجي (الحاوري، ٢٠١٥، ص. ٢٧٧).

وتعتمد الاستدامة المالية على التوقعات المتعلقة بالإنفاق والإيرادات المستقبلية على المدى الطويل، وبناءً على ذلك، يتم تعديل السياسات المالية الحالية، سواء من خلال زيادة النفقات أو الإيرادات، ولضمان استمرارية الاستدامة المالية للدول، ويجب أن تتوفر القدرة الاقتصادية والسياسية والقانونية للحد من زيادة تكاليف برامج الإنفاق أو السماح بنموها ضمن معدلات محددة (يغمور وسفر، ٢٠٢٢، ص. ٦٨٢).

كما تعني الاستدامة المالية الحالة التي تتحقق عندما يكون هناك دين عام مقبول يهدف إلى تغطية العجز المطلوب لتحقيق نمو مرغوب، ويرتبط بالدين العام، لكنه يختلف عنه كونه أوسع وأشمل، كما أن له أوجه شبه مع الدين؛ حيث يُعتبر الدين محققاً للاستدامة المالية إذا كان يفي بشرط القدرة على سداد الديون (محمد وحسين، ٢٠١٦، ص. ١٦٧).

كما تعتمد استدامة الدولة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها على مدى استمرارية المال العام وقدرته على تغطية تكاليف الخدمات العامة، فمن الضروري أن يتوفر المال العام بشكل مستمر ومستدام لضمان استفادة الأجيال القادمة من نفس مزايا الموارد المالية المتاحة حالياً، يتحقق ذلك من خلال مبدأ العدالة بين الأجيال، الذي يُعتبر أساساً لتحقيق الاستدامة المالية، ويتطلب الأمر وجود حوكمة رشيدة تمنع الفساد وسوء الإدارة، مع ضرورة توفير الشفافية والمساءلة في إدارة المال العام، تعاني بعض الدول الإسلامية من مشكلات الفساد وهدر المال العام، مما يعيق النمو ويزيد من الحاجة إلى البحث في موضوع إدارة المال العام واستدامته (خن، ٢٠١٦، ص. ٧٣).

مما سبق يمكن استقراء أن تُعد الاستدامة المالية أحد الركائز الأساسية لبناء اقتصادات قوية ومستقرة، حيث تعني القدرة على إدارة الموارد المالية بشكل فعال يضمن استمرارية النمو والتطور على المدى الطويل. في عالم يشهد تغيرات اقتصادية وسياسية سريعة، أصبحت الاستدامة المالية ضرورة حتمية للأفراد والمؤسسات والدول على حد سواء. تعتمد الاستدامة المالية على مبادئ مثل التوازن بين الإيرادات والمصروفات، والاستثمار في الفرص ذات العوائد طويلة الأجل، وتبني سياسات مالية مسؤولة تقلل من المخاطر وتعزز المرونة. بفضل هذه المبادئ، يمكن تحقيق استقرار مالي يدعم التنمية الشاملة ويواجه التحديات المستقبلية بثقة.

٢.٦.١ مفهوم الاستدامة المالية

تتعدد الآراء ووجهات النظر في تعريف مفهوم الاستدامة المالية، ولكنها تمحورت أغلبها حول ما يلي:

بينما حدد الحاوري (٢٠١٥، ص. ٢٧٩) مفهوم الاستدامة المالية بأنها: "الحالة المالية التي تكون فيها الدولة قادرة على تحقيق التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة على المدى الطويل دون خفض ملاءتها المالية أو التعرض لمخاطر الإعسار المالي والعجز عن سداد الالتزامات المستقبلية".

وحدد آل طعمة (٢٠١٩، ص.١١٥) مفهوم الاستدامة المالية بأنها: " القدرة على تحمل الديون العامة دون الحاجة إلى إجراء تعديلات كبيرة في اتجاه السياسات المالية مستقبلاً، لتحقيق التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة".

في حين عرف عيسى وحسين (٢٠١٩، ص.٢٥) مفهوم الاستدامة المالية بأنها: " قدرة المؤسسات على تحقيق وضع مالي إيجابي، مع ضمان الحفاظ عليه بشكل مستدام مستقبلاً".

بينما عرف محمود (٢٠٢٠، ص.١٣٧) مفهوم الاستدامة المالية بأنها: "قدرة المؤسسة على تعبئة موارد مالية إضافية وضمان الاستمرارية المالية على المدى القصير والطويل من خلال عملياتها الداخلية والخارجية بما يمكنها من تحقيق أهدافها الحالية والمستقبلية".

وقد وصف عبد الرحمن والنفيعي (٢٠٢٠، ص.٨) مفهوم الاستدامة المالية بأنها: "الكفاية المادية التي يمكن من خلالها اشباع الحاجات والالتزامات دون اللجوء الي مصادر مالية خارجية كالاقتراض والذي من شأنه يخل بنظام الاستدامة المراد تحقيقها سواء اجل القصير او الطويل، والقدرة على تمويل برامج الإنفاق العام وعدم التعرض للتعثر المالي والعجز في القدرة المالية للدولة".

وأشار "رازا وآخرون" (Raza, et al, 2020, p.891) إلى أن الاستدامة المالية تعني: "التوافق على المدى الطويل بين نمو الإيرادات والخطط التشغيلية والمالية المعمول بها"

كما عرف النويران (٢٠٢١، ص.١٨٦) المقصود بالاستدامة المالية بأنها: "الحالة التي تكون فيها الدولة قادرة على خدمة ديونها دون الحاجة لإجراء تغييرات في السياسة المالية أو التأثير على أنشطة الحكومة المختلفة".

وأوضح نوفل وآخرون (٢٠٢١، ص.٦٠٧) تعريف الاستدامة المالية بأنها: "قدرة المؤسسة على تحقيق عوائد مالية مستدامة، من خلال أنشطتها الإنتاجية بما يُمكنها من تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية ويُعزز قدرتها على المنافسة والتميز".

عرف الشيببي (٢٠٢٢، ص.٧٣) مفهوم الاستدامة المالية بانها: "قدرة المؤسسة على الحصول على إيرادات لتغطية النفقات من أجل الحفاظ على إنتاجية العمليات والوفاء بالتزاماتها المالية في المستقبل لضمان الاستمرارية والبقاء في المستقبل".

وضح الزبيدي ونعيم (٢٠٢٢، ص.٧٥٥) تعريف الاستدامة المالية بأنها: "كيفية استفادة المنظمة او المؤسسة المالية من مواردها المتاحة بصورة مثلى، على ان لا يكون ذلك على حساب التزاماتها المستقبلية".

عرّف "جلايسنر وآخرون" (Gleißner, et al, 2022, p.427) أن الاستدامة المالية هي: "أحد المعايير الثنائية لقياس استدامة الشركات، والتي يتم تقييمها من خلال مقارنة معدل النمو الفعلي بمعدل النمو المستدام، أي العائد على حقوق الملكية من صافي أرباح الأسهم وإعادة الشراء"

ووصف الجابري (٢٠٢٣، ص. ٣٧٣) مفهوم الاستدامة المالية بأنها: "مجموعة التنظيمات التي تساعد الدولة على تحقيق القدرة المالية التي تمكّنها من تغطية النفقات على مرّ الزمن".

كما عرف السلموني والجارحي (٢٠٢٣، ص. ١١٠٨) تعريف الاستدامة المالية بأنها: "قدرة المؤسسات العاملة في مجال المشاريع الريادية على تعبئة موارد مالية إضافية وضمان الاستمرارية المالية على المدى الطويل والقصير عن طريق عملياتها الخارجية والداخلية بما يمكنها من تحقيق أهدافها الحالية والمستقبلية".

عرف الشمراني والشريف (٢٠٢٤، ص. ٢٧٤) المقصود بالاستدامة المالية بأنها: "الاستثمار الأمثل للموارد المالية، بحيث تكون المؤسسة لديها القدرة على تغطية نفقاتها التشغيلية، والوفاء بالتزاماتها المالية والتطويرية الحالية والمستقبلية".

في حين حدد يوسف (٢٠٢٤، ص. ١٢٧) مفهوم الاستدامة المالية بأنها: "قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة خلال آونة ممتدة من الزمن".

وبين محمد (٢٠٢٤، ص. ٤٢٤) مفهوم الاستدامة المالية بأنها: "تحقيق تدفقات نقدية، واستغلال واستثمار الأصول الاستراتيجية للمؤسسة وتنميتها، لتحقيق التمويل الذاتي لها، واستمرار قدرتها المالية على المدى البعيد في تقديم الخدمات التي تلبي احتياجات المستفيدين".

وعرّف "غوزدج وكولودزيغ" (Gwóźdz, & Kołodziej, 2024, p.117) ان الاستدامة المالية هي: "قدرة قطاع المالية العامة في مواصلة السياسة الحالية دون انتهاك قيود الميزانية الزمنية التي تتكون من موازنة الحكومة الحالية للخصوم والقيمة المفترضة لإيرادات الميزانية المقبلة"

مما سبق يمكن تعريف الاستدامة المالية بأنها القدرة على إدارة الموارد المالية بشكل فعال ومسؤول لضمان استمرارية النمو والاستقرار المالي على المدى الطويل. تشمل الاستدامة المالية تحقيق التوازن بين الإيرادات والمصروفات، والاستثمار في الفرص ذات العوائد المستدامة، وتبني سياسات مالية تقلل من المخاطر وتعزز المرونة في مواجهة التحديات الاقتصادية المستقبلية.

٣.٦.١ أهمية الاستدامة المالية

أصبح موضوع الاستدامة المالية يحظى بأهمية بالغة في السنوات الأخيرة، وذلك نظرًا لدوره المحوري في تعزيز النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم. تعكس الاستدامة المالية قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية الحالية والمستقبلية باستخدام مواردها الذاتية؛ وهو ما أشار إليه طوبال وبن دعاس (٢٠٢٣، ص. ١٩٨) بأن أصبح موضوع الاستدامة المالية ذا أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة، نظرًا لدوره الحيوي في تعزيز النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم، وتعكس الاستدامة المالية قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية الحالية والمستقبلية من مواردها الذاتية، دون الحاجة إلى إعادة جدولة ديونها المتراكمة أو مواجهة مخاطر الإفلاس، لذلك، أصبح تحقيق الاستدامة المالية من الأهداف الأساسية التي تسعى كل دولة لتحقيقها، حيث ينعكس ذلك إيجابيًا على زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي على النمو الاقتصادي.

حيث تلجأ معظم الدول إلى تحقيق الاستدامة المالية لتتمكن من الاستدانة بشروط ميسرة لتغطية العجز في موازنتها العامة، وفي حال عدم تحقيق ذلك، تواجه الدول صعوبة في الحصول على القروض، مما يؤدي إلى تكاليف مرتفعة، كما تفرض الدول الدائنة أو مؤسسات الإقراض الدولية شروطاً صارمة على الإقراض، مما يسبب العديد من المشاكل الناتجة عن المديونية المرتفعة وخدمات الدين، خاصة في الدول النامية (راضي وآخرون، ٢٠١٨، ص.١٨).

وبالتالي تلعب الاستدامة المالية دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل، وتشكل دوراً محورياً في تشكيل ممارسات الحوكمة البيئية والحوكمة الاجتماعية، واعتماد الممارسات المستدامة والامتثال للوائح البيئية والاجتماعية، وتعتبر عاملاً حاسماً في سياسة توزيع الأرباح، مما يتيح الحفاظ على توزيع الأرباح العادية، فالشركات ذات الاستدامة المالية القوية تقوم بموازنة التزامهم لتحقيق أهداف الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة مع الحاجة إلى توفير عوائد المساهمين، مما يؤدي إلى جاذبية أكثر للمستثمرين الذين يسعون إلى أرباح ثابتة (Almulhim, et al, 2024, p.5)

وترتبط الاستدامة المالية بقدرة الحكومة على الحفاظ على مستوى الإنفاق وجمع الضرائب ووضع استراتيجيات الإقراض دون الحاجة إلى تعديل سياستها بما يتماشى مع قيود الميزانية على المدى الطويل، وتسهم في تعزيز استقرار البيئة الاقتصادية، مما يدعم الانضباط المالي والنمو الاقتصادي المستدام، كما تساعد في تجنب السياسات المالية غير السليمة التي قد تؤدي إلى مستويات ديون غير قابلة للتحمل، في حال كانت السياسة المالية غير مستدامة، يجب على الحكومة إجراء تغييرات لضمان تحقيق توازن اقتصادي في المستقبل، وتكوين استدامة مالية مرتبطة بالظروف الاقتصادية التي لا تتأثر بالاختيار بين إصدار الديون أو زيادة الضرائب (الكيلاني وآخرون، ٢٠١٧، ص.٣٩).

كما تتجلى أهمية الاستدامة المالية أيضاً في القدرة على سداد الديون، فتُعتبر الحكومة قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية إذا تمكنت من تحقيق فائض مُستدام على مدى فترة زمنية طويلة، وتعتمد الاستدامة على قدرة الحكومة، في ظل السياسات الحالية، على تحقيق نسبة دين مُحددة مسبقاً ضمن إطار زمني مُعين (عصماني وأوكيل، ٢٠٢٠، ص.٣٢٢).

وتسعى الدول إلى تحقيق الاستدامة المالية لضمان قدرتها على تغطية عجزها المالي بشروط ميسرة وفوائد منخفضة، ومع ذلك، فإن فقدان الدولة لاستدامتها المالية أو تراجع ثقة الأسواق في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قد يؤدي إلى توقف الدائنين عن إقراضها، وينطبق هذا الأمر أيضاً على المؤسسات، حيث تعكس قدرتها المالية وإيراداتها ومواردها المالية مفهوم الاستدامة المالية، مما يمكنها من تجنب التعثر المالي أو العجز عن سداد نفقاتها (يغمور وسفر، ٢٠٢٢، ص.٦٨٢).

وعليه تحقيق الاستدامة المالية هو الهدف الذي تسعى إليه جميع المؤسسات، حيث يمكنها من خلاله تقليل تكاليفها الإدارية وتحديد أولويات أنشطتها لتحقيق رسالتها، وهذا يتيح لها العمل دون التأثير بالتقلبات الاقتصادية المفاجئة أو الاعتماد على قرارات الممولين، سواء كانوا جهات حكومية أو خاصة أو أفراداً

(قندوز، ٢٠٢٠، ص. ٧٧). كما تشير الاستدامة المالية إلى قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية دون التأثير على مجالات الإنفاق المختلفة، يحظى هذا الموضوع باهتمام كبير في المؤسسات، نظراً لارتباطه بقدرة الحكومة على تنفيذ خططها الاقتصادية المتنوعة دون أن يؤثر ذلك سلباً على قدرتها المستقبلية على الإنفاق في ظل إيراداتها الحالية، فتحقيق الاستدامة المالية يسهم في تقليل المشكلات التي قد تواجه إعداد الموازنة العامة لمؤسسة، كما يُعتبر مقياساً يوضح قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المختلفة وتمويل نفقاتها اعتماداً على مواردها الذاتية، كما يعكس سلامة الأوضاع المالية للاقتصاد الوطني ومدى قوة السياسة المالية المتبعة (النويران، ٢٠٢٠، ص. ١٨٢).

وتزايدت أهمية الاستدامة المالية كقضية سياسية رئيسية على مستوى العالم، وذلك نتيجة للاختلالات الكبيرة التي تعرضت لها الأوضاع المالية للعديد من المؤسسات بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، كما أن الارتفاع المستمر في تكاليف الإنتاج على المدى الطويل، الناتج عن تزايد ندرة الموارد الاقتصادية، ساهم في تعزيز هذه الأهمية (عبد الرحمن والنفيعي، ٢٠٢٠، ص. ٨).

كما تتجلى أهمية الاستدامة المالية من خلال دور المالية العامة في الاقتصاد، فالاستدامة المالية تُعتبر وسيلة تمويل تلجأ إليها الدولة لتغطية نفقاتها الحكومية في الموازنة العامة، كما تعكس قدرة الدولة على تنفيذ برامجها المختلفة ضمن إطار زمني مُحدد، دون التأثير على قدرتها المستقبلية على الإنفاق، وتعتمد الاستدامة المالية على قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية (دينار والدليمي، ٢٠٢٣، ص. ١٧٣).

وأضاف "كابيسا ودوراسامي" (Kapesa, & Dorasamy, 2025, p.1) إلى مزيداً من المميزات التي تقدمها الاستدامة المالية للشركات كالتالي:

١. توليد وإدارة مواردها المالية بطريقة تسمح للشركة بتلبية احتياجاتها المحلية والمستقبلية والالتزامات المالية لتقديم الخدمات للمواطنين.
٢. ضمان التوازن بين توليد الإيرادات الكافية وإدارة النفقات بفعالية وإدارة الديون للحكومة المحلية والكيانات الاقتصادية.
٣. تمويل التكاليف التشغيلية.
٤. الاستثمار في تطوير البنية التحتية العامة.
٥. المناورة من عدم اليقين الاقتصادي دون الاعتماد الشديد على المساعدات الخارجية.

ويعتمد نجاح الاستدامة المالية على كفاءة تخصيص الموارد العامة وفاعلية الإنفاق العام في تحقيق الأهداف المحددة، بالإضافة إلى ذلك، فإن تنمية الموارد الذاتية وضبط الإنفاق وفقاً للأولويات التنموية يعدان أمرين أساسيين لنجاح هذه الاستدامة، فحدد الحاوري (٢٠١٥، ص. ٢٧٥) أهمية الاستدامة المالية وهي:

- تعزيز النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

- لعبت دوراً مهماً في مكافحة الفقر.
 - كانت سياسة الاستدامة المالية، من خلال إدارة النفقات والإيرادات العامة، عاملاً رئيسياً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتقليل الاختلالات مثل البطالة والتضخم وعدم المساواة في توزيع الدخل.
 - أثرت على المتغيرات الاقتصادية الكلية، مما ساعد في توجيه الاقتصاد نحو التطور المطلوب.
- وتتطلب استدامة السياسة المالية أيضاً إصلاح نظام الدين العام، وينبغي أن يكون الاقتراض ضمن حدود آمنة وموجهاً لتمويل المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية العالية التي تساهم في تحقيق النمو وزيادة الإيرادات العامة، من ناحية أخرى، يُعتبر توفير بيئة استثمارية جاذبة وسيلة فعالة لتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار، مما يستلزم تحسين مناخ الأعمال وإزالة العوائق الإدارية والقانونية التي تعيق عملية الاستثمار، إن تحقيق هذه الأهداف يعزز القدرة على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، ويساهم في خلق فرص العمل وزيادة الإنتاجية، مما يؤدي في النهاية إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي (مرزاق، ٢٠٢٤، ص ٤٣٥).

تكون السياسات المالية لدولة ما مستدامة إذا استطاعت الاستمرار لفترة طويلة بنفس نهج الإنفاق والإيرادات دون الحاجة إلى إعادة هيكلتها أو مواجهة صعوبات في السداد أو خطر الإفلاس، ومن هنا، يمكننا توسيع مفهوم الاستدامة المالية لننظر إليه من منظور ترشيد إدارة الدين العام، معتمدين على الاستدامة الاقتصادية، لذلك، يجب أن نركز على فعالية السياسات المالية في الحفاظ على الاستقرار بدلاً من التركيز فقط على وضعها الحالي (بوربيعة، ٢٠٢٢، ص ٢١٢).

مما سبق سرده يمكن استخلاص أن تُعد الاستدامة المالية عنصراً حيوياً لضمان استقرار النمو الاقتصادي والاجتماعي على المدى الطويل فتكمن أهميتها في قدرتها على تعزيز التوازن بين الإيرادات والمصروفات، مما يضمن استمرارية تمويل الخدمات العامة والاستثمارات الضرورية دون اللجوء إلى مستويات ديون مرتفعة أو إجراءات مالية غير مستدامة. بالإضافة إلى ذلك، تدعم الاستدامة المالية بناء أنظمة اقتصادية مرنة قادرة على مواجهة التحديات المستقبلية، مثل التقلبات الاقتصادية أو الأزمات العالمية.

٤.٦.١ مؤشرات الاستدامة المالية

يُعد التوازن المالي الأولي مؤشراً رئيسياً لاستدامة الموارد المالية العامة، حيث يعكس مدى تقدم الحكومة في إدارة أوضاعها المالية بشكل فعال. يُعرف هذا التوازن بأنه الفرق بين الإيرادات والنفقات؛ وهو ما أكد عليه السيد وآخرون (٢٠٢٤، ص ١٠١١) بأن يعتبر التوازن المالي الأولي مؤشراً لاستدامة الموارد المالية العامة؛ حيث يعكس مدى تقدم الحكومة في إدارة أوضاعها المالية، ويُعرف بأنه الفارق بين الإيرادات والنفقات بعد استبعاد بعض بنود الموازنة، مثل مدفوعات الفائدة والمساهمات أو السحوبات من الاحتياطات، بالإضافة إلى الإيرادات الناتجة عن مبيعات الأصول الحكومية.

حيث تتعلق الاستدامة المالية، المعروفة أيضًا باستدامة إجمالي الدين العام، بمؤشرات الدين العام والعجز والتنبؤ المالي على المدى المتوسط، لذا، وتركز على مؤشرات الدين العام المحلي والخارجي بهدف الوصول إلى فهم دقيق للحالة المالية، ويتطلب ذلك إضافة الديون غير المسجلة أو الالتزامات المشكوك في تحصيلها، بالإضافة إلى متابعة الفائض المالي الأولي والسعي لتحقيق نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي التي تساهم في الاستقرار المالي، كما يُعتبر التنبؤ المالي على المدى المتوسط أحد الأسس الرئيسية لتقييم الاستدامة المالية، حيث يعتمد على مجموعة من الفرضيات التي تمتد فترة التنبؤ فيها بين ٣ إلى ١٥ عامًا (عبد الحليم، ٢٠١٧، ص.٤٠٩).

كما ينتج عن خصائص الاستدامة المالية المستمدة من فهم المصطلح وأدبيات المسؤولية الاجتماعية للشركات أربعة مؤشرات اقتصادية هامة تقوم بمهامها جميعًا في نفس الوقت لتحقيق الاستدامة المالية، وقد أشار إليها "جلايسنر وآخرون" (Gleißner, et al, 2022, p.479-482) كالتالي:

١. **الحفاظ الحقيقي على الشركة (النمو > معدل التضخم):** تختلف نظرية المحاسبة بين الحفاظ الأسمى والحقيقي على الشركة، ويتضح أن جميع المتغيرات التابعة للمؤشر ضرورية لشرح البناء الكامن التكويني للشركة وبالتالي فهي مكمل، وتعتبر مستدامة إذا لم يتم التعاقد من حيث القيمة الحقيقية، وبالتالي يجب على الشركة ألا تختفي إلا إذا كان معدل النمو السلبي متوقع.
٢. **قدرة الشركة على البقاء دون مطالبة أصحابها:** فاحتمال البقاء على قيد الحياة للشركة عادة ما يعتبر المستثمرون المفترضون الذين لا يفضلون المخاطرة، والذين يفضلون استدامة الشركة من حيث البقاء كحد أدنى من متطلبات الاستثمار، وهذا يتضح من حقيقة أن الشركات العائلية عبر الأجيال لديها بشكل خاص مستوى عالٍ من المرونة بالإضافة إلى القدرة على البقاء، فالقدرة على البقاء تعني تجنب الأزمات الكبرى التي قد تؤدي إلى الإفلاس مثل الأزمات الشديدة.
٣. **إجمالي مخاطر الأرباح المقبولة للمالكين:** فمن منظور أصحاب الشركة، فإن المبالغ النقدية لأصحاب الشركة غير مؤكدة، فمن غير المناسب النظر في احتمال البقاء على قيد الحياة لتقييم إجمالي تعرض الشركة للمخاطر، ويجب النظر في الجانب الإضافي المتعلق بالمخاطر، ويفضل المالكون الذين لا يفضلون المخاطر فرص الاستثمار الأقل خطورة عن الفرص الأكثر خطورة.
٤. **المصالح الاقتصادية للمالكين في استمرار دائم للشركة (المخاطر الجذابة وملف العائد):** يعد الشرط الأساسي للاستدامة المالية هو التأكد من أن الشركة من المحتمل أن تبقى على قيد الحياة على المدى الطويل، وإن الحفاظ على الاستثمار في الشركة أمر منطقي من الناحية الاقتصادية عندما يكون الاستثمار في الشركة قابلاً للربح، أي عندما تكون الشركة ذات عائد ومخاطرة جذابة لأصحابها أو المستثمرين، مقارنةً بالبديل من فرص الاستثمار.

وأشار الأعرجي والسلطاني (٢٠٢١، ص.ص ٣٨-٣٩) لعدد من مؤشرات الاستدامة المالية ومنها:

- **مؤشرات الاقتدار المالي:** تعكس هذه المؤشرات قدرة الدولة المالية على التعامل مع الديون في المستقبل، بالإضافة إلى قدرتها على مواجهة الأحداث الطارئة وزيادة الديون من خلال موازنتها السنوية العامة.
- **مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي:** يوفر هذا المؤشر رؤية واضحة للأعباء الاقتصادية والمالية التي تتحملها الموازنة العامة.

كما وضع على وسماقي (٢٠٢٤، ص.ص ٧٤-٧٦) بعض من المؤشرات للاستدامة المالية ومنها ما يلي:

- **مؤشر منهج الدخل الدائم لاختبار الاستدامة المالية في اقتصاد نفطي:** يعتبر منهج الدخل الدائم من أبرز مؤشرات قياس الاستدامة المالية استنادًا إلى فرضية ميلتون فريدمان، وتشير الفرضية إلى أن الأفراد يحددون خياراتهم بناءً على دخلهم الدائم المتوقع وليس الدخل الحالي، ينطبق هذا المفهوم أيضًا على الحكومات؛ حيث يتحدد الدخل الدائم للدولة النفطية بناءً على قدرتها على تغطية نفقاتها من إيراداتها على المدى الطويل، تعتمد استدامة المالية العامة في الاقتصاديات النفطية على ضرورة فصل الموازنة عن تقلبات أسعار النفط، ويجب أن يتماشى هذا مع أهداف السياسة المالية على المدى الطويل.
- **مؤشر الفجوة الضريبية:** وفقًا لهذا المؤشر، يُحدد مستوى العبء الضريبي المطلوب للحفاظ على نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويقاس هذا المؤشر الفجوة الضريبية بين نسبة الضريبة اللازمة لتحقيق الاستدامة المالية والنسبة الحالية للضرائب، وتشير القيمة السلبية لهذا المؤشر إلى أن الضرائب الحالية منخفضة بشكل كبير، مما يجعل من المستحيل تثبيت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في ظل السياسات الإنفاقية الحالية.

إن، فتُعتبر مؤشرات الاستدامة المالية بمثابة إنذار مُبكر للمسؤولين وصانعي القرار؛ حيث تساعد في تقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها على المدى الطويل، وبالتالي، فإنها تشير إلى الحاجة المُحتملة لتغيير أساليب الإدارة واستكشاف بدائل ومصادر تمويل جديدة (محمد، ٢٠٢٤، ص.٤٥٣).

تبين باستقراء ما سبق أن تُعد مؤشرات الاستدامة المالية أدوات أساسية لتقييم قدرة الحكومات أو المؤسسات على إدارة مواردها المالية بشكل مستدام على المدى الطويل. من أبرز هذه المؤشرات نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، التي تعكس مدى اعتماد الدولة على الديون لتمويل أنشطتها. هناك أيضًا العجز المالي، الذي يقيس الفرق بين الإيرادات والنفقات، ويشير إلى مدى قدرة الحكومة على تحقيق التوازن المالي.

٥.٦.١ قواعد الاستدامة المالية

تُستخدم قاعدة الإنفاق، التي تحد من نمو النفقات الحكومية لضمان التوازن بين الإيرادات والمصروفات كما تشمل القواعد الاحتياطات المالية، التي تُلزم الحكومات بادخار جزء من الإيرادات لمواجهة الأزمات المستقبلية؛ وهو ما توصل إليه (السلموني والجارحي، ٢٠٢٣، ص. ١١٢٥) بأن لتحقيق الاستدامة المالية، يجب إعادة تقييم السياسة المالية والنقدية والتنسيق بينهما، بما يسهم في تحقيق نمو مستدام لا يعتمد على زيادة مفرطة في الإنفاق العام أو ارتفاع مستمر في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل، ويتطلب تطبيق المعايير الخاصة بالاستدامة في جميع القطاعات تحسين الأداء المالي للمؤسسات؛ حيث تلعب هذه المعايير دورًا حيويًا في تحديد فعالية الوحدات الاقتصادية في تحقيق أهدافها بخطوات ثابتة وتعزيز الثقة في بياناتها المالية.

كما أن توجد أربعة قواعد رئيسية للاستدامة المالية ويشار إليها على أنها ركائز للاستدامة المالية، وتتمثل في الآتي (Davydenko, et al, 2019, p.9):

١. التخطيط الاستراتيجي والمالي.

٢. تنوع الدخل.

٣. الإدارة الموثوقة والتمويل.

٤. توليد الدخل الخاص.

ونظرًا لتنوع القواعد المالية وفي سياق وضع الموازنة العامة، ذكر راضي وآخرون (٢٠١٨، ص. ١٩) قاعدة من أبرز القواعد التي ينبغي تطبيقها، نظرًا لما حققه من فوائد وتأثيرات على مختلف المتغيرات الكلية الأخرى، بالإضافة إلى ذلك، يمكن ربطها بالقواعد المالية الأخرى وهي:

• **قاعدة ضبط الإنفاق العام:** تعتبر قاعدة ضبط الإنفاق العام من القواعد الأساسية التي ينبغي تطبيقها في الموازنة العامة في العراق، نظرًا لتأثيرها الكبير على المتغيرات الكلية الأخرى، ويمكن ربط هذه القاعدة بقواعد أخرى مثل توازن الموازنة ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي، تسهم قاعدة ضبط الإنفاق في تحقيق استدامة مالية من خلال تنظيم المالية العامة، بشرط أن تكون مصحوبة بقواعد الدين وتوازن الموازنة، ومع ذلك، فإنها لا تحد من الإيرادات ولا ترتبط بقدرة الدولة على تحمل الديون، وقد تؤثر هذه القاعدة على هيكل الإنفاق وتلبية السقف المحدد، مما قد يؤثر على الفئات التي تحتاج إلى الدعم من الإنفاق العام.

كما أوضح الأعرجي والسلطاني (٢٠٢١، ص. ٣٧) قاعدتين من أهم قواعد الاستدامة المالية وهم:

• **القاعدة الذهبية:** يجب اللجوء إلى الاقتراض فقط لتمويل النفقات الاستثمارية، بينما يتم تمويل النفقات الجارية من الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى، فهناك مبرر إيجابي للدين العام يتعلق بالعدالة بين الأجيال؛ حيث يتضمن الإنفاق الحكومي استثمارات تعود بالنفع على الأجيال المقبلة،

إذا تم تمويل الإنفاق من الإيرادات الجارية فقط، فإن الجيل الحالي سيتحمل جميع التكاليف دون أن يستفيد من العوائد، ولكن عند تمويل النفقات الاستثمارية من خلال الاقتراض، فإن الأجيال القادمة تساهم في تحمل جزء من هذه التكاليف.

- **قاعدة ضبط الإنفاق:** لا ترتبط هذه القاعدة بشكل مباشر بقدرة تحمل الديون؛ حيث إنها لا تؤثر على جانب الإيرادات، ومع ذلك، يمكن أن تسهم في تحسين الأوضاع المالية العامة بما يتماشى مع تحقيق الاستدامة المالية، خاصة عندما تُدمج مع قواعد الدين أو توازن الموازنة، كما أنها تتيح إمكانية تقليل الإنفاق خلال فترات الازدهار.

كما تواجه الاستدامة المالية قيودًا تمنعها من الاستمرار في الاقتراض لتسديد ديونها والفوائد المرتبطة بها، إن إدخال قاعدة كهذه ضمن قيود الميزانية المتعلقة بالقيمة الحالية لديون الحكومات يعد بمثابة آلية لمراقبة الفوائض الأولية المستقبلية، مما يسهم في الحفاظ على الملاءة المالية وتعزيز ثقة الدائنين، وبالتالي، يمكن تعريف قيد الميزانية على النحو التالي: إصدار سندات الدين، مدفوعات أسعار الفائدة، الميزان الأساسي، ورسوم سك العملة؛ حيث يمثل الرصيد الأساسي الفرق بين الإيرادات والمصروفات العامة دون احتساب الفوائد، بينما تعكس رسوم سك العملة الإيرادات الناتجة عن إصدار العملة (الكيلاني وآخرون، ٢٠١٧، ص. ٤١-٤٢).

اختبار الاستدامة المالية لا يعتمد على قواعد ثابتة وسهلة، بل يتنوع بين نماذج قياسية وطرق اختبار متعددة، كما تختلف المتغيرات المستخدمة من حيث النوع (إسمية، حقيقية، نسبية)، مما يستدعي الحرص في اختيار النموذج القياسي ونوعية المتغيرات الداخلة فيه، بالإضافة إلى نوع الاختبار المستخدم، فقد تكون بعض النتائج الناتجة عن نماذج معينة مضللة، لذا من الضروري مطابقة هذه النتائج مع الواقع الاقتصادي وإجراء تحليل نظري مناسب (طلب وسجوه، ٢٠١٥، ص. ١٧٤).

وبالتعقيب على ما تم تناوله يمكن استخلاص أن تُعد قواعد الاستدامة المالية إطارًا تنظيميًا يهدف إلى ضمان إدارة الموارد المالية بشكل مسؤول ومستدام فمن أبرز هذه القواعد تحديد سقف للعجز المالي، الذي يضمن ألا تتجاوز النفقات الإيرادات بشكل مفرط. هناك أيضًا قاعدة الدين العام، التي تحدد نسبة معينة من الناتج المحلي الإجمالي كحد أقصى للدين، مما يقلل من مخاطر التمويل المفرط.

٦.٦.١ متطلبات تفعيل الاستدامة المالية

تعتبر التشريعات والسياسات الداعمة، التي تضمن وجود إطار قانوني يدعم الاستدامة المالية إلى جانب التوعية والتدريب، حيث يجب تعزيز الوعي بأهمية الاستدامة المالية وتدريب الكوادر على إدارة الموارد بشكل فعال؛ وهو ما توصل إليه محمد وحسين (٢٠١٦، ص. ١٤١) فمن المهم أن تسعى الحكومة إلى تنسيق السياسات المالية والنقدية بهدف تحقيق نمو مستدام دون اللجوء إلى زيادة مفرطة في الإنفاق أو ارتفاع الدين العام، ولتحقيق الاستدامة المالية، ينبغي الاعتماد على الدين العام الداخلي من خلال وضع استراتيجية لإنشاء سوق للسندات الحكومية، فهذا سيُمكن الحكومة من تمويل ديونها عبر الأسواق المالية

بشكل أكثر فعالية، كما يمكن أن تسهم سوق الدين في إصلاح القطاع المالي وتحسين هيكلته، بالإضافة إلى توفير مصادر تمويل إضافية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي ودعم النمو من خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص.

وعليه لا يمكن بأي شكل من الأشكال تحسين الأداء الحكومي وتحقيق التميز دون التركيز على تعزيز قيم الحوكمة الجيدة في إدارة المالية العامة، والتي تسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وبالتالي الاستدامة المالية، يتطلب تحسين الوضع المالي للخزينة العمومية رفع كفاءة وحوكمة الإنفاق العام، بالإضافة إلى تحسين مصادر الإيرادات العامة من خلال تطبيق الحوكمة الضريبية وضمان استدامة التمويل العمومي، كل هذه العناصر تشكل جزءاً أساسياً من الإصلاح في مجال المالية العامة، وتساهم في تعزيز الاستدامة المالية (بواضح، ٢٠٢١، ص.٤٠٧).

ولتحقيق الاستدامة المالية، يجب أن تظل نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ثابتة، هذا يتيح إمكانية عودة هذه النسبة إلى مستوياتها الأصلية في حال حدوث أي تغييرات غير متوقعة، وبالتالي، يتطلب الأمر أن تكون الإيرادات المالية للدولة كافية لتغطية الديون المستقبلية دون الحاجة إلى إعادة جدولتها أو الاقتراض مرة أخرى لسداد الدين (طوبال وبن دعاس، ٢٠٢٣، ص.٢٠٠).

كما يتطلب تحقيق المؤسسات للاستدامة المالية توافر مجموعة من الشروط لضمان قدرتها على الاستمرار في تحقيق أهدافها المالية والاقتصادية، ويجب عليها إدارة الإيرادات والمصروفات بشكل مسؤول، وذلك من خلال قيادة حكيمة تستثمر الوقت والمال، وتلتزم على المدى الطويل، وتوفر خطة عمل استراتيجية، بالإضافة إلى ذلك، يتطلب الأمر العمل الجماعي ووجود إدارة مالية تتمتع بالكفاءات اللازمة، تسعى لإنشاء نظام مالي وإداري يمكنها من اتخاذ قرارات مالية تعزز كفاءة المؤسسات، كما ينبغي تطوير أسس وآليات الموازنات التقديرية ورسم استراتيجيات تهدف إلى تقليل النفقات (محمد، ٢٠٢٤، ص.٤٥٥).

حيث يتوجب على الشركات الذين يسعون إلى تنفيذ الاستدامة المالية اتباع عدة خطوات وتلبية المتطلبات اللازمة لتحقيقها وذلك من خلال (Park, 2019, p.12):

١. زيادة الكفاءة التنظيمية والفعالية في إدارة الأعمال.
 ٢. تلبية توقعات الممولين.
 ٣. تحقيق الأهداف التنظيمية بنجاح وفعالية من حيث الرقابة الداخلية.
 ٤. إبلاغ النتائج المالية والأداء إلى كل من أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين.
 ٥. تطبيق أدوات التسويق من المنظمات الهادفة للربح أو التسويق للعلاقات بين إدارة الجهات المانحة.
- مما سبق يمكن استخلاص أنه لتفعيل الاستدامة المالية، هناك عدة متطلبات أساسية يجب توافرها. أولاً، الشفافية والمساءلة، حيث يجب أن تكون المعلومات المالية متاحة وواضحة لجميع أصحاب المصلحة، مما يعزز الثقة ويسهل عملية اتخاذ القرارات. ثانياً، التخطيط الاستراتيجي، الذي يتضمن وضع أهداف مالية

واضحة وواقعية تعكس الأولويات الاقتصادية والاجتماعية. ثالثاً، إدارة فعالة للموارد، حيث يجب تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات، والاستثمار في مشاريع ذات عوائد مستدامة.

٧.٦.١ معوقات تنفيذ الاستدامة المالية

الديون المرتفعة، التي قد تنقل كاهل الحكومات أو المؤسسات وتحد من قدرتها على تحقيق التوازن المالي كما أن ضعف التخطيط الاستراتيجي قد يؤدي عدم وجود أهداف مالية واضحة إلى سوء إدارة الموارد؛ وهو ما أكد عليه الكيلاني وآخرون (٢٠١٧، ص. ٣٨) بأن أصبحت أزمة الديون العامة في الآونة الأخيرة تهدد العديد من الدول نتيجة الارتفاع الكبير في مستويات الديون السيادية لبعض الاقتصادات الكبرى، وقد أدى ذلك إلى مواجهة خطر عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية، مما يهدد استقرارها المالي والاقتصادي، ففي عام ٢٠١٠، بلغ التصنيف الائتماني لليونان أدنى مستوياته، مما جعلها تواجه خطر الإفلاس بسبب العجز في ميزانيتها، وانتقل هذا التهديد إلى دول أخرى مثل إسبانيا والبرتغال، مما زاد من مخاطر الإعسار، وقد استجابت هذه الدول بزيادة إنفاقها العام وتنفيذ حزم مالية لتحفيز الاقتصاد، إلا أن هذه السياسات أدت إلى تفاقم ديونها، مما يهدد استدامة سياستها المالية.

كما تُعتبر الديون العامة واستدامتها من القضايا الجوهرية في السياسات الاقتصادية على مر السنين، في البداية، كانت مشكلة الديون تقتصر على الدول النامية، لكنها الآن تؤثر أيضاً على الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، ومع وجود الدين العام، يصبح من الضروري إدارة هذا الدين بفعالية لتحقيق الفوائد وتقليل الآثار السلبية، من المهم تحديد الحجم المثالي للدين العام لضمان قدرة الدول على سداد ديونها واستمرار تمويل السياسات التنموية، حيث قد يتغير هذا الحجم مع مرور الوقت لكل دولة (عبد العزيز، ٢٠٢٠، ص. ٥).

وبالتالي تتطلب الاستدامة المالية تجنب الزيادة المفرطة في الديون الحكومية لأنها تمثل عبئاً على الأجيال القادمة، فالاعتماد على الاقتراض لتمويل النفقات الحالية يؤدي إلى تحميل الأجيال المستقبلية تبعات القرارات المالية الراهنة، وستضطر الأجيال القادمة التخلي عن جزء من دخولها لسداد القروض، فاقتراض الحكومة اليوم يحول الاستهلاك من المستقبل إلى الحاضر، مما يلزم الأجيال القادمة بتقليل استهلاكها، فهذا يعني أن الأجيال الحالية قد تعيش على حساب الأجيال القادمة إذا لم تحد الحكومة من زيادة الدين العام (آل طعمه، ٢٠١٩، ص. ١١٥).

وعلاوة على ذلك يُعتبر ارتفاع نسبة الدين العام مقارنة بالنواتج المحلي من أبرز المعوقات التي تؤثر سلباً على تنفيذ استدامة المالية العامة، بالإضافة إلى ذلك، تلعب أسعار الفائدة الحقيقية ومعدلات نمو الناتج المحلي ومعدلات نمو النفقات والإيرادات دوراً مهماً في هذا السياق، إن زيادة الإنفاق العام وارتفاع معدلات نموه، في ظل عدم تزايد الإيرادات العامة وتدهور النمو الاقتصادي وارتفاع الفائدة الحقيقية المتوقعة، قد تؤدي إلى زيادة نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي، مما قد يهدد الملاءة المالية للدولة، لذلك، تسعى

الدول إلى الحفاظ على استدامتها المالية من خلال خفض تكاليف تمويل ديونها، مما يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (راضي وآخرون، ٢٠١٨، ص.١٨).

وتُعد قضية الدين الحكومي المصري وحدوده غير الآمنة من القضايا الاقتصادية الهامة التي واجهت صناع السياسات في السنوات الأخيرة، شهد الدين العام في مصر زيادة كبيرة، حيث بلغ ١٠٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية عام ٢٠٢٢، ليست مصر الوحيدة في هذا الوضع، إذ لاحظت العديد من الدول، سواء ذات النمو المرتفع أو المنخفض، نفس الاتجاه في العقود الماضية، يعكس هذا الارتفاع وجود تشوهات في الأنماط الحالية للضرائب والإنفاق، هذا يشير إلى عدم القدرة على الاستدامة المالية وعدم إمكانية الاستمرار في الاقتراض لفترة أطول (السيد وآخرون، ٢٠٢٤، ص.١٠٠٢).

حيث تتميز الاستدامة المالية بالعديد من المميزات التي تجعلها ذات دور هام في الشركات وتحقيق أهدافها المستدامة، وعلى الرغم من ذلك تواجه بعض التحديات والمعوقات التي تعوق حركة الاستدامة المالية في الشركات، وقد أشار إليها "" (Lubega, 2020, p.25) كالآتي:

١. **عدم سداد القروض من قبل العملاء:** ففي الكثير من الأحيان يقوم العديد من العملاء بالحصول على قروض أعلى من المبلغ الذي يمكنهم سداها، والفشل في الحصول على إرشادات محددة وواضحة لتوجيه الاختيار من العملاء الجديرين بالثقة والائتمان.
٢. **ارتفاع سعر الفائدة على القروض من البنوك:** حيث تفقر إلى التعليمات التي تؤدي إلى ثغرات في إساءة الاستخدام.
٣. **عدم وجود تنظيم مناسب وضعف الحكم.**
٤. **نقص الموظفين المؤهلين في الجوانب المالية المساهمة في الفشل:** وتتمثل في عدم انقضاء القضايا المالية بشكل مهني، وإذا لم تعتمد الكيانات المالية على ممارسات جيدة في إدارة المخاطر مثل الوضوح وإرشادات حول كيفية اختيار العملاء، فمن غير المرجح أن يحققوا الاستدامة المالية. كما تواجه المؤسسات العديد من المعوقات، مثلما أشار الشيبني (٢٠٢٢، ص.٨٤) ومن أبرزها:

- المنافسة من المؤسسات الأخرى، التي تُعتبر من العوامل الرئيسية التي تعيق الاستدامة المالية.
- القروض المقدمة من الجهات المانحة، خاصة عندما تكون ذات أهداف شخصية وغير نزيهة.
- غياب الأثر الإيجابي في المجتمع الناتج عن البرامج التي تقدمها المؤسسة.
- الإنفاق من أموال المؤسسة دون وجود تخطيط سليم أو رقابة، بالإضافة إلى ضعف نظام الحوكمة.

وعليه فإن موضوع الاستدامة المالية ومخاطر ارتفاع مستويات المديونية وعدم القدرة على السداد ليس جديداً، لكنه يكتسب أهمية متزايدة خاصة في ظل الأزمات، مع استمرار حالة عدم اليقين على الصعيد العالمي نتيجة لتداعيات جائحة كوفيد-١٩، والزيادة السريعة في الدين العام، قد نشهد ارتفاعاً في حالات تخلف الدول عن سداد ديونها، كما أن ارتفاع معدلات التضخم عالمياً بسبب زيادة أسعار السلع وتعطل سلاسل التوريد يساهم في تفاقم هذه المشكلة، بالإضافة إلى ذلك، فإن ارتفاع أسعار الفائدة يُعزز من هذه

المخاطر، كما أن تداعيات الغزو الروسي لأوكرانيا قد تزيد من تعقيد الأزمة وتفاقم الاحتمالات (بوربيعة، ٢٠٢٢، ص ٢٢٥).

واستنادًا لما تم ذكره يمكن التوصل إلى أن واجه تنفيذ الاستدامة المالية عدة معوقات يمكن أن تعيق تحقيقها في التالي:

١. الافتقار إلى الشفافية، حيث قد تؤدي نقص المعلومات المالية الواضحة إلى صعوبة في اتخاذ القرارات السليمة.
٢. التقلبات الاقتصادية، مثل الأزمات المالية أو التغيرات في أسواق العمل، التي قد تؤثر سلبًا على الاستقرار المالي.
٣. الافتقار إلى الكوادر المؤهلة، حيث قد يؤدي نقص الخبرة في إدارة الموارد المالية إلى إجراءات غير فعالة.
٤. الضغوط السياسية، التي قد تدفع إلى تبني سياسات مالية قصيرة الأجل على حساب الاستدامة طويلة الأجل.

٧.١ أسباب اختيار الموضوع:

يأتي اختيار هذا الموضوع المهم استجابة للحاجة المتزايدة لدعم بيئة ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية، حيث تسعى رؤية ٢٠٣٠ إلى تعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي، كما أن تطوير منصات إلكترونية متخصصة في التمويل التشاركي يعتبر خطوة ضرورية لخلق بيئة ريادة مستدامة تعتمد على التكامل بين التكنولوجيا والتمويل، مما يساهم في تمكين رواد الأعمال من تحويل أفكارهم إلى مشروعات ناجحة.

كما يمتد الاهتمام بآليات التمويل التشاركي إلى جذور عميقة ترتبط بفكرة التمويل الجماعي وممارسات اقتصادية تقليدية قائمة على المشاركة والتعاون، مثل الجمعيات التعاونية وغيرها التي كانت تُستخدم لتمويل المشاريع الصغيرة والأعمال التجارية بين الأفراد؛ إلى أن ظهرت التكنولوجيا المالية وطورت هذه الآليات لتصبح أكثر تنظيم وكفاءة، وبذلك انتشرت منصات إلكترونية متخصصة في جمع التمويل من الأفراد والمستثمرين لدعم المشروعات الريادية في مختلف القطاعات.

٨.١ مشكلة الدراسة:

تواجه المشاريع الريادية في المملكة العربية السعودية تحديات تمويلية متعددة تعيق نموها واستدامتها، والتي تشمل ضعف التمويل وكثرة شروطه وصعوبة الوفاء به وقصر مدة السداد، وتعدد الأنظمة والقوانين المعيقة وسن قرارات فجائية، إلى جانب غياب المعلومات المحدثة الدقيقة والمصنفة من قبل الهيئة العامة للإحصاء، مما يؤثر على دراسة جدوى المشروع، وضعف القدرة التنافسية لمشروعات شباب الأعمال

للحصول على عقود مشاريع الدولة وعطاءات المنشآت الكبيرة (الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ٢٠٢١).

في حين أن أضاف الحسون (٢٠٢١) أن المشاريع الريادية بالمملكة كذلك تواجه مشكلات في الإجراءات الطويلة والمعقدة التي تتبعها مؤسسات التمويل للحصول على التمويل، ونقص الضمانات الكافية للحصول على التمويل، وارتفاع المخاطر بأنواعها التسويقية والتمويلية، وارتفاع أسعار الفائدة وهامش الربح من مؤسسات التمويل، فتبسيط الإجراءات الحكومية واستقرار الأطر القانونية والتنظيمية تعد من أهم التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

بالإضافة إلى ذلك، يعتمد التمويل في المملكة بشكل كبير على المصارف، حيث تعتمد السعودية بشكل كبير على التمويل المصرفي، حيث تمثل الأسهم نسبة ٧٨٪ من القيمة السوقية المحلية. هذا يشير إلى ضرورة تنوع مصادر التمويل لتحقيق استقرار اقتصادي أكبر، وكذلك هناك تحديات في تطوير البنية التحتية للرقمنة، حيث يتجه القطاع المالي نحو الرقمنة بشكل متسارع، ومع ذلك هناك حاجة لتحسين استخدام هذه التقنيات وتعزيز الدفع الإلكتروني وتعزيز البنية التحتية لتحقيق مجتمع غير نقدي، كما أن الثقافة المالية في المملكة ما زالت منخفضة، وهناك حاجة إلى تعزيز التوعية المالية وتعليم الأفراد حول أهمية التخطيط المالي والادخار (شركة ثمار، ٢٠٢٣). وهذا هذا الاعتماد الكبير على التمويل المصرفي يحد من فرص الحصول على التمويل للمشاريع الريادية، خاصة في مراحلها المبكرة.

علاوة على ذلك، يواجه رواد الأعمال العديد من التحديات والمعوقات التي تؤثر بشكل مباشر على مسار نجاحهم وعلى نجاح مشاريعهم الريادية وهو ما يتضمن التحديات في التخطيط والإعداد من المراحل الأولى حتى فترة التشغيل والاندماج في السوق، ورغم وجود الاختلاف الكبير بين بيئات العمل ونوعية المشاريع الريادية والعديد من العوامل الأخرى إلا أن التمويل المالي يعد أحد أبرز التحديات التي تواجه قطاع ريادة الأعمال، كما تعد التكنولوجيا من العوامل التي تساعد في دفع تطور وتميز الأعمال الريادية إلا أن التطور السريع في المجال التكنولوجي يشكل تحدياً لرواد الأعمال لما يصاحبه من زيادة في التكاليف التشغيلية والعمل على تطوير المنتجات والخدمات من أجل مواكبة هذا النمو والتغير السريع (شركة ثمار، ٢٠٢٥).

في ظل هذه التحديات، تسعى هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية أساسية تتمثل في كيفية تطوير استراتيجية فعالة لإنشاء منصة إلكترونية تعتمد على التمويل التشاركي، بحيث تلبي احتياجات المشاريع الريادية في المملكة، وتساهم في تحقيق الاستفادة المالية لهذه المشاريع.

٩.١ أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة على المستوى النظري والتطبيقي في النقاط التالية:

• الأهمية النظرية:

١. تكتسب الدراسة أهميتها العلمية من خلال تركيزها على إثراء الأدبيات النظرية حول موضوع التمويل التشاركي كأحد أهم الأدوات الحديثة لدعم المشاريع الريادية، فهو يوفر بديلاً عن التمويل التقليدي ويتيح فرص أكبر للمشاريع الجديدة للحصول على الدعم المالي.
٢. التركيز على دعم المشاريع الريادية والتي تلعب دور رئيس في تحقيق التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل وتعزيز الابتكار، كما توفر بيئة ملائمة لرواد الأعمال لبناء شبكات دعم تتيح لهم التوسع والنمو في الأسواق.
٣. أهمية تعزيز الاستدامة المالية كعنصر أساس لضمان استمرار المشاريع الريادية وتحقيق النجاح طويل الأمد، بما يعزز من قدرة المشاريع الريادية على الصمود ومواجهة التحديات الاقتصادية، ودعم الاستقرار والنمو على المدى البعيد.
٤. تقدم الدراسة إضافة حديثة في مجال التمويل التشاركي وريادة الأعمال بما يدعم المكتبات العربية وبخاصة المكتبة السعودية، والعمل على سد الفجوة البحثية التي تتعلق بمدى تأثير المنصات الإلكترونية القائمة على التمويل التشاركي على الاستدامة المالية للمشاريع الريادية.

• الأهمية التطبيقية:

١. تنبع أهمية الدراسة العملية من خلال تقديمها لمقترح استراتيجي يمكن تطبيقه عملياً لتطوير منصة إلكترونية تعتمد على التمويل التشاركي لدعم المشاريع الريادية بالمملكة العربية السعودية وتعزيز الاستدامة المالية.
٢. يمكن أن توفر نتائج الدراسة حلولاً مبتكرة تدعم المشاريع الريادية، بما يعزز قدرة رواد الأعمال على الوصول إلى مصادر تمويل مستدامة دون الحاجة إلى اللجوء لطرق التمويل التقليدية.
٣. قد تسهم الدراسة في تعزيز الاستدامة المالية للمشاريع الريادية، مما يقلل من معدلا الفشل المحتملة في المراحل المبكرة لنمو المشاريع.
٤. يؤمل أن تفيد الدراسة الجهات التنظيمية وصناع القرار في تصميم السياسات الداعمة لمنصات التمويل التشاركي، بما يُعزز من بيئة ريادة الأعمال والاستثمار.
٥. تقديم مجموعة من التوصيات العملية التي من شأنها دعم المؤسسات المالية والتكنولوجية في تطوير نماذج أعمال جديدة وتواكب تطورات التكنولوجيا المالية والاقتصاد الرقمي.

١٠.١ أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الآتي:

١. التعرف على واقع استخدام التمويل التشاركي في المنصات الالكترونية بالمملكة العربية السعودية.
٢. تحديد الأهمية النسبية لدعم المشاريع الريادية بالمملكة العربية السعودية.
٣. إلقاء الضوء على الأهمية النسبية للاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية.
٤. الكشف عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠١) بين استخدام التمويل التشاركي في المنصات الالكترونية ودعم المشاريع الريادية وتعزيز الاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية.
٥. وضع تصور مقترح لتطوير منصة الكترونية معتمدة على التمويل التشاركي لدعم المشاريع الريادية وتعزيز الاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية.

١١.١ أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة على الأسئلة التالية:

١. ما واقع استخدام التمويل التشاركي في المنصات الالكترونية بالمملكة العربية السعودية؟
٢. ما الأهمية النسبية لدعم المشاريع الريادية بالمملكة العربية السعودية؟
٣. ما الأهمية النسبية للاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية؟
٤. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠١) بين استخدام التمويل التشاركي في المنصات الالكترونية ودعم المشاريع الريادية وتعزيز الاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية؟
٥. ما التصور المقترح لتطوير منصة الكترونية معتمدة على التمويل التشاركي لدعم المشاريع الريادية وتعزيز الاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية؟

١٢.١ حدود الدراسة:

تتضمن الدراسة الحدود الرئيسة التالية:

- **الحدود الموضوعية:** تركز الدراسة الحالية على تقديم استراتيجية مقترحة لتطوير منصة إلكترونية تعتمد على التمويل التشاركي لدعم المشاريع الريادية بالمملكة العربية السعودية وتعزيز الاستدامة المالية.

- **الحدود البشرية:** ستشمل الدراسة عينة من رواد الأعمال وأصحاب المشاريع بالمملكة العربية السعودية ممكن يعتمدون على التمويل التشاركي في تطوير مشاريعهم الريادية.
- **الحدود المكانية:** سيتم تطبيق الدراسة ضمن سياق بيئة ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية.
- **الحدود الزمنية:** سوف يتم إجراء الدراسة خلال العام الدراسي الجاري ٢٠٢٥م.

١٣.١ مصطلحات الدراسة:

تتضمن الدراسة المصطلحات الرئيسية التالية:

- **الاستراتيجية المقترحة:** عرف "كومار" (Kumar, 2019, p. 7) الاستراتيجية المقترحة على أنها "خطة شاملة طويلة الأجل تحدد اتجاه المنظمة ونطاق عملها لتحقيق أهدافها المستقبلية، مع التركيز على استغلال الموارد والكفاءات الداخلية للتكيف مع التغيرات البيئية، وتقليل المخاطر، وتلبية توقعات أصحاب المصلحة".
- كما تُعرف الاستراتيجية المقترحة بأنها "مجموعة من المبادئ والقواعد المرتبطة بمجال معين، وتساعد الأفراد المرتبطين بها من اتخاذ القرارات المناسبة بناءً على مجموعة من الخطط الدقيقة، والتي تعتمد على وضع الاستراتيجيات الصحيحة للوصول إلى تحقيق نتائج ناجحة" (مرزوق، ٢٠١٨، ص. ١٦٥).
- وتُعرف الاستراتيجية المقترحة إجرائيًا بأنها** الخطة المنهجية التي يتم سيتم وضعها في سياق الدراسة الحالية لتطوير منصة إلكترونية تعتمد على التمويل التشاركي، بهدف تعزيز كفاءة تمويل المشاريع الريادية في المملكة العربية السعودية.
- **المنصة الإلكترونية:** عرف عرفات (٢٠٢٤، ص. ٦) المنصة الإلكترونية بأنها "نموذج قائم على استخدام التكنولوجيا، يسمح لعدة مشاركين من منتجين ومستهلكين بالاتصال من خلاله، والتفاعل مع بعضهم البعض، إما لأغراض اجتماعية، أو تعليمية أو تجارية، أو بهدف التسلية".
- كما أشار "فو وآخرون" (Fu, et al., 2018, P. 232) إلى المنصات الإلكترونية بأنها "منصات تعمل كأسواق ذات جانبين تسمح للوكلاء من البائعين والمشتريين بالتواصل والانتقال بين جانبي السوق".
- وتُعرف المنصة الإلكترونية إجرائيًا بأنها** هي بيئة رقمية يتم تصميمها لتيسير عمليات التمويل التشاركي، حيث تعمل على الربط بين رواد الأعمال والممولين من خلال تقنيات رقمية متقدمة، بما يحقق الكفاءة والشفافية في تمويل المشاريع الريادية بالمملكة العربية السعودية.
- **التمويل التشاركي:** عرف أحمد (٢٠٢٣، ص. ١٠١) التمويل التشاركي بأنه "صيغة من صيغ التمويل، والتي تتم عن طريق حشد عدد من الجمهور عبر منصات إلكترونية على شبكة الإنترنت، بغرض الحصول على التمويل اللازم للمشاريع والأنشطة، من خلال عدة أساليب مثل الأسهم والقروض، وذلك خلال فترة زمنية محددة".

كما عرف "دالجرين وآخرون" (Dahlgren, et al., 2021, P. 12) التمويل التشاركي بأنها "نمط التمويل الذي يوفر الرابط بين المستثمرين الذين يمتلكون رأس المال ورجال الأعمال الذين يقدمون السلع والخدمات".

ويُعرف التمويل التشاركي إجرائيًا بأنه هو نموذج تمويلي رقمي جديد يتيح للأفراد والشركات المساهمة تمويل المشاريع الريادية من خلال المنصة الإلكترونية، سواء أكان ذلك على شكل استثمارات مباشرة أو قروض جماعية، وذلك لتمكين رواد الأعمال بالمملكة العربية السعودية من الوصول لمصادر تمويل غير تقليدية تُعزز من فرص نجاح مشاريعهم.

• **المشاريع الريادية:** عرف "الشيخ والبدرات" (Al-Shaikh & Al-bderat, 2023, P. 610-611) المشاريع الريادية بأنها "مشاريع ذات قيم إبداعية وأفكار إبداعية لإنشاء مشروع جديد يتم من خلاله إطلاق منتجات جديدة أو تطوير المنتجات الحالية وتحسينها بطريقة مبتكرة تساهم في نقل الموارد الاقتصادية من مستوى إنتاج منخفض إلى مستوى إنتاج مرتفع".

كما عرف الصاوي (٢٠٢٢، ص. ١٩٨٢) المشاريع الريادية بأنها "مجموعة من العمليات التي تبدأ من القدرة على إيجاد حلول ابتكارية لمشكلات مجموعة من الأفراد، والبدء في تنفيذ هذه الحلول من خلال إنشاء مؤسسة تستقطب كوادرات عقول مميزة والقدرة على التطوير والنمو باستمرار من خلال إضافة تحسينات دائمة ومستمرة".

وتُعرف المشاريع الريادية إجرائيًا بأنها هي المشاريع الناشئة والمبتكرة التي يتم إطلاقها وريادتها من قبل رواد الأعمال بالمملكة العربية السعودية، والتي تحتاج إلى الدعم المالي لضمان استمراريتها ونموها من خلال نموذج التمويل التشاركي.

• **الاستدامة المالية:** عرف "رازا وآخرون" (Raza, et al., 2020, P. 891) الاستدامة المالية بأنها "التوافق طويل الأمد بين نمو الإيرادات والخطط التشغيلية والمالية المعتمدة من خلال التوازن بين النمو العالي والمخاطر المالية العالية".

كما عرف يغمور (٢٠٢٢، ص. ٦٧٨) الاستدامة المالية بأنها "قدرة المؤسسة على تنويع مواردها المالية واستدامتها من خلال مجموعة من المداخل والمشاريع الاستثمارية التي تضمن تحقيق رسالتها وغايتها الاستراتيجية، وتحسين وتطوير جودة نظمها الإدارية، وتدعيم ميزتها التنافسية".

وتُعرف الاستدامة المالية إجرائيًا بأنها قدرة المشاريع الريادية على تحقيق الاستقرار المالي الذي يضمن استمراريتها ونموها على المدى الطويل، من خلال مصادر التمويل المستقرة والمتنوعة.

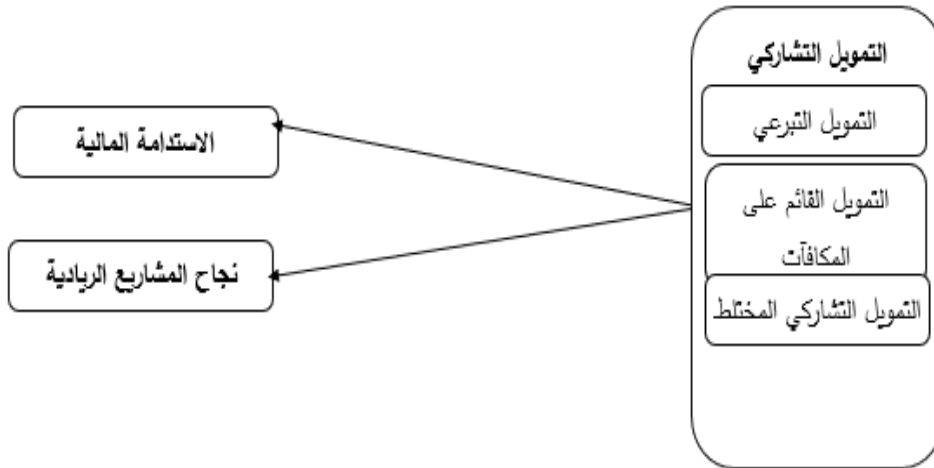
١٤.١ فرضيات الدراسة:

١. الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على "لا يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) للتمويل التشاركي على الاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية"، ويندرج منها

عدد من الفرضيات الفرعية وتتمثل في الآتي: -

- لا يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) للتمويل التبرعي على الاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية.
 - لا يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) للتمويل القائم على المكافآت على الاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية.
 - لا يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) للتمويل التشاركي المختلط على الاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية.
٢. الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على "لا يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) للتمويل التشاركي على نجاح المشاريع الريادية بالمملكة العربية السعودية"، ويندرج منها عدد من الفرضيات الفرعية وتتمثل في الآتي: -
- لا يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) للتمويل التبرعي على نجاح المشاريع الريادية بالمملكة العربية السعودية.
 - لا يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) للتمويل القائم على المكافآت على نجاح المشاريع الريادية بالمملكة العربية السعودية.
 - لا يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) للتمويل التشاركي المختلط على نجاح المشاريع الريادية بالمملكة العربية السعودية.

١٥.١ نموذج الدراسة:



شكل (١-٢) نموذج الدراسة

المصدر: إعداد الباحثة

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

١.٢ الدراسات السابقة

يشتمل هذا الجزء على الدراسات والبحوث العربية والأجنبية المتصلة بموضوع الدراسة والتي تم الاطلاع عليها، وذلك بهدف الاستفادة منها في توضيح الحاجة إلى إجراء الدراسة الحالية وتحديد منهجها. هذا فضلاً عن معرفة أهم ما توصلت إليه من نتائج قد تفيد في بناء الدراسة الحالية، وتأسيس إطارها النظري، وأخيراً إبراز موقع الدراسة الحالية بالنسبة للدراسات السابقة، وما يمكن أن تسهم به في هذا المجال وفي تلك المرحلة.

١.١.٢ أولاً: الدراسات العربية

استقصت دراسة خولة وآخرون (٢٠٢٤) بعنوان "التمويل الجماعي كآلية مستحدثة لتمويل المؤسسات الناشئة" دراسة تطبيقية في الدول العربية والإسلامية" التعرف على دور التمويل الجماعي كأحد البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الناشئة، وقياس مدى فعاليته في دعم الابتكار وريادة الأعمال، وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، كما تهدف إلى مقارنة التمويل الجماعي بالمؤسسات التمويلية التقليدية، وتحليل التحديات التي تواجه منصات، ومدى تأثيرها على استدامة المشاريع الناشئة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، ومنهج دراسة الحالة بجمع المعلومات عن طريق المواقع الإلكترونية الرسمية للمنصات المدروسة والرجوع إلى بعض المصادر العربية كمناهج للدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: يمثل التمويل الجماعي آلية تمويلية فعالة لدعم المؤسسات الناشئة؛ حيث يسهم في تعزيز الابتكار وريادة الأعمال من خلال توفير بديل مرن وسريع مقارنة بالمؤسسات التمويلية التقليدية، كما يُظهر التمويل الجماعي دوراً محورياً في تحقيق التنمية المستدامة عبر خلق فرص عمل وزيادة الإنتاجية، ورغم ذلك تواجه منصات التمويل الجماعي تحديات تتعلق بضعف ثقة المستثمرين، وغياب الأطر القانونية الداعمة مما يستوجب تطوير سياسات تنظيمية لتعزيز مصداقية هذا النموذج وضمان استدامته كمصدر تمويلي موثوق للمشاريع الناشئة، وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها ينبغي على الحكومات والمؤسسات التعليمية تكثيف الجهود لنشر الوعي بأهمية المؤسسات الناشئة ودورها في دعم الاقتصاد، وذلك من خلال تعزيز ثقافة ريادة الأعمال بين الشباب وتشجيعهم على الابتكار والمبادرة في إنشاء مشاريعهم الخاصة.

سعت دراسة بلعور وبن حمدون (٢٠٢٤) بعنوان "منصات التمويل الجماعي الإسلامي كآلية لدعم ريادة الأعمال الاجتماعية - دراسة استعراضية لبعض المنصات النشطة في الوطن العربي" مدى إسهام منصات التمويل الجماعي الإسلامي في سد فجوة تمويل ريادة الأعمال الاجتماعية في الدول العربية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي كمنهج للدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: إسهام منصات التمويل الجماعي الإسلامي في تقليل الفجوة التمويلية التي تواجه مشاريع ريادة الأعمال

الاجتماعية في الدول العربية من خلال توفير آليات تمويل تتماشى مع القيم والمعتقدات الإسلامية، ومع ذلك فإن ضعف انتشار هذه المنصات أو محدودية نشاطها يزيد من تحديات التمويل مما يستدعي مزيداً من الجهود لتنظيمها وتقنيها، وتعزيز بنيتها التحتية، خاصة في مجالات الدفع الإلكتروني وتحويل الأموال، كما يوفر التمويل الجماعي الإسلامي فرصة لتعزيز ريادة الأعمال الاجتماعية مما يسهم في حل المشكلات الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية، وقد أوصت الدراسة بضرورة تقديم برامج تدريبية متخصصة في تنمية المهارات الإبداعية في المجال الاجتماعي بهدف تحويل الأفكار المبتكرة إلى مشاريع ناجحة إضافة إلى تدريب رواد الأعمال على أسس تأسيس وإدارة المشاريع بكفاءة.

هدفت دراسة أحمد (٢٠٢٣) بعنوان "منصات التمويل الجماعي كصيغة مقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي المصري علي ضوء تجربة بعض جامعات المملكة المتحدة" الكشف عن دور التمويل الجماعي في دعم تمويل المشاريع الجامعية، والتعرف علي آراء الخبراء من أساتذة اقتصاديات وتكنولوجيا التعليم ببعض الجامعات المصرية حول (رؤية ورسالة، والقيم الحاكمة، والأهداف الاستراتيجية لمنصة التمويل الجماعي للجامعات المصرية، وقد تكون مجتمع الدراسة من الخبراء وأساتذة الاقتصاديات وتكنولوجيا التعليم في بعض الجامعات المصرية وهي (المنصورة، دمياط، سوهاج، القاهرة، كفر الشيخ، السادات، السويس والزقازيق وحلوان، وعين شمس وجنوب الدواي والأزهر وبها والفيوم)، واشتملت عينة الدراسة على (٣٦) خبيراً، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي كمنهج للدراسة، واستعانت بالاستبانة القائمة علي أسلوب دلفي (Delphi) كأداة للدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: يُعد التمويل الجماعي خياراً فعالاً لتمويل المشاريع الجامعية؛ حيث يقلل الاعتماد على المؤسسات التقليدية، ويدعم مشاركة المستثمرين والمجتمع المدني في تطوير التعليم العالي مما يعزز الابتكار ويوسع فرص الجامعات في الأسواق، وجاء مستوى استجابات الخبراء حول الرؤية المقترحة لمنصة التمويل الجماعي للجامعات المصرية بدرجة مرتفعة؛ حيث جاء في الترتيب الأول عبارة (التمويل اللازم للمشروعات)، وجاءت عبارة في الترتيب الأخير (دعم الأفكار الإبداعية)، وجاء مستوى استجابة الخبراء حول الرسالة المقترحة لمنصة التمويل الجماعي للجامعات المصرية بدرجة مرتفعة؛ حيث جاء في الترتيب الأول فقرة (دعم أواصر الشراكة بين الجامعات والممولين الداعمين للأفكار والمشروعات بالمال والخبرة)، بينما جاء في الترتيب الأخير فقرة (ربط الباحثين الرياديين بالمجتمع ونشر أفكارهم ومشروعاتهم)، كما جاء مستوى استجابات الخبراء حول القيم الحاكمة لعمل منصة التمويل الجماعي للجامعات المصرية بدرجة مرتفعة؛ حيث جاء في الترتيب الأول عبارة (العمل التعاوني المنظم)، وجاء في الترتيب الأخير عبارة (الابتكار للجميع)، وجاء مستوى استجابات الخبراء حول الأهداف الاستراتيجية المقترحة لمنصة التمويل الجماعي للجامعات المصرية بدرجة مرتفعة؛ حيث جاء فقرة (توفير بيئة اقتصادية داعمة تحقق التمويل اللازم للمشروعات) في الترتيب الأول بينما جاءت فقرة (الوساطة المباشرة بين الجمهور وأصحاب المشروعات) في الترتيب الأخير، وجاء مستوى استجابات الخبراء حول الفرص التي يمكن الحصول عليها من خلال انشاء منصة التمويل الجماعي للجامعات المصرية بدرجة مرتفعة حيث جاء في الترتيب الأول عبارة (إيجاد مولين داعمين) بينما جاء في الترتيب الأخير عبارة (طرح

أفكار جديدة)، وقد أوصت الدراسة بضرورة تعزيز استخدام التمويل الجماعي في دعم المشاريع الجامعية من خلال إنشاء منصات متخصصة، وتوفير بيئة تنظيمية مناسبة تشجع المستثمرين والمجتمع المدني على المشاركة، بما يساهم في تطوير التعليم العالي وتعزيز الابتكار والاستدامة المالية للمؤسسات الأكاديمية.

ناقشت دراسة محمد (٢٠٢٢) بعنوان "أثر استخدام الأدوات والتقنيات المالية الحديثة على الاستدامة المالية للمشروعات المتوسطة والصغيرة: دراسة ميدانية" مزايا وتحديات استخدام التقنيات المالية الحديثة في المنشآت؛ والكشف عن العلاقة بين استخدام الأدوات المالية الحديثة على الاستدامة المالية للمنشآت، وقد تكون مجتمع الدراسة من المحاسبين العاملين في المشروعات المتوسطة والصغيرة في جمهورية مصر العربية، واشتملت عينة الدراسة على (١٠٤) محاسباً في جمهورية مصر العربية، وتم اختيارهم بالطريقة العشوائية، واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي، والمنهج الاستنباطي، كما استعانت بقائمة الاستقصاء الإلكترونية كأداة للدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: يمنح استخدام الأدوات والتقنيات المالية الحديثة المنشآت مزايا عديدة، مثل: تقليل التكاليف، سهولة الاستخدام، والتخزين غير المحدود، والتحديث التلقائي، والمرونة في التوسع، ومع ذلك تواجه المنشآت تحديات تشمل: مخاطر الثقة، وإغلاق مزودي الخدمة، والاختراقات الأمنية، وضعف الشفافية؛ وأظهرت النتائج أن هناك علاقة طردية قوية بين استخدام الأدوات والتقنيات المالية الحديثة والاستدامة المالية للمنشآت، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام وفهم مدى أهمية وفعالية استخدام نظام الأدوات والتقنيات المالية الحديثة للمساهمة بشكل أساسي في استمرارية المنشآت، ومن الضروري الاهتمام بتأهيل أصحاب المشاريع لفهم نظام الأدوات والتقنيات المالية الحديثة بشكل أفضل.

ناقشت دراسة فلرج الله وحمادي (٢٠٢٢) بعنوان "أهمية التمويل التشاركي في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة" دراسة لبعض الصناديق الوقفية" التعرف على إسهام التمويل التشاركي كأحد البدائل الحديثة في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة وتعزيز الرفاهية المجتمعية، واعتمدت الدراسة المنهج الوثائقي كمنهج للدراسة والذي اعتمد على مراجعة الأدبيات ذات الصلة ب التمويل التشاركي في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة كأداة للدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: إسهام التمويل التشاركي كأحد البدائل الحديثة بفعالية في تحقيق البُعد الاجتماعي للتنمية المستدامة؛ حيث يوفر أدوات تمويل مرنة ومتنوعة مثل الوقف والزكاة والصكوك الإسلامية مما يساعد في الحد من الفقر والبطالة، وتعزيز التضامن الاجتماعي، ودعم القطاعات الأكثر تضرراً أثناء الأزمات، كما يُثبت التمويل الإسلامي قدرته على التكيف مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية من خلال تقاسم المخاطر والربط بالاقتصاد الحقيقي مما يجعله خياراً استراتيجياً لتعزيز الرفاهية المجتمعية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وقد أوصت الدراسة بضرورة تعزيز التمويل التشاركي في تحقيق التنمية المستدامة عبر تفعيل القرض الحسن، بتمكين الجمعيات الخيرية من الاقتراض والاستثمار، ثم توجيه العوائد للأعمال الخيرية أو إعادة إقراضها للمحتاجين.

استكشفت دراسة الجاسم (٢٠٢١) بعنوان "التمويل الجماعي في المنظمات غير الحكومية: دراسة ميدانية على المنظمات في شمال سوريا" مدى مساهمة التمويل الجماعي في دعم المنظمات، وقد تكون مجتمع الدراسة من المنظمات غير الحكومية العاملة في الشمال السوري، واشتملت عينة الدراسة على (٣) منظمات في سوريا، واستخدمت الدراسة المنهج النوعي، كما استعانت بالمقابلات شبه المنظمة كأداة للدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: يسهم التمويل الجماعي في تنويع مصادر التمويل للمنظمات غير الحكومية، مما يقلل من مخاطر محدودية حجم التمويل، رغم أنه لا يغطي كافة احتياجاتها، كما لا تقتصر وظيفة حملات التمويل الجماعي على المشاركة في تأمين التمويل اللازم للمشاريع، بل تدعم الجهود التسويقية للمنظمات، وبجانب ذلك يمنح التمويل الجماعي المنظمات حرية اختيار المشاريع وفقاً للاحتياجات الفعلية، وأوصت الدراسة بضرورة دعم قسم المنح في المنظمات غير الحكومية بأفراد مؤهلين في التسويق الإلكتروني، والتكنولوجيا المالية، للإشراف على حملات التمويل الجماعي، كما يُوصى بالمشاركة في المؤتمرات والورش التدريبية لمتابعة أحدث التجارب العالمية في التمويل الجماعي.

سعت دراسة عبد الوهاب (٢٠٢١) بعنوان "تحو تعزيز تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال التمويل الجماعي وإقراض النظير للنظير" إلى التعرف على تطور وانتشار منصات التمويل الجماعي عالمياً وتأثير الأزمات الاقتصادية على نموها، وتحليل دور إقراض النظير للنظير في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتسليط الضوء على تطوره كبديل للتمويل التقليدي، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: شهدت منصات التمويل الجماعي نمواً متسارعاً خاصة بعد الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨؛ حيث سجلت أعلى معدلات التمويل في آسيا وأمريكا الشمالية وأوروبا مع هيمنة واضحة لكل من الصين، الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وتشير الإحصائيات إلى استمرار ارتفاع معدلات التمويل الجماعي خلال السنوات القادمة رغم التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-١٩ في عام ٢٠٢٠، ويوفر إقراض النظير للنظير فرصاً هامة للمشروعات الصغيرة والمتوسط من خلال نماذجها المتنوعة التي تجعله بديلاً فعالاً لقنوات الإقراض التقليدية، وقد شهد هذا القطاع طفرة غير مسبوقة خاصة مع بروز جمهورية الصين الشعبية كقوة اقتصادية رائدة فيه بفضل تطويرها لمنصات رقمية متخصصة تدعم هذا النوع من التمويل، وتوصي الدراسة بضرورة تعزيز دور الحكومات في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إنشاء هياكل متخصصة لتقديم الدعم والمرافقة، وإجراء تعديلات على السياسات المصرفية لتسهيل إجراءات الإقراض.

تناولت دراسة دمدوم وآخرون (٢٠٢٠) بعنوان "الحاجة إلى التمويل الجماعي كآلية لدعم المؤسسات الناشئة" واقع التوجه نحو التمويل الجماعي للمؤسسات الناشئة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم على تحليل البيانات ذات الصلة بالتمويل الجماعي للمؤسسات الناشئة، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: يعتبر التمويل الجماعي من الأدوات التمويلية المبتكرة التي تحظى باهتمام المستثمرين والمتبرعين وأصحاب المشاريع، فقد أصبح بديلاً لمصادر التمويل التقليدية، وعليه وفر التمويل

الجماعي فرصة حقيقية لدعم الأفكار، والمشاريع غير التقليدية التي تواجه صعوبة في تأمين التمويل اللازم لبدء نشاطها، ومن خلال منصات التمويل الجماعي يتم جمع التبرعات لتنفيذ المشاريع، مما يسهم في خلق فرص عمل إضافية، وزيادة دخل الفرد والقضاء على البطالة، وأوصت الدراسة بضرورة استغلال تقنيات الإنترنت وخاصة وسائل التواصل الاجتماعي للإعلان عن منصات التمويل الاجتماعي، مع تحديد معايير لإنشاء منصات التمويل الجماعي تتناسب مع طبيعة الأنشطة، كما ينبغي خلق حوافز ضريبية، وتنظيمية لمنصات التمويل الجماعي ونشر الوعي المالي بين المدخرين.

استقصت دراسة أبو أمونه (٢٠١٨أ) بعنوان "أثر التكنولوجيا المالية على نماذج الأعمال الإلكترونية: دراسة ميدانية على مواقع التمويل التشاركي الإلكتروني" مستوى التكنولوجيا المالية وريادة الأعمال؛ وأثر التكنولوجيا المالية على ريادة الأعمال، وقد تكون مجتمع الدراسة من الأفراد وأصحاب المشاريع والمستثمرين على مواقع التمويل التشاركي الإلكتروني العربية وموظفي تلك المواقع، واشتملت عينة الدراسة على (١٧) موقع عربي للتمويل التشاركي، و(٥٤٥) موظفًا من موظفي مواقع التمويل التشاركي، وأصحاب المشاريع والمستثمرين، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما استعانت بقائمة الاستقصاء الإلكترونية كأداة للدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: وجود مستوى متوسط من استخدام التكنولوجيا المالية، فيما جاءت درجة ممارسة ريادة الأعمال بدرجة مقبول رغم من العوائق التي تعيق ممارستها كضعف الدعم الحكومي المقدم للرياديين، وأظهرت النتائج وجود أثر معنوي دال إحصائيًا للتكنولوجيا المالية على ريادة الأعمال، مع وجود قيود على التحويلات المالية الإلكترونية في الدول العربية مما يمثل عاملاً سلبياً في عملية التمويل التشاركي الإلكتروني، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الوعي ونشر الثقافة حول نماذج الأعمال الإلكترونية، بما في ذلك التمويل التشاركي، كما يجب العمل على سن القوانين والتشريعات التي تنظم تلك النماذج، مع الاهتمام بالابتكار والإبداع إذ يمثلان العناصر الأساسية لتحقيق النجاح في ريادة الأعمال.

تطرقت دراسة أبو أمونه (٢٠١٨ب) بعنوان "الخصائص المالية للتمويل التشاركي الإلكتروني وأثرها على المشاريع الريادية" إلى الكشف عن أثر الخصائص المالية للتمويل التشاركي الإلكتروني على المشاريع الريادية، وقد تكون مجتمع الدراسة من أصحاب المشاريع والمستثمرين على مواقع التمويل التشاركي الإلكتروني العربية وموظفي مواقع التمويل التشاركي الإلكتروني، واشتملت عينة الدراسة على (٥٤٥) موظفًا والمستثمرين على مواقع التمويل التشاركي الإلكتروني، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما استعانت بقائمة الاستقصاء الإلكترونية كأداة للدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: وجود أثر معنوي دال إحصائيًا للخصائص المالية للتمويل التشاركي الإلكتروني على المشاريع الريادية، إذ حظى التمويل التشاركي الإلكتروني بأهمية كبيرة في تمويل المشاريع الريادية وتحقيقه لكفاءة التمويل وتخفيض التكاليف، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الوعي حول التمويل التشاركي الإلكتروني وأهميته في دعم

المشاريع الريادية، كما يُوصى بتقليل القيود على التحولات المالية الإلكترونية، نظرًا لدورها الفعال في تمويل المشاريع الريادية من خلال التمويل التشاركي الإلكتروني.

٢.١.٢ ثانيًا: الدراسات الأجنبية

هدفت دراسة "دينه، وآخرون" (Dinh, et al., 2024) بعنوان: "التمويل التشاركي الموجه نحو الاستدامة: مراجعة أدبية تكاملية" إلى الكشف عن دور التمويل التشاركي للاستدامة البيئية، وكمنصة لريادة الأعمال، واستخدمت الدراسة المنهج الوثائقي القائم على مراجعة منهجية للأدبيات حول التمويل التشاركي من قواعد بيانات ويب أوف ساينس، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها وجود دور فعال للتمويل التشاركي في تحقيق الاستدامة؛ حيث يمكن لرواد الأعمال الاعتماد على التمويل التشاركي في دعم المشاريع البيئية كمشاريع الطاقة المتجددة، كما يعزز التمويل التشاركي لريادة الأعمال من الشفافية والمشاركة الفعالة مما يجعله منصة مثالية للأعمال الاجتماعية، كما أوصت الدراسة بضرورة تعزيز الشفافية والتواصل بين رواد الأعمال، وتشجيع التمويل الاشتراكي للمشاريع.

هدفت دراسة كل من "مامارو، شيبيندي" (Mamaro & Sibindi, 2022) بعنوان: "الاستدامة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأفريقية خلال جائحة كوفيد-١٩: محددات نجاح التمويل التشاركي" إلى الكشف عن العوامل المؤثرة في نجاح حملات التمويل التشاركي وتحقيق الاستدامة المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا، واستخدمت الدراسة المنهج الكمي التحليلي القائم على تحليل البيانات من قواعد بيانات مركز بيانات الحشود من ديسمبر ٢٠١٩ إلى ديسمبر ٢٠٢٠ لمشاريع التمويل التشاركي، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها تمثلت أبرز العوامل المؤثرة على نجاح حملات التمويل التشاركي، في المبلغ المقدم؛ حيث يؤثر بشكل إيجابي على نجاح حملات التمويل التشاركي فكلما زاد المبلغ المقدم زاد نجاح الحملة، وكذلك كان عدد الداعمين، والتحديثات المتكررة لهما تأثير إيجابي على نجاح الحملة، كما أوصت الدراسة بأن تقوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا بتكثيف جهودها التسويقية، للحصول على التمويل التشاركي وجذب عدد أكبر من المستثمرين.

هدفت دراسة "سالوتزو، وأليجري" (Saluzzo & Alegre, 2021) بعنوان: "دعم رواد الأعمال: دور التأييد من طرف ثالث في منصات التمويل التشاركي" إلى التعرف على دور الدعم من طرف ثالث في منصات التمويل التشاركي في دعم رواد الأعمال، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي القائم على المشاريع المنشورة على منصة التمويل الجماعي الاجتماعي في الولايات المتحدة من نوفمبر ٢٠١١ حتى ديسمبر ٢٠١٦، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها وجود دور فعال للدعم من طرف ثالث في المنصات، مثل مؤسسات التمويل الصغير؛ حيث يعمل على إنجاح الحملات التمويلية بين رواد الأعمال والمستثمرين، كما يمثل التمويل التشاركي نموذجًا بديلًا لجمع الأموال، من خلال مساهمة جمهور واسع من الأفراد بمبالغ صغيرة لتمويل مشاريع مختلفة، كما أوصت الدراسة بأنه يجب على المنصات تقديم إرشادات

وتوجيهات حول كيفية الحصول على تأييد من هذه الجهات، مما يساعد في زيادة فرص نجاح المشاريع المنشورة على المنصة.

هدفت دراسة "العادسي، وآخرون" (Aladdasi, et al., 2021) بعنوان: "التمويل التشاركي بالأسهم ورأس المال المغامر كنماذج تمويل تكاملية لرواد الأعمال المستدامين: مراجعة شاملة" إلى الكشف عن دور كل من التمويل القائم على الأسهم ورأس المال الاستثماري في تمويل رواد الأعمال المستدامين، والتعرف على المخاطر والتحديات التي تواجه الشركات، والمستثمرين، ورواد الأعمال، واستخدمت الدراسة المنهج الوثائقي القائم على مراجعة الأدبيات ذات صلة من الدراسات والأبحاث السابقة من عام ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٠، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها وجود دور فعال لكل من التمويل القائم على الأسهم ورأس المال الاستثماري في تمويل رواد الأعمال؛ حيث يعتبران مكملين لبعضهما البعض خلال طوال استمرار المشروع، ومع ذلك توجد بعض المخاطر المالية والتحديات التي تؤثر على الأطراف المعنية، مثل انعدام الشفافية، والمخاطر المتعلقة بالسيولة، والتحديات القانونية، كما أوصت الدراسة ضرورة تطوير قوانين لحماية حقوق كل من رواد الأعمال والمستثمرين، وتشجيع نماذج التمويل التشاركي كالتنوع القائم على الأسهم ورأس المال الاستثماري.

هدفت دراسة "جيلينشيتش، وسفيب" (Jelinčić & Šveb, 2021) بعنوان: "الاستدامة المالية للتراث الثقافي: مراجعة للتمويل التشاركي في أوروبا" إلى التعرف على دور التمويل التشاركي كآلية تمويل بديلة في تعزيز الاستدامة المالية للمشاريع التراثية الثقافية في أوروبا، واستخدمت الدراسة المنهج الوثائقي القائم على مراجعة منهجية للأدبيات ذات الصلة من قاعدة بيانات جوجل اسكولار، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها وجود دور فعال للتمويل التشاركي؛ حيث يعمل على توفير بديلاً فعالاً للتمويل التقليدي، مما يساعد في تحقيق الاستدامة المالية للمشاريع التراثية، كما يعزز من مشاركة المجتمع والشعور بالملكية، مما يزيد من دعم المجتمع للمشاريع التراثية، كما أوصت الدراسة التركيز على استراتيجية التمويل التشاركي لمشاريع التمويل الثقافي لتعزيز الاستدامة المالية الفعالة.

هدفت دراسة "برناردينو، وسانتوس" (Bernardino & Santos, 2020) بعنوان: "التمويل التشاركي: دراسة استكشافية حول المعرفة والفوائد والحواجز التي يدركها رواد الأعمال الشباب المحتملون" إلى التعرف على دور التمويل التشاركي كآلية تمويل بديلة بين رواد الأعمال الشباب المحتملين في البرتغال، واشتملت عينة الدراسة على (١٩١) من طلاب معهد الإدارة والمحاسبة في بورتو، واستخدمت الدراسة المنهج الكمي، واستعانت بالاستبانة عبر الإنترنت كأداة للدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها وجود دور فعال للتمويل التشاركي؛ حيث يوفر العديد من الفوائد لاستخدامه التي تتجاوز المزايا المالية، مثل توصيل المشروع لجمهور أوسع، والحصول على ملاحظات إضافية من العملاء المحتملين، كما كان رواد الأعمال الشباب المحتملين لديهم معرفة متوسطة حول التمويل التشاركي، مثل استخدام المنصات الإلكترونية لجذب الأموال لمشروع وعدد كبير من الداعمين الذين يساهمون بمبالغ صغيرة من

الأموال، كما أوصت الدراسة بأنه يجب على الجامعات تصميم مناهج تعليمية حول التمويل التشاركي كآلية بديلة للتمويل.

هدفت دراسة "هندراتمي، وآخرون" (Hendratmi, et al., 2020) بعنوان: "تطوير منصة موقع إلكتروني لجمع التبرعات الإسلامية لشركات الناشئة في إندونيسيا" إلى التعرف على دور لتمويل التشاركي الإسلامي للشركات الناشئة في إندونيسيا، واشتملت عينة الدراسة على (٢١) من المدراء التنفيذيين والخبراء من الشركات الناشئة في إندونيسيا، واستخدمت الدراسة المنهج النوعي، واستعانت كأداة للدراسة بالمقابلات ومناقشة مجموعات التركيز، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها وجود دور فعال للتمويل التشاركي الإسلامي؛ حيث تعمل على تمويل الشركات الناشئة من حيث السيولة بعد زيادة أصول الشركة من خلال خطة شراء الأصول، لتسهيل احتياجات المستثمرين والشركات الناشئة، كما أوصت الدراسة أن يقوم المنظمون بوضع إطار قانوني قوي مع تشريعات شاملة تتعلق بمنصة التمويل التشاركي الإسلامي القائمة على المواقع الإلكترونية.

هدفت دراسة "مارتينيز-كليمنت، وآخرون" (Martínez-Climent, et al., 2019) بعنوان: "الاستدامة المالية من خلال التمويل التشاركي" إلى الكشف عن العلاقة بين التمويل التشاركي والتوجه نحو الاستدامة في المشاريع الممولة جماعياً، المنهج الوثائقي القائم على مراجعة جميع المنشورات المتعلقة بالتمويل الجماعي والاستدامة في قاعدة بيانات ويب أوف ساينس، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها وجود علاقة إيجابية بين التمويل التشاركي والتوجه نحو الاستدامة؛ حيث يمكن أن يؤثر التوجه نحو الاستدامة إيجابياً على نجاح حملات التمويل الجماعي، خاصة إذا كانت المشاريع تركز على الإبداع ومدعومة من طرف ثالث، كما أوصت الدراسة يجب على منصات التمويل التشاركي التركيز على دور الاستدامة في عملياتها وتشجيع المشاريع ذات التوجه المستدام.

هدفت دراسة "بتروشينكو، وآخرون" (Petrushenko, et al., 2017) بعنوان: "أثر التمويل التشاركي لمشاريع التنمية الدولية على رأس المال الاجتماعي للمجتمعات المحلية" إلى التعرف على دور مشروع التمويل التشاركي في التعبئة الاجتماعية لسكان المجتمع بأوكرانيا، واشتملت عينة الدراسة على (١٢٦) من المجتمعات المحلية في منطقة سومي بأوكرانيا، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستعانت بالاستبانة كأداة للدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها وجود دور فعال للتمويل التشاركي؛ حيث ساهم في التعبئة الاجتماعية لسكان المجتمع وتحسين مؤشرات رأس المال الاجتماعي، وكذلك ازدادت خصائص رأس المال الاجتماعي بما في ذلك التقاليد في المجتمع، والمعلومات والاتصال، والمناهضة، والثقافة العامة، والتضامن والشمول، كما أوصت الدراسة بضرورة التركيز على آليات التمويل التشاركي في المجتمعات الإقليمية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

هدفت دراسة "كاليك، وموساكوفسكي" (Calic & Mosakowski, 2016) بعنوان: "بدء ريادة الأعمال الاجتماعية: كيف يؤثر التوجه نحو الاستدامة على نجاح التمويل الاشتراكي" إلى الكشف عن تأثير التوجه

نحو الاستدامة على قدرة رواد الأعمال على جمع الموارد المالية عن طريق التمويل التشاركي، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي القائم على تحليل مشاريع التمويل التشاركي المنشورة على منصة كيك ستارتر من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٩، واستعانت كأداة للدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها وجود تأثير إيجابي للتوجه نحو الاستدامة على نجاح التمويل الاشتراكي للمشاريع، كما أن المشاريع التي تتبنى توجه مستدام، سواء كان اجتماعيًا أو بيئيًا، يحقق نجاحًا أكبر في جمع التمويل مقارنة بالمشاريع التجارية، كما أوصت الدراسة بالتركيز على تشجيع رواد الأعمال على تبني توجه مستدام لتعزيز نجاح مشاريعهم والحصول على التمويل.

٢.٢ التعليق النقدي على الدراسات السابقة:

تركز الدراسات العربية بشكل واضح على دور التمويل الجماعي في دعم المؤسسات الناشئة، وريادة الأعمال، والتعليم الجامعي، والاستدامة المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما تركز على آليات التمويل التشاركي الإسلامي ومدى توافقها مع القيم الدينية، كما تركز على دور التكنولوجيا المالية في تعزيز التمويل التشاركي، كما أولت هذه الدراسات اهتمام كبير بالتحديات التي تواجه التمويل الجماعي مثل: غياب الأسس القانونية، وضعف ثقة المستثمرين، والحاجة إلى تنظيم البنية التحتية لمنصات التمويل.

ومن ناحية أخرى ركزت الدراسات الأجنبية على قضايا الاستدامة مثل: دور التمويل التشاركي في تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية، وتعزيز الشفافية في ريادة الأعمال، وكذلك دراسة محددات نجاح حملات التمويل التشاركي وتأثير جائحة كوفيد-١٩ على استدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتقوم الدراسات بشكل رئيسي على التحليل الكمي والبيانات المستمدة من منصات التمويل الجماعي العالمية، مما يمنحها بعدًا تجريبيًا أوسع.

٣.٢ الفجوة البحثية:

من خلال عرض الدراسات العربية والأجنبية تظهر الدراسات العربية قصور في التحليل الكمي والتجريبي لقضايا التمويل الجماعي، حيث تعتمد غالبية الدراسات على المناهج الوصفية والتحليلية دون الاستناد إلى بيانات حقيقية من منصات التمويل الجماعي، كما تقتصر إلى التركيز على دور التمويل الجماعي في تحقيق الاستدامة البيئية، وهو محور أساسي في الدراسات الأجنبية، وتحتاج قضايا الشفافية والثقة بين المستثمرين ومنصات التمويل الجماعي المزيد من الدراسة المتعمقة في الدراسات العربية، وبالتالي تبرز الحاجة إلى الدراسات العربية التي تستخدم المناهج الكمية وتحليل البيانات الفعلية من منصات التمويل الجماعي، وتتناول قضايا الاستدامة البيئية والاجتماعية، مع التركيز على استراتيجيات تعزيز ثقة المستثمرين في النموذج التمويلي الناشئ.

الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة

١.٣ تمهيد:

يوفر هذا الفصل نظرة تفصيلية عن الإجراءات الميدانية التي تم تنفيذها لجمع وتحليل البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة، يشمل ذلك وصفاً وافياً للمنهج المتبع، والذي تم اختياره بعناية ليتناسب مع طبيعة الدراسة وأسئلتها البحثية، كما يقدم الفصل معلومات حول مصادر البيانات المتعددة التي اعتمد عليها الباحث، بالإضافة إلى ذلك، يتم تحديد مجتمع وعينة الدراسة بدقة، مع توضيح المعايير التي استخدمت في اختيار عينة الدراسة، كما يتم عرض أداة جمع البيانات المستخدمة، مع شرح لكيفية التأكد من صحتها وثباتها، وأخيراً، يقدم الفصل وصفاً للإجراءات التي تم اتباعها في جمع البيانات وتحليلها، بما في ذلك الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها لاستخلاص النتائج وتفسيرها.

٢.٣ منهج الدراسة:

تُعتبر الدراسة الحالية من الدراسات الكمية، أي تتبع المدخل الكمي والذي يعتمد بشكل كلي على الأرقام والإحصائيات الرقمية، وهذا في ضوء ما أشار إليه الفضل (٢٠١٩، ص. ١٩) بأن المدخل الكمي هو "المدخل الذي يرتكز بشكل مباشر باستخدام الأرقام والعلاقات الرياضية والأساليب الكمية المختلفة لتحليل وتفسير الكثير من مشكلات إدارة الأعمال".

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي كمنهج للبحث، والذي يُعتبر نوع من أنواع المناهج الكمية، والذي عرفه درويش (٢٠١٨، ص. ١١٨) بأنه "دراسة عامة لظاهرة موجودة في جماعة ما، وفي مكان معين وفي الوقت الحاضر، وهو طريقة من التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لمشكلة اجتماعية"، كما تم استخدام مصدرين أساسيين للمعلومات على النحو التالي:

- **المصادر الأولية:** اعتمدت الدراسة الحالية على (الاستبانة) كمصدر أولي للبيانات، فهي توفر للباحث فرصة فريدة للوصول إلى المعلومات الأصلية والتحقق من صحتها، وبالتالي بناء فهم أعمق وأكثر دقة للموضوع قيد الدراسة.
- **المصادر الثانوية:** اعتمدت الدراسة الحالية على مجموعة متنوعة من المصادر الثانوية، بما في ذلك الكتب والمقالات العلمية باللغتين العربية والإنجليزية، والقوانين والأنظمة الأكاديمية المعمول بها في الجامعات المعنية، بالإضافة إلى الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت الموضوع من زوايا مختلفة، كما تم الاستعانة بمصادر إلكترونية موثوقة للبحث والتحقق من المعلومات.

٣.٣ مجتمع وعينة الدراسة:

يُعرف مجتمع الدراسة بأنه "جميع وحدات المعاينة التي تنتمي إلى مجتمع الدراسة، حيث يتم تحديد وحدة المعاينة والخصائص التي نود قياسها والمتغيرات التي نود استخدامها، ويعتمد تحديد مجتمع الدراسة على

هدف الدراسة بحيث يتطابق مجتمع الدراسة مع المجتمع المستهدف، حيث أن عدم التطابق بين مجتمع الدراسة والمجتمع المستهدف بالدراسة يجعل من غير المقبول علياً تعميم نتائج العينة على المجتمع المستهدف، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن التحديد الواضح لمجتمع المعاينة يتطلب التحديد الواضح لوحدة المعاينة في الدراسة" عاروري (٢٠١٣، ص.ص ١٨-١٩).

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الأطراف المعنية بالتمويل التشاركي والمشاريع الريادية في المملكة العربية السعودية، والتي يمكن تقسيمها إلى فئات مختلفة مثل المستثمرين، والمشاريع الريادية، والخبراء، والمؤسسات الداعمة، ونظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة وصعوبة تحديده، فسوف تعتمد الباحثة على أسلوب المعاينة (العينة) لجمع بيانات الدراسة، والتي تُعرف بأنها "نموذج يشمل جانباً أو جزءاً من محددات المجتمع الأصلي المعني بالبحث التي تكون ممثلة له بحيث تحمل صفاته المشتركة وهذا النموذج يغني الباحث عن دراسة كل وحدات ومفردات المجتمع الأصل خاصة في حالة صعوبة أو استحالة دراسة كل تلك الوحدات" الدليمي وصالح (٢٠١٤، ص. ٧٤)، وسيتم اختيار العينة بالطريقة العشوائية الطبقية، والبالغ عددها (384) مفردة، وذلك طبقاً لمعادلة (بازرعة، ٢٠٠١، ص. ٥٠٤).

٤.٣ أداة الدراسة وإجراءات التأكد من خصائصها السيكمترية:

قامت الباحثة بمراجعة أهداف الدراسة التي هدفت إلى وضع استراتيجيه مقترحه لتطوير منصة الكترونية معتمدة على التمويل التشاركي لدعم المشاريع الريادية وتعزيز الاستدامة المالية، وبعد الاطلاع على الأدب النظري ومراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وجد أن انسب وسيلة لجمع البيانات هي (الاستبانة)، والتي عرفها الضامن (٢٠٠٧، ص. ٩١) على أنها "وسيلة من وسائل جمع المعلومات، وقد يستخدم على إطار واسع ليشمل الأمة أو في إطار ضيق على نطاق المدرسة، وبطبيعة الحال فهو يختلف في طوله ودرجة تعقيده، بالإضافة إلى إن الجهد الأكبر في الاستبيان ينصب على بناء فقرات جيدة والحصول على استجابات كاملة، ومن الأهمية بمكان أن تكون أسئلة الدراسة وفرضياتها واضحة ومعرفة كي يكون بالإمكان بناء الفقرات بشكل جيد"، وقد قام الباحث بالاستفادة من الأدب النظري والدراسات السابقة في بناء الاستبانة وصياغة عبارتها حيث تم تحديد المحاور والأبعاد الرئيسية التي شملتها الاستبانة، كما تم تحديد العبارات التي تقع تحت كل بعد من الأبعاد، وجاءت الاستبانة على النحو التالي:

وصف أداة الدراسة (الاستبانة):

لقد احتوت الاستبانة في صورتها النهائية على جزأين رئيسيين هما:

١. الجزء الأول: عبارة عن بيانات أولية عن عينة الدراسة تتمثل في المعلومات الديموغرافية، والتي تتضمن الآتي:

الجدول رقم (٣-١) يوضح المعلومات الديموغرافية للاستبانة

الرقم	المعلومات الديموغرافية	الفئات
١	الجنس	- ذكر - أنثى
٢	العمر	- أقل من ٢٥ سنة - ٢٥-٣٤ سنة - ٣٥-٤٤ سنة - ٤٥-٥٤ سنة - ٥٥ سنة فأكثر
٣	المستوى التعليمي	- أقل من الثانوية العامة - ثانوية عامة أو ما يعادلها - دبلوم - بكالوريوس - دراسات عليا (ماجستير/دكتوراه)
٤	الفئة التي تنتمي إليها	- مستثمر في المشاريع الريادية - رائد أعمال/صاحب مشروع ريادي - خبير أو مستشار في ريادة الأعمال - ممثل لمؤسسة داعمة (حكومية/خاصة/غير ربحية) - أخرى (يرجى التحديد)
٥	سنوات الخبرة في مجال ريادة الأعمال أو التمويل التشاركي	- أقل من سنة - ١-٣ سنوات - ٤-٦ سنوات - ٧-١٠ سنوات - أكثر من ١٠ سنوات

٢. الجزء الثاني: يتكون من محاور الاستبانة، المتكونة من ثلاثة محاور رئيسية، وهم على النحو التالي:

- المحور الأول: التمويل التشاركي، والذي يتكون من (٢٤) عبارة مقسمة على ثلاثة أبعاد، على النحو التالي:
- البعد الأول: التمويل التبرعي، والذي يتكون من العبارة رقم (١) إلى العبارة رقم (٨).

- البعد الثاني: التمويل القائم على المكافآت، والذي يتكون من العبارة رقم (٩) إلى العبارة رقم (١٦).
- البعد الثالث: التمويل التشاركي المختلط، والذي يتكون من العبارة رقم (١٧) إلى العبارة رقم (٢٤).
- المحور الثاني: الاستدامة المالية والذي يتكون من (٨) عبارات من العبارة رقم (٢٥) إلى العبارة رقم (٣٢).
- المحور الثالث: نجاح المشاريع الريادية والذي يتكون من (٨) عبارات من العبارة رقم (٣٣) إلى العبارة رقم (٤٠).

ولتحديد استجابات العينة، فقد اعتمدت الباحثة على مقياس ليكرت، والذي عرفه كل من (باهي والأزهري، ٢٠١٠، ص. ٣٥٢) بأنه مقياس يُستخدم على نطاق متسع لقياس الاتجاهات والآراء التي وضعها في الأصل رئيس ليكرت، وأثناء وضع مقياس ليكرت، يتم الوصول إلى الدرجات الخام باعتبارها إجابات بديلة متدرجة على الاستبيان، فعلي سبيل المثال، يتم إعطاء الخاضعين للبحث سلسلة من العبارات وثيقة الصلة (ملائمة) ببناء المقياس ويطلب منهم أن يشارروا إلى درجة موافقتهم عن طريق أن يذكروا أوافق بقوة، أوافق، لا أوافق، لا أوافق بقوة ويتم ربط رقم بكل إجابة من الإجابات المحتملة. وقد استخدم الباحث في دراسته مقياس ليكرت الخماسي (لا أوافق بشدة، لا أوافق، محايد، أوافق، أوافق بشدة) لتصحيح أداة الدراسة حيث تعطي الاستجابة لا أوافق بشدة (١)، لا أوافق (٢)، محايد (٣)، أوافق (٤)، أوافق بشدة (٥).

صدق الأداة وثباتها:

- **الصدق الظاهري (صدق المحكمين):** بعد الانتهاء من إعداد الاستبانة وبناء عباراتها، تم إرسال الاستبانة بعد وضع الصورة الأولية لها إلى عدد من الأساتذة المتخصصين، للحكم على مناسبة الصياغة اللغوية ووضوحها ومدى انتماء العبارات للاستبانة، وقد اتفق (84%) من السادة المحكمين على مناسبة الصياغة اللغوية للعبارات وكذلك انتمائها للاستبانة، وبذلك أصبحت الاستبانة في شكله النهائي بعد التأكد من صدقها الظاهري مكونة من (40) عبارة، موزعين على ثلاثة محاور.

تم تطبيق أداة الدراسة (الاستبانة) على عينة استطلاعية والتي عرفها أبو ضاهر (٢٠١٧، ص. ٤) بأنها "عبارة عن عينة صغيرة جدًا يتم اختيارها من الإطار الإحصائي قبل البدء في مرحلة اختيار العينة الفعلية"، فقبل تطبيق الاستبانة على العينة الرئيسية للدراسة، حيث تم إجراء اختبار تجريبي على عينة مكونة من (٣٠) مفردة من مجتمع الدراسة بهدف التأكد من أن الأداة قادرة على قياس ما تم تصميمها لأجله بشكل دقيق وموثوق، وقد شملت هذه العملية حساب معامل ألفا كرونباخ لقياس مدى اتساق عبارات الاستبانة مع بعضها البعض، وحساب معامل ارتباط بيرسون لتقييم مدى ارتباط كل عبارة بالبعد النظري الذي تمثله وذلك على النحو التالي:

- **صدق الأداة (الاستبانة)** يعني صدق الاداة التأكد من أنها سوق تقيس ما أعدت لقياسه، والذي عرفه عبد الرحمن (٢٠٠٨، ص. ١٩٧) على أنه "هناك عدة مفاهيم أساسية تتعلق بصحة الاختبار أو صدقه بمعنى أنه لا يكون الاختبار صادقاً إلا إذا توافر ما يلي: (١) أن يكون الاختبار قادراً

على قياس ما وضع لقياسه. بمعنى أن يكون الاختبار ذا صلة وثيقة بالقدرة التي يقيسها. فالاختبار الذي صمم من أجل قياس القدرة الرياضية على سبيل المثال يجب أن يكون واضحاً أنه يقيس هذه القدرة، وذلك عن طريق مدى صلته بمكونات القدرة الرياضية وعناصرها. (٢) أن يكون الاختبار قادراً على قياس ما وضع لقياسه فقط. بمعنى أن يكون هذا الاختبار قادراً على أن يميز بين القدرة التي يقيسها والقدرات الأخرى التي يحتمل أن تختلط بها أو تتداخل معها. فاختبار في القدرة الرياضية - بجانب قدرته على قياس هذه القدرة - يجب أن يقيسها، فقط بمعنى ألا يتأثر بالقدرة اللغوية على سبيل المثال حيث تصاغ الأسئلة بلغة صعبة غير مناسبة فلا يتمكن المفحوص من الإجابة على بند أو سؤال الرياضيات بسبب حاجز اللغة، وعليه فإن من يقدم إجابة صحيحة على مثل هذا السؤال أو البند فلا بد أن يكون ملماً بهذه اللغة الصعبة مثل إلمامه بالرياضيات أو أكثر. (٣) أن يكون الاختبار قادراً على التمييز بين طرفي القدرة التي يقيسها. بمعنى أن يميز بين الأداء القوى والأداء المتوسط أو الأداء الضعيف. فإذا كانت درجات الاختبار جميعها تتقارب دل ذلك على صدق ضعيف لأنه أي الاختبار في حقيقة الأمر لم يقم بالمهمة الأساسية في عملية القياس، وهي عملية إظهار الفروق الفردية بين أعضاء العينة"، وجاء صدق (الاستبانة) على النحو التالي:

- **صدق الاتساق الداخلي لأبعاد المحور الأول: التمويل التشاركي.** تم حساب صدق الاتساق الداخلي بحساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل عبارة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه العبارة من عبارات المحور الأول بالاستبانة ويوضح نتائجها الجدول التالي:

الجدول رقم (٢-٣) معاملات ارتباط بيرسون بين درجات كل عبارة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه العبارة في المحور الأول: التمويل التشاركي

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
البعد الأول: التمويل التبرعي					
١	.740**	٢	.803**	٣	.876**
٤	.938**	٥	.870**	٦	.871**
٧	.882**	٨	.755**		
البعد الثاني: التمويل القائم على المكافآت					
٩	.795**	١٠	.823**	١١	.884**
١٢	.765**	١٣	.754**	١٤	.778**
١٥	.827**	١٦	.785**		
البعد الثالث: التمويل التشاركي المختلط					
١٧	.802**	١٨	.844**	١٩	.825**
٢٠	.908**	٢١	.719**	٢٢	.693**
٢٣	.712**	٢٤	.760**		

**دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01).

يتبين من الجدول السابق أن معاملات ارتباط العبارات بالدرجة الكلية للعبارة الذي تنتمي إليه العبارة في المحور الأول: التمويل التشاركي جاءت جميعها دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، وجاءت جميع قيم معاملات الارتباط قيم دالة حيث تراوحت في البعد الأول: التمويل التبرعي بين (**-0.740-0.938)، وتراوحت في البعد الثاني: التمويل القائم على المكافآت بين (**-0.754-0.884)، وتراوحت في البعد الثالث: التمويل التشاركي المختلط بين (**-0.693-0.908)، مما يدل على توافر درجة عالية من صدق الاتساق الداخلي لعبارات أبعاد المحور الأول بالاستبانة.

– **الصدق البنائي العام لأبعاد المحور الأول: التمويل التشاركي:** تم التحقق من الصدق البنائي العام لأبعاد المحور الأول من خلال إيجاد معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية لكل بُعد والمتوسط العام للمحور الأول: التمويل التشاركي، ويوضح نتائجها الجدول التالي:

الجدول رقم (٣-٣) معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية لكل بُعد والمتوسط العام للمحور الأول

م	الأبعاد	معامل الارتباط
١	البُعد الأول: التمويل التبرعي	.917**
٢	البُعد الثاني: التمويل القائم على المكافآت	.825**
٣	البعد الثالث: التمويل التشاركي المختلط	.892**

يتبين من الجدول السابق أن قيم معاملات الارتباط لأبعاد المحور الأول: التمويل التشاركي والمتوسط العام للمحور الأول بالاستبانة جاءت بقيم عالية حيث تراوحت بين (**-0.825-0.917) وكانت جميعها دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)؛ مما يدل على توافر درجة عالية من الصدق البنائي للاستبانة.

• **ثبات الأداة (الاستبانة):** يعني ثبات الأداة التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريباً لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات زمنية مختلفة، والذي عرفه بني يونس وأبو البصل (٢٠١٨، ص. ٣٧٩) على أنه "مدى التوافق والاتساق في نتائج الدراسة إذا طبقت أكثر من مرة في ظروف مماثلة، وبتعبير عملي فإن الثبات يشير إلى مدى استقرار نتائج القياس في ظروف متوالية على الرغم من عدم قدرة الباحث على التحكم في ظروف إجراء الاختبار"، وجاء ثبات الأداة (الاستبانة) على النحو التالي:

– **ثبات المحور الأول: التمويل التشاركي** تم حساب معامل ثبات ألفا كرونباخ لأبعاد المحور الأول: التمويل التشاركي والمتوسط العام للمحور الأول بالاستبانة ويوضح نتائجها الجدول التالي:

الجدول رقم (٣-٤) معامل ثبات ألفا كرونباخ لأبعاد المحور الأول والمتوسط العام للمحور الأول بالاستبانة

الرقم	الأبعاد	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
١	البعد الأول: التمويل التبرعي	8	.923
٢	البعد الثاني: التمويل القائم على المكافآت	8	.942
٣	البعد الثالث: التمويل التشاركي المختلط	8	.927
	المتوسط العام	24	.940

يتبين من الجدول السابق أن قيم معاملات الثبات لأبعاد المحور الأول: التمويل التشاركي جاءت بقيم عالية؛ حيث تراوحت قيم معاملات الثبات لأبعاد المحور الأول بين (.923-.942)، وبلغت قيمة معامل الثبات الكلي لأبعاد المحور الأول: (.940)؛ وتشير هذه القيم من معاملات الثبات إلى صلاحية الاستبانة للتطبيق وإمكانية الاعتماد على نتائجها والوثوق بها.

• **صدق الاتساق الداخلي المحور الثاني: الاستدامة المالية:** تم حساب صدق الاتساق الداخلي بحساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الثاني الذي تنتمي إليه العبارة من عبارات المحور الثاني بالاستبانة ويوضح نتائجها الجدول التالي:

الجدول رقم (٣-٥) معاملات ارتباط بيرسون بين درجات كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الثاني الذي تنتمي إليه العبارة في المحور الثاني: الاستدامة المالية

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
٤١	.708**	٤٢	.896**	٤٣	.729**
٤٤	.758**	٤٥	.789**	٤٦	.818**
٤٧	.669**	٤٨	.780**		

** دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01).

يتبين من الجدول السابق أن معاملات ارتباط العبارات بالدرجة الكلية للعبارة الذي تنتمي إليه العبارة في المحور الثاني: الاستدامة المالية جاءت جميعها دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، وجاءت جميع قيم معاملات الارتباط قيم دالة حيث تراوحت في المحور الثاني بين (.669**-.896**)، مما يدل على توافر درجة عالية من صدق الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني بالاستبانة.

– **ثبات المحور الثاني: الاستدامة المالية.** تم حساب معامل ثبات ألفا كرونباخ لعبارات المحور الثاني: الاستدامة المالية والمتوسط العام للمحور الثاني بالاستبانة ويوضح نتائجها الجدول التالي:

الجدول رقم (٣-٦) معامل ثبات ألفا كرونباخ لعبارات المحور الثاني والمتوسط العام للمحور

الرقم	العبارات	معامل ألفا كرونباخ
٢٥	تُعد الاستدامة المالية هدفاً رئيسياً للمشاريع الريادية في المملكة العربية السعودية.	.934
٢٦	يُساهم التنوع في مصادر التمويل في تعزيز الاستدامة المالية للمشاريع الناشئة.	.888
٢٧	تُساعد المنصات الإلكترونية في توفير فرص تمويل أكثر استقراراً للمشاريع.	.956
٢٨	تُعد الشفافية والمصادقية في إدارة الأموال عوامل أساسية لتحقيق الاستدامة المالية.	.915
٢٩	يُسهل التمويل التشاركي في سد الفجوة التمويلية التي تواجهها المشاريع الناشئة.	.899
٣٠	تُساعد التكنولوجيا المالية (FinTech) في تعزيز الاستدامة المالية عبر حلول مبتكرة.	.930
٣١	يُعد التخطيط المالي الجيد من العوامل الحاسمة لضمان استدامة المشاريع الريادية.	.956
٣٢	تُعتبر الشراكات مع الجهات الداعمة عنصراً مهماً في تحقيق الاستدامة المالية للمشاريع.	.860
	المتوسط العام	.945

يتبين من الجدول السابق أن قيم معاملات الثبات لعبارات المحور الثاني: الاستدامة المالية جاءت بقيم عالية؛ حيث تراوحت قيم معاملات الثبات لعبارات المحور الثاني بين (.860-.956)، وبلغت قيمة معامل الثبات الكلي لعبارات المحور الثاني: الاستدامة المالية (.945)؛ وتشير هذه القيم من معاملات الثبات إلى صلاحية الاستبانة للتطبيق وإمكانية الاعتماد على نتائجها والوثوق بها.

• **صدق الاتساق الداخلي للمحور الثالث: نجاح المشاريع الريادية.** تم حساب صدق الاتساق الداخلي بحساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الثالث الذي تنتمي إليه العبارة من عبارات المحور الثالث بالاستبانة ويوضح نتائجها الجدول التالي:

الجدول رقم (٣-٧) معاملات ارتباط بيرسون بين درجات كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الثالث الذي تنتمي إليه العبارة في المحور الثالث: نجاح المشاريع الريادية

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
٧٣	.828**	٧٤	.679**	٧٥	.777**
٧٦	.728**	٧٧	.879**	٧٨	.799**
٧٩	.886**	٨٠	.790**		

** دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01).

يتبين من الجدول السابق أن معاملات ارتباط العبارات بالدرجة الكلية للعبارة الذي تنتمي إليه العبارة في المحور الثالث: نجاح المشاريع الريادية جاءت جميعها دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، وجاءت

جميع قيم معاملات الارتباط قيم دالة حيث تراوحت في المحور الثالث بين (0.679** - 0.886**)، مما يدل على توافر درجة عالية من صدق الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثالث بالاستبانة.

– **ثبات عبارات المحور الثالث: نجاح المشاريع الريادية:** تم حساب معامل ثبات ألفا كرونباخ لأبعاد المحور الثالث: نجاح المشاريع الريادية والمتوسط العام للمحور الثالث بالاستبانة ويوضح نتائجها الجدول التالي:

الجدول رقم (٣-٨) معامل ثبات ألفا كرونباخ لعبارات المحور الثالث والمتوسط العام للمحور الثالث بالاستبانة

م	عبارات المحور الثالث	ألفا كرونباخ
٣٣	يُعتبر التمويل التشاركي أحد العوامل الأساسية لنجاح المشاريع الريادية.	.941
٣٤	تُساهم المنصات الإلكترونية في تسهيل الوصول إلى التمويل وتعزيز فرص نجاح المشاريع.	.941
٣٥	تُعد الاستثمارات المتنوعة عاملاً مساعداً في استمرارية المشاريع الريادية.	.934
٣٦	يُساعد الدعم المجتمعي عبر التمويل التشاركي في بناء سمعة قوية للمشاريع الناشئة.	.967
٣٧	تزيد فرص نجاح المشاريع عند توفر خطط واضحة لإدارة التمويل التشاركي.	.941
٣٨	يُساعد التمويل التشاركي على توسيع نطاق المشاريع الريادية في السوق السعودي.	.960
٣٩	تُساهم الاستراتيجيات التسويقية الفعالة في تحسين فرص المشاريع لجذب التمويل والدعم.	.865
٤٠	تُعتبر البيئة القانونية والتنظيمية من العوامل المؤثرة في نجاح المشاريع المدعومة بالتمويل التشاركي.	.809
	المتوسط العام	.957

يتبين من الجدول السابق أن قيم معاملات الثبات لعبارات المحور الثالث: نجاح المشاريع الريادية جاءت بقيم عالية؛ حيث تراوحت قيم معاملات الثبات لعبارات المحور الثالث بين (0.809 - 0.967)، وبلغت قيمة معامل الثبات الكلي لعبارات المحور الثالث: نجاح المشاريع الريادية (0.957)؛ وتشير هذه القيم من معاملات الثبات إلى صلاحية الاستبانة للتطبيق وإمكانية الاعتماد على نتائجها والوثوق بها.

٥.٣ الأساليب الإحصائية:

بناءً على طبيعة الدراسة والأهداف التي سعت الباحث إلى تحقيقها، تم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) واستخراج النتائج وفقاً للأساليب الإحصائية التالية:

١. **التكرارات والنسب المئوية:** للتعرف على خصائص أفراد عينة الدراسة وفقاً للبيانات الشخصية.

٢. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية: لحساب متوسطات عبارات الاستبيان وكذلك الدرجات الكلية لمحاور الاستبانة بناء على استجابات أفراد عينة الدراسة.
٣. معامل ارتباط بيرسون: لحساب الاتساق الداخلي.
٤. معامل كرونباخ ألفا: لحساب الثبات لعبارات الاستبانة.
٥. تحليل انحدار خطي بسيط: للتحقق من صحة فرضيات الدراسة
٦. معادلة المدى: وذلك لوصف المتوسط الحسابي للاستجابات على كل عبارة وبعد على النحو التالي:

تم تحديد درجة الاستجابة بحيث يعطي الدرجة لا أوافق بشدة (١)، لا أوافق (٢)، محايد (٣)، أوافق (٤)، أوافق بشدة (٥)، ويتم تحديد درجة التحقق لكل محور بناء على ما يلي:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{الحد الأعلى} - \text{الحد الأدنى}}{\text{عدد المستويات}} = \frac{5-1}{5} = 0.80$$

- من 1 إلى أقل من 1.80 تمثل درجة استجابة (منخفضة جداً).
- من 1.80 إلى أقل من 2.60 تمثل درجة استجابة (منخفضة).
- من 2.60 إلى أقل من 3.40 تمثل درجة استجابة (متوسطة).
- من 3.40 إلى أقل من 4.20 تمثل درجة استجابة (عالية).
- من 4.20 إلى 5 تمثل درجة استجابة (عالية جداً).

٦.٣ الخاتمة

تناول هذا الفصل الإجراءات المنهجية التي اتبعتها الدراسة لتحقيق أهدافها، حيث تم تحديد منهج البحث بدقة ليكون ملائماً لطبيعة الدراسة، بالإضافة إلى توضيح مجتمع وعينة الدراسة وأسلوب اختيارها، مما يضمن تمثيلاً دقيقاً للظاهرة المدروسة، كما تم شرح أداة جمع البيانات المستخدمة، والاستناد إلى معايير علمية للتحقق من صدقها وثباتها لضمان موثوقية النتائج. وأخيراً، تم استعراض الأساليب الإحصائية التي تم توظيفها في تحليل البيانات، والتي أسهمت في الوصول إلى نتائج دقيقة تدعم تفسير الظواهر موضوع البحث، وتعد هذه الإجراءات خطوة أساسية وممهدة للفصل التالي، الذي سيتناول تحليل البيانات ومناقشة النتائج التي تم التوصل إليها.

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

١.٤ تمهيد

يتضمن هذا الفصل عرضًا للنتائج التي تم التوصل إليها بعد تطبيق أدوات الدراسة واستخدام الأساليب الإحصائية المشار إليها، وذلك للإجابة عن أسئلة الدراسة، يلي ذلك تفسير النتائج ومناقشتها في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة.

٢.٤ القسم الأول: أسئلة الدراسة

- أولاً: عرض ومناقشة وتفسير نتائج السؤال الأول الذي نص على: ما واقع استخدام التمويل التشاركي في المنصات الإلكترونية بالمملكة العربية السعودية؟

وللإجابة على السؤال قد تم حساب التكرارات والنسب المئوية وحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإبعاد المحور الأول: التمويل التشاركي ومن ثم ترتيب هذه العبارات تنازلياً حسب المتوسط الحسابي لكل بعد، ويبين ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (٤-١) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة للمحور الأول: التمويل التشاركي

الرقم	أبعاد المحور الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة استجابة
١	البعد الأول: التمويل التبرعي	3.96	.596	1	عالية
٢	البعد الثاني: التمويل القائم على المكافآت	3.86	.655	3	عالية
٣	البعد الثالث: التمويل التشاركي المختلط	3.91	.560	2	عالية
	المتوسط العام	3.91	.528	--	عالية

يتبين من الجدول السابق: أن المتوسط العام للمحور الأول: التمويل التشاركي جاء بمتوسط حسابي (3.91) وانحراف معياري (.528) وبدرجة استجابة (عالية)، وجاء في الترتيب الأول (البعد الأول: التمويل التبرعي)، بمتوسط حسابي (3.96)، وانحراف معياري (.596)، يليه في الترتيب الثاني (البعد الثالث: التمويل التشاركي المختلط) بمتوسط حسابي (3.91)، وانحراف معياري (.560)، بينما جاء في الترتيب الأخير (البعد الثاني: التمويل القائم على المكافآت) بمتوسط حسابي (3.86) وانحراف معياري (.655). وجاءت جميع أبعاد المحور الأول بدرجة استجابة (عالية).

ويمكن تفسير حصول المتوسط العام للمحور الأول على درجة استجابة (عالية) إلى إن التمويل التشاركي يُعتبر نموذجاً مبتكراً يعزز من فرص دعم المشاريع الريادية؛ حيث يقدم للأفراد الدعم المالي للمشاريع دون توقع أي مقابل، مما يُسهم في تعزيز المبادرات الاجتماعية والخيرية، ويحصل الممولون على حوافز ملموسة كالمنتجات أو الخدمات الخاصة بالمشروع، مما يخلق حافزاً إضافياً للمشاركة ويعزز من تفاعل الممولين مع المشروع، ويساهم أيضاً في توفير حلولاً مرنة للمستثمرين ويزيد من فرص نجاح المشاريع.

ويتفق هذا جزئياً مع ما توصلت إليه دراسة فلرج الله وحمادي (٢٠٢٢) إسهام التمويل التشاركي كأحد البدائل الحديثة بفعالية في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة؛ حيث يوفر أدوات تمويل مرنة ومتنوعة مثل الوقف والزكاة والصكوك الإسلامية مما يساعد في الحد من الفقر والبطالة، وتعزيز التضامن الاجتماعي، ودعم القطاعات الأكثر تضرراً أثناء الأزمات، كما يُثبت التمويل الإسلامي قدرته على التكيف مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية من خلال تقاسم المخاطر والربط بالاقتصاد الحقيقي مما يجعله خياراً استراتيجياً لتعزيز الرفاهية المجتمعية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

وفيما يلي تم تناول أبعاد المحور الأول بمزيد من التفصيل على النحو التالي:

• البعد الأول: التمويل التبرعي

الجدول رقم (٤-٢) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة للبعد الأول: التمويل التبرعي

م	العبارة	درجة الاستجابة								المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب		درجة الاستجابة
		ك	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة							
١	يُساهم التمويل التبرعي في دعم المشاريع الريادية الناشئة دون الحاجة إلى استرداد الأموال.	ك	181	93	43	29	38	3.91	1.331	5	عالية			
		%	47.1	24.2	11.2	7.6	9.9							
٢	تُعزز الشفافية في جمع التبرعات ثقة الممولين في المنصة الإلكترونية.	ك	206	96	35	22	25	4.14	1.195	1	عالية			
		%	53.6	25	9.1	5.7	6.5							
٣	تُمثل التبرعات مصدراً هاماً لتمويل المشاريع غير الربحية والمجتمعية.	ك	170	123	46	22	23	4.03	1.155	4	عالية			
		%	44.3	32	12	5.7	6							
٤	تُزيد الحملات الترويجية الفعالة من فرص نجاح التمويل التبرعي.	ك	216	76	36	31	25	4.11	1.248	2	عالية			
		%	56.3	19.8	9.4	8.1	6.5							
٥	تُعتمد استدامة التمويل التبرعي على وجود رقابة وتنظيم واضحين.	ك	169	91	38	39	47	3.77	1.414	8	عالية			
		%	44	23.7	9.9	10.2	12.2							
٦	يُساعد التمويل التبرعي في تحفيز الابتكار داخل بيئة المشاريع الريادية.	ك	181	117	41	23	22	4.07	1.154	3	عالية			
		%	47.1	30.5	10.7	6	5.7							
٧	تُعد الثقة في الجهات المستفيدة من العوامل الأساسية لنجاح التمويل التبرعي.	ك	169	104	43	31	37	3.88	1.316	6	عالية			
		%	44	27.1	11.2	8.1	9.6							
٨	تعمل المنصات الإلكترونية المتخصصة على تسهيل عمليات التمويل التبرعي بشكل آمن وفعال.	ك	161	109	44	20	50	3.81	1.372	7	عالية			
		%	41.9	28.4	11.5	5.2	13							
المتوسط العام														
عالية														

يتبين من الجدول السابق: أن المتوسط العام للبعد الأول: التمويل التبرعي جاء بدرجة استجابة (عالية)، وبمتوسط حسابي قدرة (3.96)، وانحراف معياري (596.5)، وجاء في الترتيب الأول العبارة رقم (٢) بمتوسط حسابي (4.11)، وانحراف معياري (1.195) وبدرجة استجابة (عالية)، وجاء في الترتيب الثاني العبارة رقم (٤) بمتوسط حسابي (4.11)، وانحراف معياري (1.248) وبدرجة استجابة (عالية)، يليه في الترتيب الأخير العبارة رقم (٥) بمتوسط حسابي (3.77)، وانحراف معياري (1.414) وبدرجة استجابة (عالية)، وجاءت باقي العبارات بدرجة استجابة (عالية)، بينما تراوحت الانحرافات المعيارية لعبارات البعد الأول بين (1.154-1.414) وهي قيم مرتفعة مما يدل على تباين آراء أفراد عينة الدراسة نحو تلك العبارات.

ويمكن تفسير حصول المتوسط العام للبعد الأول على درجة استجابة (عالية) إلى إن التمويل التبرعي يُعتبر وسيلة فعالة لدعم المشاريع الريادية الناشئة؛ حيث يساعد أصحاب هذه المشاريع في الحصول على الأموال اللازمة دون الحاجة إلى استردادها، مما يخفف من الأعباء المالية، وتُعد التبرعات مصدرًا أساسيًا لتمويل المشاريع غير الربحية والمجتمعية؛ حيث تُسهم في تحقيق أهداف اجتماعية مهمة، كما أن الحملات الترويجية الفعالة تُسقل فرص نجاح التمويل التبرعي، حيث تجذب انتباه الممولين وتوضح قيمة المشاريع المدعومة، بالإضافة إلى ذلك يُساعد التمويل التبرعي في تحفيز الابتكار داخل بيئة المشاريع الريادية، حيث تشجع الأموال المجمعة على تطوير أفكار جديدة وتحسين المنتجات والخدمات، وتُعتبر الثقة في الجهات المستفيدة من العوامل الأساسية لنجاح هذا النوع من التمويل، حيث يشعر الممولون بالاطمئنان عند معرفة أن تبرعاتهم ستُستخدم بالشكل الصحيح، مما يُعزز من قدرة المشاريع على الوصول إلى الدعم اللازم لتحقيق النجاح والاستدامة.

ويمكن تفسير حصول الفقرة رقم (٢) على الترتيب الأول بدرجة استجابة (عالية) إلى إن توفير معلومات واضحة ودقيقة حول كيفية جمع الأموال واستخدامها يُعتبر عنصرًا أساسيًا لبناء الثقة بين الممولين والمنصة، فعندما يشعر الممولون بأن هناك شفافية في العمليات المالية، كتفاصيل المشاريع المدعومة وكيفية توزيع التبرعات، فإنهم يكونون أكثر ميلًا لدعم هذه المشاريع، وهو ما يعزز من مصداقية المنصة ويشجع المزيد من الأفراد والشركات على المشاركة في التمويل التشاركي، مما يسهم في نجاح المشاريع الريادية ويعزز الاستدامة المالية للمنصة.

ويمكن تفسير حصول الفقرة رقم (٥) على الترتيب الأخير بدرجة استجابة (عالية) إلى أن نجاح التمويل التشاركي واستمراره يتطلب وجود آليات فعالة لمراقبة وتوجيه كيفية استخدام الأموال المجمعة، فالرقابة والتنظيم يساعدان في ضمان أن التبرعات تُستخدم بالشكل الصحيح وفي المشاريع التي تم التعهد بدعمها، وعندما تكون هناك معايير واضحة وإجراءات منظمة، يزداد شعور الممولين بالأمان والثقة في أن تبرعاتهم ستُستخدم لتحقيق الأهداف المحددة، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات ودعم المشاريع بشكل مستدام.

ويتفق هذا جزئيًا مع ما توصلت إليه دراسة أحمد (٢٠٢٣) يُعد التمويل الجماعي خيارًا فعالًا لتمويل المشاريع الجامعية؛ حيث يقلل الاعتماد على المؤسسات التقليدية، ويدعم مشاركة المستثمرين والمجتمع

المدني في تطوير التعليم العالي مما يعزز الابتكار ويوسع فرص الجامعات في الأسواق، وجاء مستوى استجابات الخبراء حول الرؤية المقترحة لمنصة التمويل الجماعي للجامعات المصرية بدرجة مرتفعة؛ حيث جاء في الترتيب الأول عبارة (التمويل اللازم للمشروعات)، وجاءت عبارة في الترتيب الأخير (دعم الأفكار الابداعية).

• البعد الثاني: التمويل القائم على المكافآت

الجدول رقم (٤-٣) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات

أفراد العينة للبعد الثاني: التمويل القائم على المكافآت

م	العبارة	درجة الاستجابة								المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الاستجابة
			أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة						
٩	يُعد التمويل القائم على المكافآت نموذجًا محفزًا لجذب الممولين للمشاريع الريادية.	ك	184	72	35	35	58	3.75	1.496	6	عالية		
		%	47.9	18.8	9.1	9.1	15.1						
١٠	تُساهم المكافآت المقدمة للممولين في زيادة إقبالهم على دعم المشاريع.	ك	150	96	39	25	74	3.58	1.522	7	عالية		
		%	39.1	25	10.2	6.5	19.3						
١١	تُعزز البرامج الترويجية والتسويقية من فعالية التمويل القائم على المكافآت.	ك	193	98	40	24	29	4.05	1.240	2	عالية		
		%	50.3	25.5	10.4	6.3	7.6						
١٢	تحتاج المشاريع الريادية إلى وضع استراتيجيات واضحة لاختيار المكافآت المناسبة.	ك	190	97	36	22	39	3.98	1.318	4	عالية		
		%	49.5	25.3	9.4	5.7	10.2						
١٣	يُساعد التمويل القائم على المكافآت في بناء قاعدة جماهيرية داعمة للمشاريع.	ك	204	105	40	18	17	4.20	1.088	1	عالية جدًا		
		%	53.1	27.3	10.4	4.7	4.4						
١٤	تُعد الأنظمة القانونية والتنظيمية من العوامل المؤثرة في نجاح هذا النوع من التمويل.	ك	215	68	29	30	42	4.00	1.392	3	عالية		
		%	56	17.7	7.6	7.8	10.9						
١٥	تزيد موثوقية المنصة الإلكترونية من قدرة المشاريع على جذب التمويل عبر المكافآت.	ك	185	75	40	37	47	3.82	1.430	5	عالية		
		%	48.2	19.5	10.4	9.6	12.2						
١٦	يُعتبر التمويل القائم على المكافآت خيارًا مثاليًا للمشاريع التي تركز على المنتجات أو الخدمات الابتكارية.	ك	140	97	39	25	83	3.48	1.553	8	عالية		
		%	36.5	25.3	10.2	6.5	21.6						
المتوسط العام													
								3.86	.655	--	عالية		

يتبين من الجدول السابق: أن المتوسط العام للبعد الثاني: التمويل القائم على المكافآت جاء بدرجة استجابة (عالية)، وبمتوسط حسابي قدرة (3.86)، وانحراف معياري (655)، وجاء في الترتيب الأول العبارة رقم (١٣) بمتوسط حسابي (4.20)، وانحراف معياري (1.088) وبدرجة استجابة (عالية جدًا)، وجاء في الترتيب الثاني العبارة رقم (١١) بمتوسط حسابي (4.05)، وانحراف معياري (1.240) وبدرجة استجابة (عالية)، ويليه في الترتيب الأخير العبارة رقم (١٦) بمتوسط حسابي (3.48)، وانحراف معياري (1.553) وبدرجة استجابة (عالية)، وجاءت باقي العبارات بدرجة استجابة (عالية)، بينما تراوحت الانحرافات المعيارية لعبارات البعد الثاني بين (1.088-1.553) وهي قيم منخفضة مما يدل على تجانس آراء أفراد عينة الدراسة نحو تلك العبارات.

ويمكن تفسير حصول المتوسط العام للبعد الثاني على درجة استجابة (عالية) إلى إن التمويل القائم على المكافآت يُعتبر نموذجًا محفزًا لجذب الممولين للمشاريع الريادية؛ حيث يوفر وسيلة مباشرة للمشاريع للحصول على الدعم المالي من الأفراد المهتمين بأفكار جديدة ومبتكرة، ومن الجدير بالذكر أن البرامج الترويجية والتسويقية تزيد من فعالية هذا النوع من التمويل؛ حيث تساعد في جذب الانتباه إلى المشروع وتوضيح قيمة المكافآت المقدمة، ويتم ذلك من خلال وضع استراتيجيات واضحة لاختيار المكافآت المناسبة، مما يضمن تلبية توقعات الممولين وتحفيزهم على المشاركة.

ويمكن تفسير حصول الفقرة رقم (١٣) على الترتيب الأول بدرجة استجابة (عالية جدًا) إلى إن التمويل القائم على المكافآت يساهم في بناء قاعدة جماهيرية داعمة للمشاريع من خلال تقديم حوافز للممولين، فعندما يشارك الأفراد في دعم مشروع معين، يحصلون على مكافآت تتراوح بين منتجات أو خدمات خاصة بالمشروع، وهو ما يوفر لهم تجارب فريدة، فهذا النوع من التمويل لا يعزز فقط من فرص جمع الأموال، بل يُشجع أيضًا على تفاعل أعمق بين المشروع والممولين، حيث يشعر الداعمون بأنهم جزء لا يتجزأ من رحلة المشروع ويساهمون في نجاحه.

ويمكن تفسير حصول الفقرة رقم (١٦) على الترتيب الأخير بدرجة استجابة (عالية) إلى إن التمويل القائم على المكافآت يُعتبر خيارًا مثاليًا للمشاريع التي تركز على المنتجات أو الخدمات الابتكارية؛ حيث يوفر وسيلة فعالة لجذب الممولين الذين يتطلعون إلى دعم أفكار جديدة ومبتكرة.

ويتفق هذا جزئيًا مع ما توصلت إليه دراسة بلعور وبن حمدون (٢٠٢٤) إسهام منصات التمويل الجماعي الإسلامي في تقليل الفجوة التمويلية التي تواجه مشاريع ريادة الأعمال الاجتماعية في الدول العربية من خلال توفير آليات تمويل تتماشى مع القيم والمعتقدات الإسلامية.

• البعد الثالث: التمويل التشاركي المختلط

الجدول رقم (٤-٤) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات

أفراد العينة للبعد الثالث: التمويل التشاركي المختلط

م	العبارة	درجة الاستجابة								المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الاستجابة
			أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة						
١٧	يُوفر التمويل التشاركي المختلط حلولاً مرنة لدعم المشاريع الريادية.	ك	174	103	41	29	37	3.91	1.313	5	عالية		
		%	45.3	26.8	10.7	7.6	9.6						
١٨	تزيد فاعلية المنصة الإلكترونية عند دمج أكثر من نوع من التمويل التشاركي.	ك	167	121	44	27	25	3.98	1.192	4	عالية		
		%	43.5	31.5	11.5	7	6.5						
١٩	تساهم استراتيجيات التمويل المختلط في تقليل المخاطر المالية للمشاريع الناشئة.	ك	196	86	36	39	27	4.00	1.284	3	عالية		
		%	51	22.4	9.4	10.2	7						
٢٠	تُعزز هذه الاستراتيجية من قدرة المشاريع على تحقيق الاستفادة المالية.	ك	158	90	50	46	40	3.73	1.375	7	عالية		
		%	41.1	23.4	13	12	10.4						
٢١	يُسهل التمويل التشاركي المختلط على المستثمرين اختيار الأنسب لهم حسب احتياجاتهم.	ك	222	72	34	32	24	4.14	1.244	1	عالية		
		%	57.8	18.8	8.9	8.3	6.3						
٢٢	تعمل الشفافية والوضوح في المنصات الإلكترونية على تحسين ثقة الممولين.	ك	158	92	39	25	70	3.63	1.512	8	عالية		
		%	41.1	24	10.2	6.5	18.2						
٢٣	تحتاج المشاريع الريادية إلى تطوير نماذج عمل مناسبة للاستفادة من التمويل المختلط.	ك	172	97	38	28	49	3.82	1.400	6	عالية		
		%	44.8	25.3	9.9	7.3	12.8						
٢٤	تُعد التشريعات المنظمة للتمويل التشاركي عاملاً أساسيًا في نجاح التمويل المختلط.	ك	187	108	41	20	28	4.06	1.208	2	عالية		
		%	48.7	28.1	10.7	5.2	7.3						
المتوسط العام													
								3.91	.560	--	عالية		

يتبين من الجدول السابق: أن المتوسط العام للبعد الثالث: التمويل التشاركي المختلط جاء بدرجة استجابة (عالية)، وبمتوسط حسابي قدرة (3.91)، وانحراف معياري (560.5)، وجاء في الترتيب الأول العبارة رقم (٢١) بمتوسط حسابي (4.14)، وانحراف معياري (1.244) وبدرجة استجابة (عالية)، وجاء في الترتيب الثاني العبارة رقم (٢٤) بمتوسط حسابي (4.06)، وانحراف معياري (1.208) وبدرجة استجابة (عالية)، ويليه في الترتيب الأخير العبارة رقم (٢٢) بمتوسط حسابي (3.63)، وانحراف معياري (1.512) وبدرجة استجابة (عالية)، وجاءت باقي العبارات بدرجة استجابة (عالية)، بينما تراوحت الانحرافات المعيارية لعبارات البعد الثالث بين (1.192-1.512) وهي قيم مرتفعة مما يدل على تباين آراء أفراد عينة الدراسة نحو تلك العبارات.

ويمكن تفسير حصول المتوسط العام للبعد الثالث على درجة استجابة (عالية) إلى إن التمويل التشاركي المختلط يوفر حلولاً مرنة لدعم المشاريع الريادية؛ حيث يجمع بين أنواع متعددة من التمويل لتلبية احتياجات مختلفة، وهو ما يزيد من فاعلية المنصة الإلكترونية عند دمج أكثر من نوع من التمويل التشاركي، مما يسهم في جذب شريحة أوسع من المستثمرين، كما تساهم استراتيجيات التمويل المختلط في تقليل المخاطر المالية للمشاريع الناشئة، ويُعزز من قدرة المشاريع على تحقيق الاستدامة المالية، مما يمكنها من الاستمرار في النمو والتطور.

ويمكن تفسير حصول الفقرة رقم (٢١) على الترتيب الأول بدرجة استجابة (عالية) إلى التمويل التشاركي المختلط يُسهل على المستثمرين اختيار الأنسب لهم حسب احتياجاتهم من خلال دمج عناصر التمويل القائم على المكافآت والتمويل القائم على الأسهم، ويتيح هذا النموذج للمستثمرين خيارات متنوعة تتيح لهم تخصيص استثماراتهم بناءً على رغباتهم وأهدافهم المالية، وهذا التنوع في الخيارات يُعزز من التجربة الاستثمارية ويُساعد في تلبية احتياجات مجموعة واسعة من المستثمرين، مما يزيد من فرص نجاح المشاريع ويعزز من استدامتها.

ويمكن تفسير حصول الفقرة رقم (٢٢) على الترتيب الأخير بدرجة استجابة (عالية) إلى إن المنصات الإلكترونية توفر للممولين معلومات دقيقة ومفصلة حول كيفية استخدام التبرعات والمساهمات، فعندما يكون لدى الممولين رؤية واضحة حول العمليات المالية والمشاريع التي يدعمونها، فإنهم يشعرون بالاطمئنان أن أموالهم تُستخدم بالشكل الصحيح وفي الأغراض المحددة.

ويتفق هذا جزئياً مع ما توصلت إليه دراسة خولة وآخرون (٢٠٢٤) يمثل التمويل الجماعي آلية تمويلية فعالة لدعم المؤسسات الناشئة؛ حيث يسهم في تعزيز الابتكار وريادة الأعمال من خلال توفير بديل مرن وسريع مقارنة بالمؤسسات التمويلية التقليدية، كما يُظهر التمويل الجماعي دوراً محورياً في تحقيق التنمية المستدامة عبر خلق فرص عمل وزيادة الإنتاجية.

ويتفق هذا جزئياً مع ما توصلت إليه دراسة محمد (٢٠٢٢) يمنح استخدام الأدوات، والتقنيات المالية الحديثة المنشآت مزايا عديدة، مثل: تقليل التكاليف، سهولة الاستخدام، والتخزين غير المحدود، والتحديث

التلقائي، والمرونة في التوسع، ومع ذلك تواجه المنشآت تحديات تشمل: مخاطر الثقة، وإغلاق مزودي الخدمة، والاختراقات الأمنية، وضعف الشفافية.

• **ثانياً: عرض نتائج السؤال الذي نص على: ما الأهمية النسبية لدعم المشاريع الريادية بالمملكة العربية السعودية؟**

وللإجابة على السؤال قد تم حساب التكرارات والنسب المئوية وحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثالث: نجاح المشاريع الريادية ومن ثم ترتيب هذه الفقرات تنازلياً حسب المتوسط الحسابي لكل فقرة، ويبين ذلك الجدول التالي:

الجدول رقم (٤-٥) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة لفقرات المحور الثالث: نجاح المشاريع الريادية

م	العبارة	درجة الاستجابة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الاستجابة
			أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة				
٣٣	يُعتبر التمويل التشاركي أحد العوامل الأساسية لنجاح المشاريع الريادية.	ك	186	96	40	40	22	4.00	1.235	5	عالية
		%	48.4	25	10.4	10.4	5.7				
٣٤	تُساهم المنصات الإلكترونية في تسهيل الوصول إلى التمويل وتعزيز فرص نجاح المشاريع.	ك	184	98	36	38	28	3.97	1.276	6	عالية
		%	47.9	25.5	9.4	9.9	7.3				
٣٥	تُعد الاستثمارات المتنوعة عاملاً مساعداً في استمرارية المشاريع الريادية.	ك	189	104	40	34	17	4.08	1.160	3	عالية
		%	49.2	27.1	10.4	8.9	4.4				
٣٦	يُساعد الدعم المجتمعي عبر التمويل التشاركي في بناء سمعة قوية للمشاريع الناشئة.	ك	230	70	29	33	22	4.18	1.227	1	عالية
		%	59.9	18.2	7.6	8.6	5.7				
٣٧	تزيد فرص نجاح المشاريع عند توفر خطط واضحة لإدارة التمويل التشاركي.	ك	184	76	42	53	29	3.87	1.344	7	عالية
		%	47.9	19.8	10.9	13.8	7.6				
٣٨	يُساعد التمويل التشاركي على توسيع نطاق المشاريع الريادية في السوق السعودي.	ك	172	76	46	44	46	3.74	1.429	8	عالية
		%	44.8	19.8	12	11.5	12				
٣٩	تُساهم الاستراتيجيات التسويقية الفعالة في تحسين فرص المشاريع لجذب التمويل والدعم.	ك	187	96	45	29	27	4.01	1.242	4	عالية
		%	48.7	25	11.7	7.6	7				
٤٠	تُعتبر البيئة القانونية والتنظيمية من العوامل المؤثرة في نجاح المشاريع المدعومة بالتمويل التشاركي.	ك	198	99	41	21	25	4.10	1.192	2	عالية
		%	51.6	25.8	10.7	5.5	6.5				
المتوسط العام											
								3.99	.693	--	عالية

يتبين من الجدول السابق: أن المتوسط العام للمحور الثالث: نجاح المشاريع الريادية جاء بدرجة استجابة (عالية)، وبمتوسط حسابي قدرة (3.99)، وانحراف معياري (693)، وجاء في الترتيب الأول العبارة رقم (٣٦) بمتوسط حسابي (4.18)، وانحراف معياري (1.227) وبدرجة استجابة (عالية)، وجاء في الترتيب الثاني العبارة رقم (٤٠) (عالية) بمتوسط حسابي (4.10)، وانحراف معياري (1.192) وبدرجة استجابة (عالية)، ويليه في الترتيب الأخير العبارة رقم (٣٨) بمتوسط حسابي (3.74)، وانحراف معياري (1.429) وبدرجة استجابة (عالية)، وجاءت باقي العبارات بدرجة استجابة (عالية)، بينما تراوحت الانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثالث بين (1.160-1.429) وهي قيم مرتفعة مما يدل على تباين آراء أفراد عينة الدراسة نحو تلك الفقرات.

ويمكن تفسير حصول المتوسط العام للمحور الثالث على درجة استجابة (عالية) إلى إن نجاح المشاريع الريادية يتحقق من خلال المنصات الإلكترونية التي تسهل الوصول إلى التمويل وتعزز فرص نجاح المشاريع؛ حيث توفر واجهات سهلة الاستخدام تتيح للمشاريع عرض أفكارها والتفاعل مع الممولين بشكل فعال، هذه المنصات تُعزز من الشفافية وتسمح للممولين باتخاذ قرارات مستنيرة، مما يزيد من احتمالية الحصول على الدعم، وتُعد الاستثمارات المتنوعة عاملاً مساعداً في استمرارية المشاريع الريادية؛ حيث تُزيد من فرص نجاح المشاريع عند توفر خطط واضحة لإدارة التمويل التشاركي.

ويمكن تفسير حصول الفقرة رقم (٣٦) على الترتيب الأول بدرجة استجابة (عالية) إلى الدعم المجتمعي عبر التمويل التشاركي يُعتبر عنصراً حيوياً في بناء سمعة قوية للمشاريع الناشئة، فعندما يشارك الأفراد في تمويل مشروع معين، فإنهم لا يدعمون فقط الفكرة بل يصبحون جزءاً من قصة نجاحها، وهذا الانخراط المجتمعي يُعزز من مصداقية المشروع ويُظهر التزاماً جماعياً تجاه تحقيق أهدافه، كما يُساهم الدعم المجتمعي في خلق شبكة من المؤيدين والمناصرين، مما يزيد من وعي الجمهور بالمشروع، ويعزز من فرص نجاحه في المستقبل.

ويمكن تفسير حصول الفقرة رقم (٣٨) على الترتيب الأخير بدرجة استجابة (عالية) إلى التمويل التشاركي يُعتبر أداة فعالة لتوسيع نطاق المشاريع الريادية في السوق السعودي؛ حيث يوفر فرصاً جديدة للمستثمرين وأصحاب المشاريع على حد سواء، ومن خلال تمكين أصحاب المشاريع من الوصول إلى شريحة واسعة من الممولين، يُعزز التمويل التشاركي من قدراتهم على جمع الأموال اللازمة لتطوير أفكارهم وتنفيذها.

• عرض نتائج السؤال الذي نص على: ما الأهمية النسبية للاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية؟

وللإجابة على السؤال قد تم حساب التكرارات والنسب المئوية وحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني: الاستدامة المالية ومن ثم ترتيب هذه الفقرات تنازلياً حسب المتوسط الحسابي لكل فقرة، ويبين ذلك الجدول التالي:

**الجدول رقم (٤-٦) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات
أفراد العينة لفقرات المحور الثاني: الاستدامة المالية**

م	العبارة	درجة الاستجابة								المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الاستجابة
		ك	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة						
٢٥	تُعد الاستدامة المالية هدفًا رئيسيًا للمشاريع الريادية في المملكة العربية السعودية.	ك	172	86	41	36	49	3.77	1.425	8	عالية		
		%	44.8	22.4	10.7	9.4	12.8						
٢٦	يُساهم التنوع في مصادر التمويل في تعزيز الاستدامة المالية للمشاريع الناشئة.	ك	194	105	45	23	17	4.14	1.116	2	عالية		
		%	50.5	27.3	11.7	6	4.4						
٢٧	تُساعد المنصات الإلكترونية في توفير فرص تمويل أكثر استقرارًا للمشاريع.	ك	210	69	36	36	33	4.01	1.339	5	عالية		
		%	54.7	18	9.4	9.4	8.6						
٢٨	تُعد الشفافية والمصادقية في إدارة الأموال عوامل أساسية لتحقيق الاستدامة المالية.	ك	195	98	35	27	29	4.05	1.250	4	عالية		
		%	50.8	25.5	9.1	7	7.6						
٢٩	يُسهّم التمويل التشاركي في سد الفجوة التمويلية التي تواجهها المشاريع الناشئة.	ك	181	100	39	22	42	3.93	1.336	6	عالية		
		%	47.1	26	10.2	5.7	10.9						
٣٠	تُساعد التكنولوجيا المالية (FinTech) في تعزيز الاستدامة المالية عبر حلول مبتكرة.	ك	213	98	39	17	17	4.23	1.087	1	عالية جدًا		
		%	55.5	25.5	10.2	4.4	4.4						
٣١	يُعد التخطيط المالي الجيد من العوامل الحاسمة لضمان استدامة المشاريع الريادية.	ك	223	67	32	32	30	4.10	1.302	3	عالية		
		%	58.1	17.4	8.3	8.3	7.8						
٣٢	تُعتبر الشراكات مع الجهات الداعمة عنصرًا مهمًا في تحقيق الاستدامة المالية للمشاريع.	ك	176	91	42	37	38	3.86	1.352	7	عالية		
		%	45.8	23.7	10.9	9.6	9.9						
المتوسط العام													
								4.01	.626	--	عالية		

يتبين من الجدول السابق: أن المتوسط العام للمحور الثاني: الاستدامة المالية جاء بدرجة استجابة (عالية)، وبمتوسط حسابي قدرة (4.01)، وانحراف معياري (0.626)، وجاء في الترتيب الأول العبارة رقم (٣٠) بمتوسط حسابي (4.23)، وانحراف معياري (1.087) وبدرجة استجابة (عالية جدًا)، وجاء في الترتيب الثاني العبارة رقم (٢٦) بمتوسط حسابي (4.14)، وانحراف معياري (1.116) وبدرجة استجابة (عالية)، يليه في الترتيب الأخير العبارة رقم (٢٥) بمتوسط حسابي (3.77)، وانحراف معياري (1.425) وبدرجة استجابة (عالية)، وجاءت باقي العبارات بدرجة استجابة (عالية)، بينما تراوحت الانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني بين (1.087-1.425) وهي قيم مرتفعة مما يدل على تباين آراء أفراد عينة الدراسة نحو تلك العبارات.

ويمكن تفسير حصول المتوسط العام للمحور الثاني على درجة استجابة (عالية) إلى إن التنوع في مصادر التمويل يساهم في تعزيز الاستدامة المالية للمشاريع الناشئة؛ حيث يتيح لها الاعتماد على مصادر متعددة لتلبية احتياجاتها المالية، وهو ما يساهم في توفير فرص تمويل أكثر استقراراً للمشاريع، مما يسهل على رواد الأعمال الوصول إلى الدعم المالي اللازم، فتُعد الشفافية والمصادقية في إدارة الأموال عوامل أساسية لتحقيق الاستدامة المالية، حيث تضمن بناء ثقة بين المستثمرين وأصحاب المشاريع.

ويمكن تفسير حصول الفقرة رقم (٣٠) على الترتيب الأول بدرجة استجابة (عالية) إلى إن التكنولوجيا المالية (FinTech) تُساعد في تعزيز الاستدامة المالية عبر حلول مبتكرة؛ حيث تُحدث تحولاً جذرياً في كيفية إدارة الأموال وتقديم الخدمات المالية، فمن خلال تطبيقات الهواتف الذكية، ومنصات التمويل الجماعي، وخدمات الدفع الرقمي، تُتيح التكنولوجيا المالية للأفراد والشركات الوصول إلى مجموعة متنوعة من الأدوات المالية بسهولة وفعالية.

ويمكن تفسير حصول الفقرة رقم (٢٥) على الترتيب الأخير بدرجة استجابة (عالية) إلى المشاريع تسعى إلى تحقيق التوازن بين تحقيق الأرباح وضمان استمرارية النمو، من خلال التركيز على الاستدامة المالية، فيمكن للمشاريع الريادية تطوير استراتيجيات فعالة تُمكنها من مواجهة التحديات الاقتصادية وتلبية احتياجات السوق المتغيرة

- عرض نتائج السؤال الذي نص على: هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠١) بين استخدام التمويل التشاركي في المنصات الالكترونية ودعم المشاريع الريادية وتعزيز الاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية؟

للإجابة على هذا السؤال تم استخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson) بين استخدام التمويل التشاركي في المنصات الالكترونية ودعم المشاريع الريادية وتعزيز الاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية، على النحو التالي:

الجدول رقم (٤-٧) معامل ارتباط بيرسون (Pearson) بين استخدام التمويل التشاركي في المنصات الالكترونية ودعم المشاريع الريادية وتعزيز الاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية

المحور الثاني: تعزيز الاستدامة المالية		المحور الثالث: دعم المشاريع الريادية	
معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
.808**	.000	.770**	.000

** الارتباط دال عند مستوى الدلالة (0.01).

يتبين من الجدول السابق: وجود علاقة ارتباطيه موجبة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التمويل التشاركي في المنصات الالكترونية ودعم المشاريع الريادية وتعزيز الاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية؛ حيث بلغ معامل الارتباط بين التمويل التشاركي في المنصات الالكترونية، وتعزيز الاستدامة المالية (**.808)، وبلغ معامل الارتباط بين التمويل التشاركي في المنصات الالكترونية، ودعم المشاريع

الريادية (**770)، ويمكن تفسير ذلك إلى إن تزايد استخدام هذه المنصات يُسهم في توفير موارد مالية جديدة ويعزز من قدرة المشاريع على تحقيق أهدافها التنموية، فمن خلال تمكين رواد الأعمال من الوصول إلى مجموعة واسعة من الممولين، يُعزز التمويل التشاركي من فرص نجاح المشاريع ويُسهم في بناء بيئة استثمارية أكثر ديناميكية، كما أن الدعم المالي المستمد من التمويل التشاركي يُساعد في تحسين استدامة المشاريع من خلال توفير التمويل اللازم لتطويرها وتوسيع نطاقها.

ويتفق هذا جزئياً مع ما توصلت إليه دراسة محمد (٢٠٢٢) أن هناك علاقة طردية قوية بين استخدام الأدوات والتقنيات المالية الحديثة والاستدامة المالية للمنشآت.

٣.٤ القسم الثاني: فرضيات الدراسة:

- عرض ومناقشة وتفسير نتائج الفرضية التي نصت على: لا يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) للتمويل التبرعي على الاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية.

تم استخدام اختبار تحليل الانحدار لمعرفة وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل التبرعي على الاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية

الجدول رقم (٤-٨) نتائج "تحليل الانحدار" للأثر في التمويل التبرعي على الاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية

المتغير المستقل	B	Beta	R	R2	T.value	Sig.T
التمويل التبرعي	.786	.748	.748 ^a	.559	22.022	.000
المعامل الثابت				.895		
Adj R2				.558		
قيمة F				484.976		
Sig F				.000b		

يتبين من الجدول السابق وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للتمويل التبرعي على الاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية؛ وبذلك تم التحقق من خطأ الفرضية حيث جاءت قيمة (R) (.748a) بمستوى دلالة (.000b)؛ حيث أن التمويل التبرعي يُعتبر وسيلة فعالة لدعم المشاريع الاجتماعية والخيرية؛ حيث يتيح لأصحاب المشاريع الحصول على موارد مالية دون الحاجة إلى سدادها، فهذا النوع من التمويل يُعزز من قدرة المشاريع على تحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية، مما يُسهم في تحسين مستوى الخدمة المقدمة للمجتمع ويعزز من استدامتها المالية.

ويتفق هذا مع ما توصلت إليه دراسة "كاليك، وموساكوفسكي" (Calic & Mosakowski, 2016) وجود تأثير إيجابي للتوجه نحو الاستدامة على نجاح التمويل الاشتراكي للمشاريع، كما أن المشاريع التي تتبنى توجه مستدام، سواء كان اجتماعياً أو بيئياً، يحقق نجاحاً أكبر في جمع التمويل مقارنة بالمشاريع التجارية.

- عرض ومناقشة وتفسير نتائج الفرضية التي نصت على: لا يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) للتمويل القائم على المكافآت على الاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية.

تم استخدام اختبار تحليل الانحدار لمعرفة وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل القائم على المكافآت على الاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية

الجدول رقم (٤-٩) نتائج "تحليل الانحدار" للأثر في التمويل القائم على المكافآت على الاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية

المتغير المستقل	B	Beta	R	R2	T.value	Sig.T
التمويل القائم على المكافآت	.652	.682	.682 ^a	.466	18.241	.000
المعامل الثابت	1.493					
Adj R2	.464					
قيمة F	332.717					
Sig F	.000b نموذج معنوي					

يتبين من الجدول السابق وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للتمويل القائم على المكافآت على الاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية؛ حيث جاءت قيمة (R) (.682a) بمستوى دلالة (.000b)؛ وبذلك تم التحقق من خطأ الفرضية حيث أن يتيح هذا النوع من التمويل لرواد الأعمال الحصول على الدعم المالي من خلال تقديم مزايا ملموسة للمستثمرين، وهو ما يشجع على زيادة المشاركة من قبل الأفراد والمستثمرين، وبالتالي يوفر موارد مالية ضرورية لتطوير المشاريع.

- عرض ومناقشة وتفسير نتائج الفرضية التي نصت على: لا يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) للتمويل التشاركي المختلط على الاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية.

تم استخدام اختبار تحليل الانحدار لمعرفة وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل التشاركي المختلط على الاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية

الجدول رقم (٤-١٠) نتائج "تحليل الانحدار" للأثر في التمويل التشاركي المختلط على الاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية

المتغير المستقل	B	Beta	R	R2	T.value	Sig.T
التمويل التشاركي المختلط	.778	.696	.696 ^a	.484	18.942	.000
المعامل الثابت	.968					
Adj R2	.483					
قيمة F	358.786					
Sig F	.000b نموذج معنوي					

يتبين من الجدول السابق وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للتمويل القائم على المكافآت على الاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية؛ حيث جاءت قيمة (R) (.696a) بمستوى دلالة (.000b)؛ وبذلك تم التحقق من خطأ الفرضية ورفضها، حيث إن يُظهر التمويل التشاركي المختلط يجمع بين عناصر التمويل التبرعي والتمويل القائم على المكافآت، مما يوفر للمستثمرين خيارات متعددة تناسب احتياجاتهم، ومن خلال دمج هذين النوعين، تستطيع المشاريع الريادية جذب مجموعة متنوعة من الممولين، مما يُعزز من فرص نجاحها واستدامتها، وبذلك تمت التحقق من خطأ الفرضية الرئيسية الأولى التي نصت على: لا يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) للتمويل التشاركي على الاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية، ورفضها.

ويتفق هذا جزئياً مع ما توصلت إليه دراسة كل من "مامارو، شبيندي" (Mamaro & Sibindi, 2022) تمثلت أبرز العوامل المؤثرة على نجاح حملات التمويل التشاركي، في المبلغ المقدم؛ حيث يؤثر بشكل إيجابي على نجاح حملات التمويل التشاركي فكلما زاد المبلغ المقدم زاد نجاح الحملة، وكذلك كان عدد الداعمين، والتحديات المتكررة لهما تأثير إيجابي على نجاح الحملة.

- عرض ومناقشة وتفسير نتائج الفرضية التي نصت على: لا يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) للتمويل التبرعي على نجاح المشاريع الريادية بالمملكة العربية السعودية.

تم استخدام اختبار تحليل الانحدار لمعرفة وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل التبرعي على نجاح المشاريع الريادية بالمملكة العربية السعودية

الجدول رقم (٤-١١) نتائج "تحليل الانحدار" للأثر في التمويل التبرعي على نجاح المشاريع الريادية بالمملكة العربية السعودية

المتغير المستقل	B	Beta	R	R2	T.value	Sig.T
التمويل التبرعي	.883	.759	.759 ^a	.576	22.779	.000
المعامل الثابت				.575		
Adj R2				.492		
قيمة F				518.896		
Sig F				0.000b		

يتبين من الجدول السابق وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للتمويل التبرعي على نجاح المشاريع الريادية بالمملكة العربية السعودية؛ حيث جاءت قيمة (R) (.759a) بمستوى دلالة (.000b)، وبذلك تم التحقق من خطأ الفرضية حيث إن التمويل التبرعي يُعتبر وسيلة فعالة لدعم المشاريع؛ حيث يُساعد رواد الأعمال في الحصول على الموارد المالية اللازمة لتطوير أفكارهم وتنفيذها، وهذا النوع من التمويل يعزز من فرص الابتكار والنمو، مما يؤدي إلى تحقيق نجاح أكبر للمشاريع الريادية.

- عرض ومناقشة وتفسير نتائج الفرضية التي نصت على: لا يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) للتمويل القائم على المكافآت على نجاح المشاريع الريادية بالمملكة العربية السعودية.

تم استخدام اختبار تحليل الانحدار لمعرفة وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل القائم على المكافآت على نجاح المشاريع الريادية بالمملكة العربية السعودية

الجدول رقم (٤-١٢) نتائج "تحليل الانحدار" للأثر في التمويل القائم على المكافآت على نجاح المشاريع الريادية بالمملكة العربية السعودية

المتغير المستقل	B	Beta	R	R2	T.value	Sig.T
التمويل القائم على المكافآت	.763	.720	.720 ^a	.518	20.278	.000
المعامل الثابت	1.051					
Adj R2	.517					
قيمة F	411.183					
Sig F	.000b نموذج معنوي					

يتبين من الجدول السابق وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للتمويل القائم على المكافآت على نجاح المشاريع الريادية بالمملكة العربية السعودية؛ حيث جاءت قيمة (R) (.720^a) بمستوى دلالة (.000b)؛ وبذلك تم التحقق من خطأ الفرضية حيث التمويل القائم على المكافآت يوفر لرواد الأعمال إمكانية تجميع الأموال من مجموعة واسعة من الممولين من خلال تقديم مكافآت مغرية، وهو ما يُشجع على زيادة المشاركة والدعم من المستثمرين، مما يُعزز من فرص نجاح المشاريع.

- عرض ومناقشة وتفسير نتائج الفرضية التي نصت على: لا يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) للتمويل التشاركي المختلط على نجاح المشاريع الريادية بالمملكة العربية السعودية.

تم استخدام اختبار تحليل الانحدار لمعرفة وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل التشاركي المختلط على نجاح المشاريع الريادية بالمملكة العربية السعودية

الجدول رقم (٤-١٣) نتائج "تحليل الانحدار" للأثر في التمويل التشاركي المختلط على نجاح المشاريع الريادية بالمملكة العربية السعودية

المتغير المستقل	B	Beta	R	R2	T.value	Sig.T
التمويل التشاركي المختلط	.658	.531	.531 ^a	.282	12.257	.000
المعامل الثابت	1.422					
Adj R2	.280					
قيمة F	150.223					
Sig F	.000b نموذج معنوي					

يتبين من الجدول السابق وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للتمويل القائم على المكافآت على نجاح المشاريع الريادية بالمملكة العربية السعودية؛ حيث جاءت قيمة (R) (0.531^a) بمستوى دلالة ($0.000b$)؛ وبذلك تم التحقق من خطأ الفرضية حيث أن يُعتبر التمويل التشاركي المختلط عاملاً إيجابياً ذو دلالة إحصائية على نجاح المشاريع الريادية في المملكة، فيجمع بين عناصر التمويل التبرعي والتمويل القائم على المكافآت، مما يُتيح لرواد الأعمال تنويع مصادر التمويل وزيادة فرص الحصول على الدعم اللازم، وبذلك تمت التحقق من خطأ الفرضية الرئيسية الثانية التي نصت على: لا يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للتمويل التشاركي على نجاح المشاريع الريادية بالمملكة العربية السعودية، ورفضها.

ويتفق هذا جزئياً مع ما توصلت إليه دراسة أبو أمونه (٢٠١٨أ) وجود أثر معنوي دال إحصائياً للتكنولوجيا المالية على ريادة الأعمال، ووجود أثر معنوي دال إحصائياً للخصائص المالية للتمويل التشاركي الإلكتروني على المشاريع الريادية، إذ حظى التمويل التشاركي الإلكتروني بأهمية كبيرة في تمويل المشاريع الريادية وتحقيقه لكفاءة التمويل وتخفيض التكاليف.

الفصل الخامس: ملخص نتائج الدراسة والتوصيات والمقترحات

يقدم هذا الفصل ملخصًا لما تم عرضه في الفصول السابقة، والنتائج التي تم التوصل إليها، يلي ذلك عدد من التوصيات والمقترحات على نتائج الدراسة.

١.٥ ملخص الدراسة:

- ملخص نتائج السؤال الذي نص على: ما واقع استخدام التمويل التشاركي في المنصات الالكترونية بالمملكة العربية السعودية؟
 - أن المتوسط العام للمحور الأول: التمويل التشاركي جاء بمتوسط حسابي (3.91) وانحراف معياري (528). وبدرجة استجابة (عالية).
 - أن المتوسط العام للبعد الأول: التمويل التبرعي جاء بدرجة استجابة (عالية)، وبمتوسط حسابي قدرة (3.96)، وانحراف معياري (596).
 - أن المتوسط العام للبعد الثاني: التمويل القائم على المكافآت جاء بدرجة استجابة (عالية)، وبمتوسط حسابي قدرة (3.86)، وانحراف معياري (655).
 - أن المتوسط العام للبعد الثالث: التمويل التشاركي المختلط جاء بدرجة استجابة (عالية)، وبمتوسط حسابي قدرة (3.91)، وانحراف معياري (560).
- ملخص نتائج السؤال الذي نص على: ما الأهمية النسبية لدعم المشاريع الريادية بالمملكة العربية السعودية؟
 - أن المتوسط العام للمحور الثالث: نجاح المشاريع الريادية جاء بدرجة استجابة (عالية)، وبمتوسط حسابي قدرة (3.99)، وانحراف معياري (693).
- ملخص نتائج السؤال الذي نص على: ما الأهمية النسبية للاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية؟
 - أن المتوسط العام للمحور الثاني: الاستدامة المالية جاء بدرجة استجابة (عالية)، وبمتوسط حسابي قدرة (4.01)، وانحراف معياري (626).
- ملخص نتائج السؤال الذي نص على: هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠١) بين استخدام التمويل التشاركي في المنصات الالكترونية ودعم المشاريع الريادية وتعزيز الاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية؟
 - وجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التمويل التشاركي في المنصات الالكترونية ودعم المشاريع الريادية وتعزيز الاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية؛ حيث بلغ معامل الارتباط بين التمويل التشاركي في المنصات الالكترونية، وتعزيز الاستدامة المالية

(**808)، وبلغ معامل الارتباط بين التمويل التشاركي في المنصات الالكترونية، ودعم المشاريع الريادية (**770).

- ملخص نتائج الفرضية التي نصت على: لا يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) للتمويل التبرعي على الاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية.
- وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للتمويل التبرعي على الاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية؛ وبذلك تم التحقق من خطأ الفرضية حيث جاءت قيمة (R) (748a) بمستوى دلالة (0.000b).
- ملخص الفرضية التي نصت على: لا يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) للتمويل القائم على المكافآت على الاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية.
- وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للتمويل القائم على المكافآت على الاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية؛ حيث جاءت قيمة (R) (682a) بمستوى دلالة (0.000b).
- ملخص نتائج الفرضية التي نصت على: لا يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) للتمويل التشاركي المختلط على الاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية.
- وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للتمويل القائم على المكافآت على الاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية؛ حيث جاءت قيمة (R) (696a) بمستوى دلالة (0.000b).
- ملخص نتائج الفرضية التي نصت على لا يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) للتمويل التبرعي على نجاح المشاريع الريادية بالمملكة العربية السعودية.
- وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للتمويل التبرعي على نجاح المشاريع الريادية بالمملكة العربية السعودية؛ حيث جاءت قيمة (R) (759a) بمستوى دلالة (0.000b).
- ملخص نتائج الفرضية التي نصت على: لا يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) للتمويل القائم على المكافآت على نجاح المشاريع الريادية بالمملكة العربية السعودية.
- وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للتمويل القائم على المكافآت على نجاح المشاريع الريادية بالمملكة العربية السعودية؛ حيث جاءت قيمة (R) (720a) بمستوى دلالة (0.000b).
- ملخص نتائج الفرضية التي نصت على: لا يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) للتمويل التشاركي المختلط على نجاح المشاريع الريادية بالمملكة العربية السعودية.
- وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للتمويل القائم على المكافآت على نجاح المشاريع الريادية بالمملكة العربية السعودية؛ حيث جاءت قيمة (R) (531a) بمستوى دلالة (0.000b).

٢.٥ توصيات الدراسة:

- تحديد أهداف واضحة ومحددة للمنصة الإلكترونية، مثل زيادة عدد المشاريع المدعومة وتحقيق نسبة نجاح مرتفعة.
- إنشاء واجهة مستخدم سهلة الاستخدام وجذابة، تتيح للمستثمرين ورواد الأعمال التفاعل بسهولة.
- توفير معلومات واضحة حول المشاريع، بما في ذلك التكاليف، الأهداف، والمكافآت.
- تقديم خيارات تمويل متنوعة تتضمن التمويل التبرعي، التمويل القائم على المكافآت، والتمويل القائم على الأسهم.
- وضع آليات واضحة لمراقبة وتقييم المشاريع؛ مما يزيد من ثقة المستثمرين.
- تنظيم ورش عمل وندوات عبر الإنترنت؛ لتعزيز المعرفة حول التمويل التشاركي.
- التعاون مع مؤثرين ورواد أعمال مشهورين؛ لزيادة الوعي بأهمية المنصة الإلكترونية.
- إجراء تقييمات دورية لجمع الملاحظات وتحسين الخدمات المقدمة بناءً على احتياجات المستخدمين.
- تقديم حوافز مميزة، مثل: خصومات أو مزايا للمستثمرين الذين يساهمون في مشاريع متعدد.
- تضمين معايير الاستدامة المالية في تقييم المشاريع المدعومة؛ مما يعزز من نجاحها على المدى الطويل.

٣.٥ مقترحات الدراسة: عمل دراسات مستقبلية:

- "استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل المخاطر في منصات التمويل التشاركي".
- "دور التمويل التشاركي في سد الفجوة التمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة".

قائمة المراجع

أولاً المراجع العربية:

- أحلام، فرج الله؛ مورا، حمادي. (٢٠٢٢). أهمية التمويل التشاركي في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة دراسة لبعض الصناديق الوقفية. *مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة*. ٥ (٢)، ٦٥٣-٦٧٢.
- أحمد، مصطفى أحمد عبدالله. (٢٠٢٣). منصات التمويل الجماعي كصيغة مقترحة لتتويج مصادر تمويل التعليم الجامعي المصري على ضوء تجربة بعض جامعات المملكة المتحدة. *مجلة العلوم التربوية،* ٤ (٤)، ٩٠-٢٦٧.
- الاسكوا. (٢٠٢١). *المرأة إلى ريادة الأعمال في المنطقة العربية دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات*. الأمم المتحدة.
- إسماعيل، رضا مصلحي أحمد. (٢٠١٥). العوامل المؤثرة في إقامة المشاريع الريادية: دراسة ميدانية على شركات الاتصالات في مصر. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، (٢)، ٣٣١-٣٥٩.
- الأعرجي، كاظم سعد عبد الرضا؛ السلطاني، ياسين نادب علي خليل. (٢٠٢١). تحليل واقع الإستدامة المالية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩). *مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية*، ١٣ (١)، ٣٣-٥٣.
- الإمبابي، محمد عبدالحميد أحمد. (٢٠٢٢). العلاقة بين التمويل الريادي والتنمية المستدامة في الاقتصاد المصري. *مجلة البحوث المالية والتجارية بجامعة بورسعيد*، (٤)، ٣٧٣-٤٠٦.
- أمدور، ريان؛ محمداتي، المعتر بالله؛ بوخناف، حمزة. (٢٠٢٣). دور المنصات الرقمية التعليمية في تحصيل الطالب الجامعي - منصة موويل نموذجاً - دراسة على طلبة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة ٠٨ ماي ١٩٤٥ قالمة. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة، الجزائر.
- أبو أمونه، يوسف محمد يوسف. (٢٠١٨). أثر التكنولوجيا المالية على نماذج الأعمال الإلكترونية: دراسة ميدانية على مواقع التمويل التشاركي الإلكتروني. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، ٩ (٤)، ٣٤٨-٣٧١.
- أبو أمونه، يوسف محمد يوسف. (٢٠١٨). الخصائص المالية للتمويل التشاركي الإلكتروني وأثرها على المشاريع الريادية. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، ٩ (٤)، ٣٧٢-٣٩٦.
- باتلر، إيمون. (٢٠٢١). *مدخل إلى ريادة الأعمال* (محمد مطيع، مترجم). منشورات المركز العربي للأبحاث. (العمل الأصلي نشر في ٢٠٢١).
- بازرعة، محمود صادق. (٢٠٠١). إدارة التسويق. مصر: المكتبة الأكاديمية.

باهي، مصطفى؛ الأزهرى، منى (٢٠١٠). معجم المصطلحات الإحصائية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

البراشدية، حفيظة سليمان. (٢٠٢١). ريادة الأعمال الرقمية ظل جائحة كورونا (كوفيد ١٩) الفرص والتحديات. *مجلة المكتبات والمعلومات والتكنولوجيا*. ٤ (١)، ١٧-١.

بلال، ريان. (٢٠٢٢). تقييم وقاع المهارات الريادية لصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة: دراسة ميدانية في الساحل السوري. *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية*، ٤٤ (٤)، ١٥٧-١٧٩.

بلعور، سليمان؛ بن حمدون، خديجة. (٢٠٢٤). منصات التمويل الجماعي الإسلامي كآلية لدعم ريادة الأعمال الاجتماعية - دراسة استعراضية لبعض المنصات النشطة في الوطن العربي. *مجلة معهد العلوم الاقتصادية*، ٢٧ (١)، ١٠٥ - ١٢٥.

بلواضح، عبد العزيز. (٢٠٢١). متطلبات تحقيق إستدامة المالية العامة للدولة في الجزائر. *مجلة دفاتر اقتصادية*، ١٢ (٢)، ٣٩٥-٤١٢.

بوربيعة، غنية. (٢٠٢٢). نحو تحقيق الاستدامة المالية في الدول العربية: أثر تداعيات جائحة كورونا. *مجلة الاقتصاد والبيئة*، ٥ (٢)، ٢٠٨-٢٢٧.

بومامش، أسامة؛ بوكفوس، عبد الباسط. (٢٠٢٣). دور التمويل الرقمي في تعزيز التنمية الاقتصادية دراسة تجارب دولية. (رسالة ماجستير غير منشورة). معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر. بيكيرز، فيكتور. (٢٠١٩). الابتكار في القطاع العام الربط بين القدرة والقيادة. (ترجمة: بندر بن قاسم الهجن)، المملكة العربية السعودية: مركز البحوث والدراسات.

التبيني، قيس خالد ضيف الله؛ العون، سالم سفاح حنيان. (٢٠٢٠). أثر حاضنات الأعمال في تطوير المشاريع الريادية في الأردن. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة آل البيت، الأردن.

تريكي، بن يحيى. (٢٠٢٣). دور المنصات الرقمية في المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية: دراسة تقييمية لمنصة *scholarvox international* بالمكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية النشير الأبراهيمي بالأغواط. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة ابن خلدون-تيارت. الجزائر.

توكل، فادي. (٢٠٢٣). التمويل التشاركي Crowdfunding باستخدام البلوك تشين (Blockchain) وفقاً للنظام القانوني الإماراتي. *المجلة الدولية للفقهاء والقضاء والتشريع*، ٤ (١)، ٩٦ - ١٤٣.

ثابت، طارق عادل. (٢٠١٦). العوامل المؤثرة في نجاح اختيار المشاريع الريادية ضمن برنامج "مبادرون". (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية-غزة، فلسطين.

الجابري، إلهام بدر بن عوض. (٢٠٢٣). أهم مرتكزات الاستدامة المالية في الهدى النبوي: العهد المدني نموذجاً. أبحاث، ١٠ (٤)، ٣٦٧-٤٠٠.

الjasم، صلاح الدين. (٢٠٢١). التمويل الجماعي في المنظمات غير الحكومية: دراسة ميدانية على المنظمات في شمال سوريا. المجلة الدولية للبحوث الاقتصادية والإدارية، ٤ (٢)، ١٨٧-٢٠٤.

جمعية قضاء. (٢٠٢٥). التمويل الجماعي-دراسة فقهية تطبيقية. السعودية.

جندي، قرني جندي قرني. (نوفمبر، ٢٠٢٢). التمويل الجماعي في ضوء أحكام القانون الدولي الخاص. مجلة القانون والاقتصاد. (عدد خاص). ٢٤٧-٣٠٦.

جودي، أمينة؛ بن غزال، ابتسام. (٢٠٢٠). دور التعليم الريادي في تنمية مهارات رائد الأعمال في ظل اقتصاد المعرفة: دراسة استطلاعية لآراء عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة بسكرة- الجزائر. مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، ٤ (٧)، ١٣-٢٤.

الحاوري، محمد أحمد علي. (٢٠١٥). تحليل استدامة المالية العامة في اليمن في ظل تراجع إنتاج النفط. مجلة الدراسات الاجتماعية، (٤٤)، ٢٧٣-٣٤٣.

حسانين، حازم حسانين محمد. (٢٠٢٣). تصور مقترح لاستخدام منصات التمويل الجماعي لأدوات المالية الإسلامية: دراسة وصفية تحليلية للاقتصاد السعودي. مجلة المسلم المعاصر، ٤٥ (١٧٧)، ٢١٩-٢٥٠.

حسنين، صلاح حامد محمد. (٢٠٢٣). الشمول المالي ودوره في تعزيز النمو والاستقرار الاقتصادي: دراسة تحليلية. مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، ٦٥ (٢)، ٢٦١-٣٦١.

الحسون، إبراهيم محمد. (٢٠٢١). المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية: التحديات والمعالجات. مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، ١٤ (٢)، ١١٢-١٣٥.

خن، فتحي. (٢٠١٦). البعد الإسلامي لحوكمة إدارة المال العام بما يضمن الاستدامة المالية وتحقيق المصلحة العامة للأجيال المتعاقبة. مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، (٥١)، ٧٣-٨٢.

خولة، مأمون؛ باية، عبيدي؛ شادلية، زيد؛ خولة، قرفي. (٢٠٢٤). التمويل الجماعي كآلية مستحدثة لتمويل المؤسسات الناشئة "دراسة تطبيقية في الدول العربية والإسلامية. (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجزائر: جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي.

دباب، انيس؛ صالح، ناجية. (٢٠٢٢). عوامل توجه الطلبة الجامعيين نحو إقامة المؤسسات المصغرة الريادية: دراسة حالة طلبة الماستر بجامعة الوادي. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، ١٥، ١٦٦-١٨٤.

درويش، محمود أحمد. (٢٠١٨). *مناهج البحث في العلوم الإنسانية*. مصر: مؤسسة الأمة العربية للنشر والتوزيع.

الدلو، محمد حمدي عاشور؛ الشرفا، ياسر عبد طه. (٢٠١٨). *واقع العوامل الريادية: دراسة حالة حاضنة الأعمال والتكنولوجيا في الجامعة الإسلامية*. (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية (غزة)، فلسطين.

الدليمي، عصام حسن؛ صالح، علي عبد الرحيم. (٢٠١٤). *البحث العلمي أسسه ومناهجه*. الأردن: دار الرضوان للنشر والتوزيع.

دمدوم، زكرياء؛ مرغني، وليد؛ بكوش، لطيفة. (٢٠٢٠). *الحاجة إلى التمويل الجماعي كآلية لدعم المؤسسات الناشئة*. *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية*، ٧ (٣)، ٤٣٧-٤٥٣.

الدوري، جمال أحمد؛ الحيت، أحمد فتحي محمد. (٢٠١٧). *أثر خصائص الريادي في إدارة الأزمة: دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في البنك الإسلامي الأردني*. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*، (٥٣)، ١-١٨.

دينار، كرار حسن؛ الدليمي، حيدر علي محمد. (٢٠٢٣). *الاقتصاد الريعي وتحديات الاستدامة المالية في العراق: دراسة تحليلية*. *مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية*، ١٥ (٤)، ١٧١-١٩٢.

راضي، مازن عيسى صادق الشيخ؛ كاظم، كامل علاوي؛ كاظم، كريم لطفي. (٢٠١٨). *تحليل الاستدامة المالية في العراق*. *مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية*، ١٢ (٢٢)، ١٥-٣٤.

الرفاعي، علاء بن سعد بن رجاء الله؛ كنة، الوليد نور الهدى أحمد. (٢٠٢٥). *واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع العام ودورها في تعزيز الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية*. *مجلة جامعة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، (١١٥)، ١٤١-١٦٣.

روابحية، أسامة؛ عواسة، إلهام، داودي، أمال. (٢٠٢٤). *استخدام المنصات الرقمية في حملات التسويق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة*. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة، الجزائر.

الزبيدي، حيدر حمودي علي؛ نعيم، محمد عبد السادة. (٢٠٢٢). *أبعاد المالية السلوكية في الاستدامة المالية*. *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية*، ١٨ (٣)، ٧٤٥-٧٦٦.

الزميع، فهد علي. (٢٠١٩). *الإطار القانوني لعمليات التمويل الجماعي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة: دراسة مقارنة*. *مجلة الحقوق*، (٤)، ٦٧-١١٧.

أبو سل، محمد ماجد؛ الهابيل، وسيم إسماعيل. (٢٠١٨). مدى فاعلية برامج تمويل المشاريع الصغيرة في تنمية الأعمال الريادية: دراسة حالة الإغاثة الإسلامية- فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية (غزة)، فلسطين.

سلطان، سعدية محمد شاهر. (٢٠١٦). مستوى توفر الخصائص الريادية وعلاقته ببعض المتغيرات الشخصية: دراسة تطبيقية على طلبة البكالوريوس تخصص "إدارة الأعمال" في جامعات جنوب الضفة الغربية. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، ٢٤ (٢)، ١٠٢-١٢٣.

السلموني، تامر محمد رمضان؛ الجارحي، فريد محرم. (٢٠٢٣). أثر الاستدامة المالية على الأداء المالي للمؤسسات "دراسة تطبيقية على قطاع البترول في مصر". المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، ١٤ (٣)، ١١٠١-١١٢٧.

سناني، ريمة؛ بوعلاق، إخلاص. (٢٠٢٤). التمويل التشاركي كآلية لتمويل المؤسسات الناشئة "Ethis" و "Kickstarter" دراسة. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة ٨ ماي ١٩٤٥، الجزائر.

السيد، مصطفى حسني؛ البرماوي، أدهم محمد السيد؛ راضي، محمد محمد السيد. (٢٠٢٤). قياس الاستدامة المالية بالتطبيق على الاقتصاد المصري. مجلة التجارة والتمويل، (١)، ٩٩٩-١٠٣٧.

شحادة، مها خليل يوسف. (٢٠٢٢). التحول الرقمي وريادة الأعمال الرقمية. مجلة رماح للبحوث والدراسات. (٢٢). ٣٧-٦١.

شركة ثمار. (٢٠٢٣). أنواع التمويل في المملكة العربية السعودية. تم الاسترجاع بتاريخ ٢٧-٢-٢٠٢٥، من <https://2u.pw/uqga46TI>

شركة ثمار. (٢٠٢٣). منصات التمويل الجماعي بالدين المرخصة بالسعودية. تم الاسترجاع بتاريخ ٢٧-٢-٢٠٢٥، من <https://2u.pw/IkJ2H9lO>

شركة ثمار. (٢٠٢٥). تحديات ريادة الأعمال في المنطقة العربية. تم الاسترجاع بتاريخ ٢٧-٢-٢٠٢٥، من <https://2u.pw/sYlSiThF>

الشمراي، نوال بنت محمد مستور؛ الشريف، عبد الله بن عبد العزيز بن عبد المطلب. (٢٠٢٤). واقع الاستدامة المالية بجامعة تبوك ومتطلبات تطويرها من وجهة نظر القيادات الأكاديمية. دراسات عربية في التربية وعلم النفس، (١٥٠)، ٢٦٧-٣٠٢.

الشهراني، محمد بن معيض بن سعد آل دواس. (٢٠٢١). التمويل التشاركي صيغه ومخاطره، ووسائل السيطرة عليها. مجلة العلوم الشرعية. (٦٠). ١٥٥-٢٧٠.

الشيبي، محمد بن عبد المحسن. (٢٠٢٢). مدى مساهمة تنوع الإيراد في الاستدامة المالية للمنشآت غير الهادفة للربح: دراسة ميدانية على بعض الجمعيات الخيرية بمنطقة مكة المكرمة. *المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة*، ٢٧ (١)، ٦١-١٠٢.

صالح الدين، سعودي؛ عبد الرؤوف، حماني. (٢٠٢٠). منصات التمويل الجماعي كآلية حديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية*. ٤ (٢)، ٦٠-٥١.

الصاوي، سماح محمد محمد أحمد. (٢٠٢٢). إعادة تدوير عوادم المشاريع التطبيقية للملابس في منتجات معاصرة صديقة للبيئة كنماذج للمشروعات الريادية للشباب. *مجلة البحوث في مجالات التربية النوعية بجامعة المنيا*، ١ (٤٣)، ١٩٧٣-٢٠١٦.

صباح، محمد عزيز زعيل. (٢٠٢٤). استخدام التكنولوجيا في إدارة المشاريع البلدية ودور رئيس القسم في تعزيز التحول الرقمي. *مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية*. ٧٨ (٢)، ١٧١-١٨٩.

صخري، عبد الوهاب. (٢٠٢٢). نحو تعزيز تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال التمويل الجماعي وإقراض النظير للنظير. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*. ١٨ (٢٨)، ٣١٧-٣٣٨.

الصرن، رعد حسن. (٢٠٠٤). نظريات الإدارة والأهمال: دراسة لـ ٤٠١ نظرية في الإدارة وممارساتها ووظائفها. دار الرضا للنشر.

صلاح الدين، عبد العزيز؛ بدر الدين، عاشوري. (٢٠٢٤). منصات التمويل الجماعي كبديل واعد لتمويل المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة -الجزائرية CHRIKY (شريكي منصة حالة دراسة). *مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية*. ١٠ (١٠)، ٢٠-١.

صندوق النقد العربي. (٢٠١٩). *منصات التمويل الجماعي: الآفاق والأطر التنظيمية*. الكويت.

الصواوية، محمد عبد الحميد عوض؛ أبو قاعود، غازي رسمي عايد. (٢٠١٨). *مدى توافر أبعاد فرق العمل وأثرها في نجاح المشاريع الريادية: دراسة تطبيقية على المشاريع الريادية في محافظة الكرك*. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة مؤتى، الأردن.

صويلحي، نور الدين. (٢٠٢٤). مستقبل تمويل الشركات الناشئة: نظرة على العملات المشفرة والتمويل الجماعي. *مجلة اقتصاد المال والأعمال*. ٨ (٢)، ٦٢٥-٦٤٤.

الضامن، منذر. (٢٠٠٧). *أساسيات البحث العلمي*. ط ١، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

أبو ضاهر، كامل سالم. (٢٠١٧). *العينات الإحصائية*. العراق: الجامعة المستنصرية.

طالب، علاء فرحان؛ البناء، زينب مكي محمود. (٢٠١٢). استراتيجية المحيط الأزرق والميزة التنافسية المستدامة. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

آل طعمة، حيدر حسين أحمد محمد. (٢٠١٩). استخدام منهجية (NARDL) في تحليل استدامة الدين العام في العراق. *مجلة الأقتصادي الخليجي*، (٣٩)، ١١١-١٣٤.

طلب، محمد عبد العظيم؛ سجوه، محمد عبد الرحمن هاشم. (٢٠١٥). الاستدامة المالية للدين العام: النماذج القياسية وأهم النتائج. *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، (٥٨)، ١٣٧-١٨٢.

طوبال، أمينة؛ بن دعاس، زهير. (٢٠٢٣). اختبار علاقة مؤشرات الإستدامة المالية بالنتائج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٩. *مجلة أبحاث ودراسات التنمية*، ١٠ (١)، ١٩٧-٢١٦.

عادل، فاطمة الزهراء؛ بلحسين، فاطمة الزهراء. (٢٠٢١). الحاضنات الجامعية كآلية لمرافقة ودعم مشاريع البحث الابتكارية الناشئة: حالة جامعة طاهري محمد بشار. *مجلة الاقتصاد والبيئة*، ٤ (٢)، ١٢-٣٤. عاروري، فتحي أحمد. (٢٠١٣). المعاينة الإحصائية طرقها واستخداماتها. عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.

العاصي، محمد أحمد محمد رزق؛ منصور، محمود إبراهيم. (٢٠٢٥). دور التمويل الجماعي في تمويل مواجهة الأزمات بالتطبيق على قطاع الطاقة في مصر. *مجلة راية الدولية للعلوم التجارية بدمياط الجديدة*، ٤ (١٢)، ١٦٣٠-١٦٨٦.

العبادلة، خالد مصطفى؛ راضي، تامر عبد المنعم؛ عباس، محمد. (٢٠٢٣). أدوات التمويل الإسلامي ودورها في دعم المشاريع الريادية في الاقتصاد الفلسطيني. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، (١)، ٩٩-١٢٦.

عبد أبو السعود، سارة أحمد؛ ساري، حلمي خضر محمد. (٢٠١٧). *المشاريع الريادية للمهندسات الزراعيات الأردنيات: دراسة ميدانية- تحليلية*. (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الأردنية، الأردن.

عبد التواب، نورهان محمد. (٢٠٢٤). معالجة المنصات الرقمية لقضايا تمكين المرأة وعلاقتها بمستوى الحضور الاتصالي لدى مستخدميها. *المجلة العلمية لبحوث المرأة والإعلام والمجتمع*، ١ (٢)، ٣٣٨-٣٦٣.

عبد الحليم، عصام حسني محمد. (٢٠١٧). الاستدامة المالية في ضوء الفكر الاقتصادي والتجارب الدولية مع التطبيق على مصر. *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، ٢٧ (٤٥)، ٤٠٨-٥٢٣.

عبد الرحمن، سعد. (٢٠٠٨). القياس النفسي النظرية والتطبيق. ط٥، مصر: هبة النيل العربية للنشر والتوزيع.

عبد الرحمن، نجلاء إبراهيم؛ النفيعي، ريا محمد. (٢٠٢٠). مدى ارتباط المساءلة المالية بتحقيق الاستدامة المالية في الوحدات الحكومية: دراسة تطبيقية على ديوان المحاسبة العام بمنطقة مكة المكرمة. مجلة الاقتصاد والمالية، ٦ (٢)، ٢٧-١.

عبد العزيز، سلوى محمد. (٢٠٢٠). الاستدامة المالية في الدول المصدرة للنفط: دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي. مجلة السياسة والاقتصاد، ٩ (٨)، ٥٣-١.

عبد الوهاب، صخري. (٢٠٢١). نحو تعزيز تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال التمويل الجماعي وإقراض النظير للنظير. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ١٨ (٢٨)، ٣١٧-٣٣٨.

عبد، هاني سعيد. (٢٠١٥). أثر خصائص الريادة في تكوين الاتجاهات نحو تأسيس المشاريع الريادية بعد التخرج: دراسة مقارنة لطلاب جامعة تبوك ودامعة فهد بن سلطان. مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، ١٩ (٥٧)، ٢٨٣-٣٤٥.

أبو عجيلة، علاء مصطفى عبد المقصود؛ صبيح، وائل علي أحمد. (٢٠٢٣). دور المشروعات الريادية في الحد من أسباب الفقر في مصر (٢٠٠٠-٢٠٢١): دراسة تطبيقية. مجلة البحوث التجارية-كلية التجارة جامعة الزقازيق، ٤٥ (١)، ٦١١-٥٦١.

عرفات، سمية. (٢٠٢٤). رؤية مستقبلية لتأثير المنصات الرقمية على مستخدميها. مجلة الإعلام الرقمي والتنمية المستدامة. (١). ٤-١٢٧.

عصماني، مختار؛ أوكيل، رابع. (٢٠٢٠). تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٢٠ (١)، ٣٢٠-٣٣١.

العكاوي، محمد عيسى قاسم؛ مقدم، محمد إبراهيم حسين. (٢٠١٨). دور التمويل بصيغة المضاربة في إنجاح المشاريع الريادية في فلسطين: دراسة حالة: حاضنة أعمال الجامعة الإسلامية وحاضنة الكلية الجامعية في غزة. (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية (غزة)، فلسطين.

عكور، روان فيصل يوسف؛ عبد النصور، مروان محمد. (٢٠٢٠). أثر استراتيجية العمليات على الخصائص الريادية الديناميكية في المشاريع الريادية الأردنية الصغيرة والمتوسطة الحجم. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.

علام، أحمد علي. (٢٠٢٣). دراسة ميدانية لقياس مدى استجابة الطلاب لثقافة ريادة الأعمال. مجلة كلية التربية، ٣٤ (١٣٦)، ٨٣-١٠٦.

علي، محمد جبار حمد؛ سماقهي، أيوب أنور حمد. (٢٠٢٤). قياس أثر الاستدامة المالية في إقليم كردستان - العراق: دراسة مالية فلسفية. العلوم الاقتصادية، ١٩ (٧٢)، ٦٨-٩٠.

علي، يوسفات. (٢٠٢٤). التمويل الجماعي (الجماهيري)-الماهية والأساسيات. مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال. ٧(٣). ٦٩-٩٠.

عيسى، ثروت عبد الحميد عبد الحافظ؛ حسين، محمد فتحي عبد الفتاح. (٢٠١٩). تحقيق الاستدامة المالية بالجامعات المصرية في ضوء تجارب بعض الجامعات الأجنبية: دراسة تحليلية. مجلة الإدارة التربوية، ٦(٢٢)، ١١-١١٠.

غازي، سمر الأمير غازي عبد الحميد؛ الجزار، فاروق فتحي السيد. (٢٠٢٠). دور ريادة الأعمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع الإشارة إلى الواقع المصري. مجلة التجارة والتمويل، ١-٣٥.

غدار، رفيق. (٢٠٢١). الوساطة المالية وعدم النمو الاقتصادي: أهميتها وآلياتها بين المدخلين التقليدي والإسلامي- دراسة حالة الجزائر. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية. ٨(٢). ٢٩٧-٣١٢.

غلاب، فاتح. (٢٠٢٢). التقرير ومراجعة الاستدامة: حالة مؤسسة سابك "SABIC". مجلة دفا تر اقتصادي، ١٣(١)، ٨٠-٩٦.

غندور، حمزة؛ طايبي، رتيبة. (٢٠٢٢). ريادة الأعمال الرقمية ودورها في تحقيق تنافسية المؤسسات الاقتصادية (دراسة تحليلية). مجلة العلوم القانونية والاجتماعية. ٧(٢). ١١٢١-١١٣٧.

فرج الله، أحلام؛ حمادي، مورا. (٢٠٢٢). أهمية التمويل التشاركي في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة "دراسة لبعض الصناديق الوقفية". مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، ٥(٢)، ٦٥٣-٦٧٢.

فرحات، حسام محمد سليمان؛ حلس، سالم عبد الله سالم. (٢٠١٨). أثر استخدام البرامج المحاسبية المحوسبة على تحسين الأداء المالي للمشاريع الريادية في فلسطين: دراسة حالة: حاضنة يوكاس التكنولوجية- الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية. (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية (غزة)، فلسطين.

فرقة البحث إدارة الأعمال المقاولاتية والتنمية المحلية المستدامة. (٢٠١٩). الإبداع، ريادة الأعمال والتنمية الإقليمية (المحلية) المستدامة: دراسات ميدانية وتجارب رائدة. منشورات مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة.

الفضل، مؤيد عبد الحسين. (٢٠١٩). المنهج الكمي في اتخاذ القرارات الإدارية المثلى. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

الفليت، خلود عطية أحمد؛ بحر، محمد خضر عبد. (٢٠٢١). الإدارة الفعالة للموارد المادية والمالية ودورها في جودة مخرجات المشاريع الريادية: دراسة تطبيقية مقارنة على حاضنات الأعمال في الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية والجامعة الإسلامية بغزة- فلسطين. المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، ١١(٢)، ٢٠٤-٢٢٨.

قصص، جواد محمود؛ العواظلي، محمود توفيق؛ الطالب، غسان سالم صالح. (٢٠١٥). *أثر استخدام صيغ التمويل الإسلامي في مميزات مشاريع الأعمال الريادية: دراسة استكشافية على المصارف الإسلامية العاملة في الأردن*. (رسالة دكتوراة غير منشورة)، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن. قندوز، عبد الكريم أحمد موسى. (٢٠٢٠). *تطوير مقاييس ومؤشرات للقدرة والاستدامة المالية للأوقاف*. مجلة وقف، (١)، ٧٥-١٣٣.

قيطون، أمينة؛ عمر، شهرزاد؛ طوال، سميرة. (٢٠٢٢). *الأرشفة الإلكترونية للوثائق في الجامعة الجزائرية رئاسة جامعة الجلفة زيان عاشور نموذجاً*. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة ابن خلدون - تيارت، الجزائر.

الكيلاني، عادل عبد الله؛ ابن عمر، أحمد عثمان؛ دلعب، أبو بكر خليفة. (٢٠١٧). *استدامة السياسة المالية*. مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، (٥٨)، ٣٨-٤٤.

ماضي، رونق؛ بوشريط، ابتسام؛ سعادة، سارة. (٢٠٢٣). *صناعة المحتوى التعليمي في المنصات الرقمية دراسة ميدانية على شباب ولاية قالمة*. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة، الجزائر.

محروس، رانيا حسن؛ حماده، أسماء شعبان. (٢٠٢٣). *آليات مقترحة لتفعيل ريادة الأعمال الرقمية بالجامعات المصرية*. مجلة كلية التربية بجامعة عين شمس، ١ (٤٧)، ٣٩٣-٤٨٦.

محسن، مها مزهر؛ عبد الحميد، عبدالعزيز شويش. (٢٠٢٣). *دور التمويل الجماعي القائم على الأقراض في تعزيز الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر: دراسة تحليلية في منصات التمويل الجماعي في أندونيسيا*. مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، ٤ (٦)، ٣٥٣-٣٧٦.

محفوظ، هند اوي. (٢٠٢٢). *فرص العمل عبر المنصات الرقمية بين عولمة المهارات وزيادة الرابط الشبكي*. مجلة (المدبر)، ٩ (عدد خاص)، ٨٤-١١٣.

محمد، سحر محمد أبو راضي. (٢٠٢٤). *مسارات لتحقيق الاستدامة المالية للجامعات الحكومية المصرية على ضوء الاستراتيجية الوطنية لتعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٣٠*. مجلة كلية التربية، ٣٥ (١٣٧)، ٤١٠-٥٥٢.

محمد، كريمة حسن محمد. (٢٠٢٢). *أثر استخدام الأدوات والتقنيات المالية الحديثة على الاستدامة المالية للمشروعات المتوسطة والصغيرة: دراسة ميدانية*. المجلة العلمية للبحوث التجارية، (٤)، ١٠-٥٢.

محمود، وفاء عبد الفتاح. (٢٠٢٠). *الاستدامة المالية في التعليم الأساسي لتلبية متطلبات رؤية مصر ٢٠٣٠*. مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، ١٠ (٤)، ١٢٨-٢٢٧.

مرابط، عبدالجليل؛ عبدالهادي، مختار. (٢٠٢٤). منصات التمويل الجماعي آلية مبتكرة لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر مع الإشارة إلى حالة منصة شريكي. *مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة بجامعة ابن خلدون تيارت*، ٧ (٢)، ٣١٥ - ٣٢٨.

مرزاق، أميمة. (٢٠٢٤). توازن المالية العمومية وسؤال الاستدامة: السياق والمتغيرات. *مجلة قراءات علمية في الأبحاث والدراسات القانونية والإدارية*، (٣٧)، ٤٣٤ - ٤٥٢.

مرزوق، سماح عبدالفتاح محمد. (٢٠١٨). إستراتيجية مقترحة لتوظيف بنك المعرفة في الأنشطة العلمية لطفل الروضة. *المجلة العلمية لكلية رياض الأطفال بجامعة أسبوط*، (٧)، ١٥٨ - ٢٠١.

مهداوي، هند؛ مراد؛ إسماعيل. (٢٠٢٢). صيغ التمويل التشاركي (المشاركة والمضاربة) آلية لتحقيق الأمن الاقتصادي. *مجلة الإحياء*، ٢٢ (٣١)، ٥٥٧ - ٥٧٠.

مؤسسة التمويل الدولية. (٢٠٢٣). *بناء مستقبل أفضل. الولايات المتحدة*.

مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية. (٢٠٢٠). *دراسة منصات التمويل الجماعي التعاوني في المملكة العربية السعودية. السعودية*.

الموقع الرسمي لجامعة القدس المفتوحة. (٢٠٢٥). نبذة عن برنامج ماجستير إدارة الأعمال الرقمية. تم الدخول على الموقع بتاريخ: ٢٠٢٥/٢/٢٧، المتاح على الرابط التالي: <https://www.qou.edu/ar/faculties/hstddigital-business-management/index.jsp>

الموقع الرسمي لجامعة المستنصرية. (٢٠٢١). *البوابات والمنصات الرقمية*. تم الدخول على الموقع بتاريخ: ٢٠٢٥/٣/١٨، المتاح على الرابط التالي: https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/8/8_2021_03_31!12_28_08_AM.pdf

الموقع الرسمي لجامعة حمد بن خليفة. (٢٠٢٥). *الإنسان التمويل الأخضر من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة: إمكانات التمويل الإسلامي*. تم الدخول على الموقع بتاريخ: ٢٠٢٥/٣/٢٠، المتاح على الرابط التالي: <https://www.hbku.edu.qa/ar/news/green-finance-sdgs>

الموقع الرسمي للاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي. (٢٠٢٥). *مبادرة مليون رائد أعمال رقمي عربي*. تم الدخول على الموقع بتاريخ: ٢٠٢٥/٣/٢٠، المتاح على الرابط التالي: <https://1made.org>

الموقع الرسمي للاسكوا. (٢٠١٩). *المنصة الإلكترونية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية*. تم الدخول على الموقع بتاريخ: ٢٠٢٥/٣/١٨، المتاح على الرابط التالي: <https://2u.pw/Y30X6>

الموقع الرسمي لمركز الأهرامات للدراسات السياسية والاستراتيجية. (٢٠٢٤). *المنصات الرقمية: الدور وحدود التأثير*. تم الدخول على الموقع بتاريخ: ٢٠٢٥/٣/٢٠، المتاح على الرابط التالي: <https://acpss.ahram.org.eg/News/21180.aspx>

الموقع الرسمي لمركز ريادة الأعمال الرقمية. (٢٠٢٥). أهداف المنصات الرقمية في ريادة الأعمال. تم الدخول على الموقع بتاريخ ٢٠/٣/٢٠٢٥، المتاح على الرابط التالي: <https://code.mcit.gov.sa/ar/Innovation-Lab/center-digital-entrepreneurship>

الموقع الرسمي لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات. (٢٠٢١). "إيتيدا": منصة تعليمية مجانية لتطوير المهارات العملية لرواد الأعمال والشركات الناشئة بالتعاون مع "فيزا". تم الدخول على الموقع بتاريخ ٢٠/٣/٢٠٢٥، المتاح على الرابط التالي: <https://tiec.gov.eg/Arabic/MediaCenter/PressReleases/Pages/ITIDA-VISA-Collab.aspx>

الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الأردنية. (٢٠٢٢). إطلاق المنصة الرقمية لريادة الأعمال. تم الدخول على الموقع بتاريخ ٢٠/٣/٢٠٢٥، المتاح على الرابط التالي: <https://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=214155&lang=ar&name=news>

أبو النجا، لمياء فتحي صابر. (٢٠٢٤). المنصات الرقمية وأثرها على الدراما التلفزيونية. مجلة التراث والتصميم. ٤(١٩). ١١٣-١٣٣.

نسرين، بوطاروس؛ الجمعي، حكام. (٢٠٢٤). المنصات الرقمية الإعلامية الجزائرية بين تحدي الواقع والتطلع نحو المستقبل. مجلة الإعلام والمجتمع. ٨(١). ٣٤٥-٣٥٨.

النواجي، هديل محمد سالم؛ عربيات، عبد الله رضوان محمد. (٢٠٢٤). أثر تطبيق الاستراتيجيات الريادية على أداء المشاريع: حالة دراسية المشاريع الإنشائية الحكومية في الأردن. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.

نوفل، إيمان محمد محمد؛ عيسى، ثروت عبد الحميد عبد الحافظ؛ كفاي، إيمان مصطفى محمد. (٢٠٢١). إدارة الأصول الاستراتيجية بجامعة الزهر كمدخل للتحويل نحو الجامعة المنتجة وتحقيق الاستدامة المالية. مجلة التربية، (١٩٢)، ٥٩٩-٦٤٧.

النويران، ثامر علي. (٢٠٢٠). تحليل استدامة الدين العام في الأردن للفترة من ٢٠٠٠-٢٠٢٠. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ١٧(٢٦)، ١٨١-١٩٦.

الهرش، أحمد فايز. (٢٠٢١). آليات التمويل التشاركي للمؤسسات الناشئة. مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية. ٥(١). ٢١-٣٦.

هنداوي، محفوظ. (٢٠٢٣). اليقظة الاستراتيجية ودورها في نمو المشاريع الريادية. مجلة الباحث الاقتصادي، ١١(١)، ٣٣٤-٣٥٠.

هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية. (٢٠٢٥). دور منصات التمويل الجماعي في دعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر. سوريا.

الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. (٢٠٢١). ٥٩ تحديا تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة و٣٠٠ ألف غير كافية للتمويل. تم الاسترجاع بتاريخ ٢٧-٢-٢٠٢٥، من <https://www.monshaat.gov.sa/ar/node/2405>

الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. (٢٠٢١). ٥٩ تحديا تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة و٣٠٠ ألف غير كافية للتمويل. تم الاسترجاع بتاريخ ٢٧-٢-٢٠٢٥، من <https://www.monshaat.gov.sa/ar/node/2405>

وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات. (٢٠٢١). سياسة ريادة الأعمال الرقمية. مصر.

وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات. (٢٠٢٥). سياسة المنصات الرقمية الوطنية. مصر.

وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة. (٢٠٢٤). استراتيجية وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة. الأردن.

اليزيدي، رزق الله بن عبد الله. (٢٠٢٤). دور ريادة الأعمال في تعزيز التنمية الاقتصادية: دراسة ميدانية على عدد من المشروعات الريادية بمحافظة جدة. *المجلة العربية للإدارة*، ٤٤ (٦)، ٢٢-٣.

يغمور، سهى عصام محمد. (٢٠٢٢). الشراكة المجتمعية بالجامعات السعودية ودورها في تحقيق الاستدامة المالية. *مجلة كلية التربية بجامعة منها*، ٣٣ (١٢٩)، ٦٧١-٧٠٠.

يغمور، سهى عصام محمد. (٢٠٢٢). الشراكة المجتمعية بالجامعات السعودية ودورها في تحقيق الاستدامة المالية. *مجلة كلية التربية بجامعة منها*، ٣٣ (١٢٩)، ٦٧١-٧٠٠.

يوسف، محمد. (٢٠٢٤). الديون والاستدامة المالية في أفريقيا: الواقع والمآلات في عالم مازوم. *المستقبل العربي*، ٤٦ (٥٤١)، ١٢٦-١٣٥.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

- Aladdasi, M., Ari, I., & Koc, M. (2021). Equity crowdfunding and venture capital as complementary financing models for sustainable entrepreneurs: A comprehensive review. *Available at SSRN 4023847*. 1-43.
- ALLISON, M. (2023). STRATEGIC ENTREPRENEURSHIP AND FIRM PERFORMANCE: A CONCEPTUAL REVIEW GABRIEL, PEACE IFIDON (PhD). DEPARTMENT OF CORPORATE ENTREPRENEURSHIP, FACULTY OF ENTREPRENEURIAL STUDIES, RIVERS STATE UNIVERSITY, NKPOLU-OROWORUKWO, PORT HARCOURT, RIVERS STATE, 140-147.
- Almulhim, A. A., Aljughaiman, A. A., Al Barrak, T., Chebbi, K., & Amin, N. (2024). The power of ESG in shaping dividend policy: Illuminating the role of financial sustainability in an emerging market. *PloS one*, 19(12), e0312290.
- Almutairi, U. A. A. (2014). *The Role of a Project Management Office (PMO) in Reducing IT Project Failure in Saudi Arabia*. Unpublished Master Thesis, The University of Manchester (United Kingdom).
- Al-Shaikh, M. S., & Al-bderat, H. R. (2023). *Artificial Intelligence (AI) and Finance*. Cham: Springer Nature Switzerland.

- Aly A., S., & Salah M, A. (2022). The Relation between digital transformation and sustainable Development study Egypt case. *Scientific Journal for Economic & Commerce*, 52(4), 13-42.
- Bagader, A., & Basel S. (2022). A Review on Implementation of Strategic Management in Saudi Arabia Construction Companies Towards Achieving Sustainable Development Goals. *Journal of Civil Engineering Research & Technology*, 4(2), 1-9.
- Bernardino, S., & Santos, J. F. (2020). Crowdfunding: an exploratory study on knowledge, benefits and barriers perceived by young potential entrepreneurs. *Journal of Risk and Financial Management*, 13(4), 1-24.
- Bouncken, R. B., Komorek, M., & Kraus, S. (2015). Crowdfunding: The current state of research. *International Business & Economics Research Journal*, 14(3), 407-416.
- Calic, G., & Mosakowski, E. (2016). Kicking off social entrepreneurship: How a sustainability orientation influences crowdfunding success. *Journal of Management Studies*, 53(5), 738-767.
- Cicchello, A. F. (2019). Building an entrepreneurial ecosystem based on crowdfunding in Europe: the role of public policy. *Journal of Entrepreneurship and Public Policy*, 8(3), 297-318.
- Dahlgren, F., Taylor, S., & Andersson, C. (2021). *Narrowing the Financing Gap in Resource-Constrained Environments* (Unpublished Bachelor Thesis), Lunds Universitet.
- Dalcher, D. (2019). Moving beyond project delivery: Reflecting on the life cycle concept as way for organising project work. *PM World Journal*, 8(1), 1-15.
- Davydenko, N., Nehoda, Y., Tytarchuk, I., & Wasilewska, N. (2019). Mechanism of ensuring financial sustainability of agricultural enterprises. *Roczniki Naukowe Ekonomii Rolnictwa i Rozwoju Obszarów Wiejskich*, 106(1), 7-21.
- Dinh, J. M., Isaak, A. J., & Wehner, M. C. (2024). Sustainability-oriented crowdfunding: An integrative literature review. *Journal of Cleaner Production*, 448, 1-7.
- Essawi, E. S., & Kaoud, H. (2023). Applicability and Readiness of Crowdfunding in the Egyptian Ecosystem. *Arab Journal of STI Policies*, 4(4), 65-82.
- Fu, H. P., Yeh, H., & Ma, R. L. (2018). A study of the CSFs of an e-cluster platform adoption for microenterprises. *Information Technology and Management*, 19, 231-243.
- Gkrimpizi, T., & Peristeras, V. (2022, October). Barriers to digital transformation in higher education institutions, Paper presented at *Proceedings of the 15th International Conference on Theory and Practice of Electronic Governance*.
- Gleißner, W., Günther, T., & Walkshäusl, C. (2022). Financial sustainability: measurement and empirical evidence. *Journal of Business Economics*, 92(3), 467-516.
- Gwóźdz, T. D., & Kołodziej, D. (2024). Fiscal sustainability-a comparative approach. *Roczniki Administracji i Prawa*, 24(1). 115-132.
- Hadačová, D., & Maličká, L. (2022). Reward-Based Crowdfunding. How to Make it Work?. *Theory, Methodology, Practice—Review of Business and Management*, 18(01), 45-59.
- Haq, S., Jalinus, N., & Giatman, M. (2024). Entrepreneurship Project-Based Practical Learning Model: Development and Implementation. *TEM Journal*, 13(3), 2418-2428.
- Hendratmi, A., Ryandono, M. N. H., & Sukmaningrum, P. S. (2020). Developing Islamic crowdfunding website platform for startup companies in Indonesia. *Journal of Islamic Marketing*, 11(5), 1041-1053.

- Hervé, F., & Schwienbacher, A. (2019). Crowdfunding and innovation. *Contemporary topics in finance: a collection of literature surveys*, 1-28.
- Jaque, R., Sarygulov, M., & Leitaó, J. (2018). Electronic platforms as a new ecosystem of the organization and the conduct of business. In *SHS Web of Conferences* (Vol. 44, p. 00042). EDP Sciences.
- Jelinčić, D. A., & Šveb, M. (2021). Financial sustainability of cultural heritage: A review of crowdfunding in Europe. *Journal of Risk and Financial Management*, 14(3), 101.
- Kapesa, T., Dorasamy, N. (2025). *Financial Sustainability of Local Governments in Southern Africa in Pursuit of Sustainable Cities and Communities*. (pp.1-8). London: Routledge.
- Kumar, S. (2019). The McKinsey 7S Model helps in Strategy implementation: A Theoretical Foundation. *Tecnia Journal of Management Studies*, 14(1), 7- 12.
- Leoński, W. (2022). Crowdfunding as an innovative source of financing business initiatives in Poland. *Procedia Computer Science*, 207, 2915-2923.
- Łobejko, S., & Bartczak, K. (2021). *The Role of Digital Technology Platforms in the Context of Changes in Consumption and Production Patterns. Sustainability 2021*, 13, 1-15.
- Lögdal, N. & Calissendorff. (2018). Digital platforms challenges and opportunities: Evidence from a traditional market sector. Unpublished Master Thesis, UMEA University.
- Lubega, H. (2021). *Assessing of Financial Sustainability* (Doctoral dissertation, Makerere University Business School).
- Mamaro, L. P., & Sibindi, A. B. (2022). Financial Sustainability of African Small-to-Medium Enterprises during the COVID-19 Pandemic: Determinants of Crowdfunding Success. *Sustainability*, 14(23), 1-14.
- Martínez-Climent, C., Costa-Climent, R., & Oghazi, P. (2019). Sustainable financing through crowdfunding. *Sustainability*, 11(3), 1-16.
- Meirkhanova, Y., Kupeshova, S., Mottaeva, A., Dzholdosheva, T., & Kamchibekov, T. (2023). Project management in the system of education. In *E3S Web of Conferences* (Vol. 381, P.02014). EDP Sciences.
- Mikalef, P.& Parmiggiani, E. (2022). *An Introduction to Digital Transformation*. In Digital Transformation in Norwegian Enterprises (pp. 1-10). Springer Nature, Switzerland.
- Miranda, I. J. (2020). *The importance of crowdfunding in small and medium-sized enterprises* (Master's thesis, ISCTE-Instituto Universitário de Lisboa (Portugal)).
- Mishra, K. (2020). Project management: theory and practice from different countries. *PROJECT MANAGEMENT: THEORY AND PRACTICE FROM DIFFERENT COUNTRIES*, DK International Research Foundation, Tamilnadu, 345.
- Navarro-Galera, A., Rodríguez-Bolívar, M. P., Alcaide-Muñoz, L., & López-Subires, M. D. (2016). Measuring the financial sustainability and its influential factors in local governments. *Applied Economics*, 48(41), 3961-3975.
- Nooh, M. N. (2022). A review of the entrepreneurial mindset. *Voice of Academia*, 18(2), 178-198.
- Park, H. (2019). *Financial sustainability of nonprofit organizations* (Doctoral dissertation, KDI School).
- Petrushenko, Y., Kostyuchenko, N., Smolennikov, D., & Vorontsova, A. (2017). Impact of the participatory financing of international development projects on social capital of the local communities. *Problems and Perspectives in Management*, 15(3), 183-192.

- Poi, G. (2020). Entrepreneurial culture: A literature review. *International Journal of Business & Entrepreneurship Research*, 13(3), 59-72.
- Raza, H., Gillani, S. M. A. H., Ramakrishnan, S., Gillani, S. M. A. H., & Imran, M. (2020). Nonsystematic review of financial sustainability and financial distress. *International Journal of Psychosocial Rehabilitation*, 24(06), 885-900.
- Saluzzo, F. M., & Alegre, I. (2021). Supporting entrepreneurs: The role of third-party endorsement in crowdfunding platforms. *Technological Forecasting and Social Change*, 162, 1-11.
- Seemba, P.S., Nandhini, S., & Sowmiya, M. (2018). Overview of cyber security. *International Journal of Advanced Research in Computer and Communication Engineering*, 7(11), 125-128.
- Soomro, B. A., Shah, N., & Mangi, S. (2019). Factors affecting the entrepreneurial leadership in small-and medium-sized enterprises (SMEs) of Pakistan: Empirical evidence. *World Journal of Entrepreneurship, Management and Sustainable Development*, 15(1), 31-44.
- Testa, S., Nielsen, K. R., Bogers, M., & Cincotti, S. (2019). The Role of Crowdfunding in Moving towards a Sustainable Society. *Technological Forecasting and Social Change*, 141, 1-21.
- Wangchuk, P.(2021). Common types of Crowdfunding Models, Related Concepts and Its Impact on Business: A Brief. *Asian Journal of Economics, Business and Accounting*, 21(14): 56-63.
- Widokarti, J. R., & Ginting, G. (2020, May). Strengthening public value through reinforcing entrepreneurial orientation and organization: preliminary step toward entrepreneurial universities. In 2nd International Seminar on Business, Economics, Social Science and Technology (ISBEST 2019) (pp. 176-180). Atlantis Press.
- Wright, M., & Hitt, M. A. (2017). Strategic entrepreneurship and SEJ: Development and current progress. *Strategic Entrepreneurship Journal*, 11(3), 200-210.
- Yan, G. (2019). Research on the Application of Project Management Mode in the Innovation and Entrepreneurship Education of Higher Vocational Education, 175-179.
- Yáñez-Valdés, C., & Guerrero, M. (2024). Equity crowdfunding platforms and sustainable impacts: encountering investors and technological initiatives for tackling social and environmental challenges. *European Journal of Innovation Management*, 27(7), 2326-2350.
- Zabolotnyy, S., & Wasilewski, M. (2019). The concept of financial sustainability measurement: A case of food companies from Northern Europe. *Sustainability*, 11(18), 5139.
- Zhao, L., & Shneor, R. (2020). Donation crowdfunding: Principles and donor behaviour. *Advances in crowdfunding: Research and practice*, 145-160.

الملاحق

ملحق (١) الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

الاستاذة/الفاضلة المحترم/ة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد،

تقوم الباحثة بإجراء دراسة حول " استراتيجيه مقترحه لتطوير منصة الكترونية معتمدة على التمويل التشاركي لدعم المشاريع الريادية وتعزيز الاستدامة المالية"

وعليه تتشرف الباحثة بأن تضع بين أيديكم هذه الاستبانة، آملّة منكم التكرم بالإجابة على فقراتها وذلك بوضع علامة (√) في الخانة التي تعبر عن وجهة نظركم بدقة وموضوعية وأمانة، لأن نتائج الدراسة تتوقف على ذلك.

هذا وتؤكد لكم الباحثة بأن جميع المعلومات الواردة في الاستبانة سوف تحاط بالسرية التامة، وسيكون استخدامها بحسب ما تقتضيه أخلاقيات البحث العلمي فقط.

وأخيرا أتوجه بكل الشكر والتقدير لكل من ساهم في هذه الاستبانة والإجابة والمشورة، راجية من الله تعالى، أن يجزيهم عني أحسن الجزاء.

الباحثة

أولاً: البيانات الديموغرافية

• الجنس:

☐ ذكر

☐ أنثى

• العمر:

☐ أقل من ٢٥ سنة

☐ ٢٥-٣٤ سنة

☐ ٣٥-٤٤ سنة

☐ ٤٥-٥٤ سنة

☐ ٥٥ سنة فأكثر

• المستوى التعليمي:

☐ أقل من الثانوية العامة

☐ ثانوية عامة أو ما يعادلها

☐ دبلوم

☐ بكالوريوس

☐ دراسات عليا (ماجستير/دكتوراه)

• الفئة التي تنتمي إليها:

☐ مستثمر في المشاريع الريادية

☐ رائد أعمال/صاحب مشروع ريادي

☐ خبير أو مستشار في ريادة الأعمال

☐ ممثل لمؤسسة داعمة (حكومية/خاصة/غير ربحية)

☐ أخرى (يرجى التحديد)

• سنوات الخبرة في مجال ريادة الأعمال أو التمويل التشاركي:

☐ أقل من سنة

☐ ١-٣ سنوات

☐ ٤-٦ سنوات

☐ ٧-١٠ سنوات

☐ أكثر من ١٠ سنوات

ثانياً: محاور الاستبانة:

الرقم	الفقرة	درجة الاستجابة			
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة
المحور الأول: التمويل التشاركي					
البعد الأول: التمويل التبرعي					
١-	يُساهم التمويل التبرعي في دعم المشاريع الريادية الناشئة دون الحاجة إلى استرداد الأموال.				
٢-	تُعزز الشفافية في جمع التبرعات ثقة الممولين في المنصة الإلكترونية.				
٣-	تمثل التبرعات مصدراً هاماً لتمويل المشاريع غير الربحية والمجتمعية.				
٤-	تُزيد الحملات الترويجية الفعالة من فرص نجاح التمويل التبرعي.				
٥-	تَعتمد استدامة التمويل التبرعي على وجود رقابة وتنظيم واضحين.				
٦-	يُساعد التمويل التبرعي في تحفيز الابتكار داخل بيئة المشاريع الريادية.				
٧-	تُعد الثقة في الجهات المستفيدة من العوامل الأساسية لنجاح التمويل التبرعي.				
٨-	تعمل المنصات الإلكترونية المتخصصة على تسهيل عمليات التمويل التبرعي بشكل آمن وفعال.				
البعد الثاني: التمويل القائم على المكافآت					
٩-	يُعد التمويل القائم على المكافآت نموذجاً محفزاً لجذب الممولين للمشاريع الريادية.				
١٠-	تساهم المكافآت المقدمة للممولين في زيادة إقبالهم على دعم المشاريع.				
١١-	تُعزز البرامج الترويجية والتسويقية من فعالية التمويل القائم على المكافآت.				
١٢-	تحتاج المشاريع الريادية إلى وضع استراتيجيات واضحة لاختيار المكافآت المناسبة.				
١٣-	يُساعد التمويل القائم على المكافآت في بناء قاعدة جماهيرية داعمة للمشاريع.				
١٤-	تُعد الأنظمة القانونية والتنظيمية من العوامل المؤثرة في نجاح هذا النوع من التمويل.				
١٥-	تُزيد موثوقية المنصة الإلكترونية من قدرة المشاريع على جذب التمويل عبر المكافآت.				
١٦-	يُعتبر التمويل القائم على المكافآت خياراً مثالياً للمشاريع التي تركز على المنتجات أو الخدمات الابتكارية.				
البعد الثالث: التمويل التشاركي المختلط					
١٧-	يُوفر التمويل التشاركي المختلط حلولاً مرنة لدعم المشاريع الريادية.				
١٨-	تُزيد فاعلية المنصة الإلكترونية عند دمج أكثر من نوع من التمويل التشاركي.				
١٩-	تساهم استراتيجيات التمويل المختلط في تقليل المخاطر المالية للمشاريع الناشئة.				
٢٠-	تُعزز هذه الاستراتيجية من قدرة المشاريع على تحقيق الاستدامة المالية.				
٢١-	يُسهل التمويل التشاركي المختلط على المستثمرين اختيار الأنسب لهم حسب احتياجاتهم.				

الرقم	الفقرة	درجة الاستجابة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
٢٢-	تعمل الشفافية والوضوح في المنصات الإلكترونية على تحسين ثقة الممولين.					
٢٣-	تحتاج المشاريع الريادية إلى تطوير نماذج عمل مناسبة للاستفادة من التمويل المختلط.					
٢٤-	تعد التشريعات المنظمة للتمويل التشاركي عاملاً أساسياً في نجاح التمويل المختلط.					
المحور الثاني: الاستدامة المالية						
٢٥-	تعد الاستدامة المالية هدفاً رئيسياً للمشاريع الريادية في المملكة العربية السعودية.					
٢٦-	يساهم التنوع في مصادر التمويل في تعزيز الاستدامة المالية للمشاريع الناشئة.					
٢٧-	تساعد المنصات الإلكترونية في توفير فرص تمويل أكثر استقراراً للمشاريع.					
٢٨-	تعد الشفافية والمصادقية في إدارة الأموال عوامل أساسية لتحقيق الاستدامة المالية.					
٢٩-	يسهم التمويل التشاركي في سد الفجوة التمويلية التي تواجهها المشاريع الناشئة.					
٣٠-	تساعد التكنولوجيا المالية (FinTech) في تعزيز الاستدامة المالية عبر حلول مبتكرة.					
٣١-	يعد التخطيط المالي الجيد من العوامل الحاسمة لضمان استدامة المشاريع الريادية.					
٣٢-	تعتبر الشراكات مع الجهات الداعمة عنصراً مهماً في تحقيق الاستدامة المالية للمشاريع.					
المحور الثالث: نجاح المشاريع الريادية						
٣٣-	يُعتبر التمويل التشاركي أحد العوامل الأساسية لنجاح المشاريع الريادية.					
٣٤-	تساهم المنصات الإلكترونية في تسهيل الوصول إلى التمويل وتعزيز فرص نجاح المشاريع.					
٣٥-	تعد الاستثمارات المتنوعة عاملاً مساعداً في استمرارية المشاريع الريادية.					
٣٦-	يساعد الدعم المجتمعي عبر التمويل التشاركي في بناء سمعة قوية للمشاريع الناشئة.					
٣٧-	تزيد فرص نجاح المشاريع عند توفر خطط واضحة لإدارة التمويل التشاركي.					
٣٨-	يساعد التمويل التشاركي على توسيع نطاق المشاريع الريادية في السوق السعودي.					
٣٩-	تساهم الاستراتيجيات التسويقية الفعالة في تحسين فرص المشاريع لجذب التمويل والدعم.					
٤٠-	تعتبر البيئة القانونية والتنظيمية من العوامل المؤثرة في نجاح المشاريع المدعومة بالتمويل التشاركي.					

Abstract

A Proposed Strategy for Developing an Electronic Platform Based on Participatory Financing to Support Entrepreneurial Projects and Enhance Financial Sustainability

The study aimed to identify the reality of using participatory financing in electronic platforms in the Kingdom of Saudi Arabia, to identify the relative importance of supporting entrepreneurial projects in the Kingdom of Saudi Arabia, and to explore the impact of reward-based financing on financial sustainability in the Kingdom of Saudi Arabia. The study population consisted of all parties concerned with participatory financing and entrepreneurial projects in the Kingdom of Saudi Arabia. These can be divided into different categories: investors, entrepreneurial projects, experts, and supporting institutions. The study sample involved (384) individuals. The researcher used the descriptive approach as a study method and employed the questionnaire as a tool for data collection. The results concluded that the level of using participatory financing on electronic platforms in the Kingdom of Saudi Arabia was high. The first dimension, donation funding, came in first place, followed by the third dimension, mixed participatory financing, while the second dimension, reward-based funding, came in last place. All dimensions of the first axis had a (high) response level. The relative importance of supporting entrepreneurial projects in the Kingdom of Saudi Arabia scored a (high) level. At the same time, it was shown that reward-based funding has a statistically significant positive impact on financial sustainability in the Kingdom of Saudi Arabia. The value of (R) was (0.682a) with a significance level of (0.000b). Thus, the hypothesis was rejected, as this type of funding allows entrepreneurs to obtain financial support by providing tangible benefits to investors, encouraging increased participation by individuals and investors, thereby providing the necessary financial resources for project development.

The study recommended that there is a necessity for organizing online workshops and seminars to enhance knowledge about participatory financing and the need to establish clear mechanisms for monitoring and evaluating projects, which would increase investor confidence.

Keywords: proposed strategy, electronic platform, participatory financing, entrepreneurial projects, financial sustainability.